مجلـــس الأمـــن

الوثـائق الرسمية

السنة التـاسعة والثلاثون

ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٤

الأمـــم المتحـــدة

مجلـــس الأمـــن

الوثـائق الرسمية

السنة التـاسعة والثلاثون

ملحق تموز/يوليه وآب/أغـسطـس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٤

الأمـــم المتحـــدة

نيويورك ، ١٩٨٧

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وعادة تُنشر وثائق مجلس الأمن (ورمزها .../S) في ملاحق ربع سنوية عن **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. ويشير تاريخ الوثيقة إلى الملحق الذي ترد فيه، أو الذي ترد فيه معلومات عنها.

وتنشر قرارات مجلس الأمن، التي تُرقّم وفقاً لنظام اعتمد في عام ١٩٦٤، في مجلدات سنوية عن **قرارات ومقررات مجلس الأمن**. أما النظام الجديد، الذي طبّق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، فقد أصبح معمولاً به منذ ذلك التاريخ.

ثبت وثائق مجلس الأمن الصادرة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

ملاحظة ـ تظهر عناوين الوثائق المطبوعة في هذا الملحق بالخط السميك. أما الوثائق الأخرى فإما أن يكون أمامها إشارة إلى مرجع أو يكون بالاستطاعة الاطلاع عليها في مكتبة داغ همرشولد.

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16270/ Add. 25-36	٥ و٩ و١٧ و٢٣ و٣٠ تموز/ يوليه و٢١ آب/ أغسطس و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤		بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل		
S/16409/ Add.1	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	أ	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم		١
S/16653	٣ تموز/يوليه ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٢
S/16654	٥ تموز/يوليه ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة من الأمين العام إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، وهي تشتمل على نداء آخر من أجل تقديم تبرعات لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص		٣
S/16655	٥ تموز/يوليه ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [تتعلق أيضاً بالحالة في جنوب شرق آسيا وآثارها على السلم والأمن الدوليين]		٨
S/16656	٥ تموز/يوليه ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٠
S/16657	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١٠

* تطابق الحروف الواردة في هذا العمود الحروف الواردة في الصفحة ل من الفهرس وتبين موضوع الوثائق التي تشير إليها.

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16658	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١١
S/16659	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		١٢
S/16660	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		١٣
S/16661	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		١٤
S/16662	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي استراليا وايرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا		١٤
S/16663	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيسي جمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العراقية من الأمين العام		١٦
S/16664	٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	د	مذكرة من الأمين العام		١٧
S/16665	٩ تموز/يوليه ١٩٨٤	ز	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٧
S/16666	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٤	ز	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٨
S/16667	١٠ تموز/يوليه ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١٩
S/16668	١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	ح	مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمانة العامة من بعثة سان تومي وبرينسيبي		٢٠
S/16669	١١ تموز/يوليه ١٩٨٤	هـ، ط	رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري		٢٢
S/16670	١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤	ي	رسالة مؤرخة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٢٤
S/16671	١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٢٥
S/16672	١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤	ز	رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا		٢٥

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	اللاحظات والمراجع	الصفحة
S/16673	١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤	ز	رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		٢٦
S/16674	١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية		٢٧
S/16675	١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		٢٨
S/16676	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤		انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية: مذكرة من الأمين العام بشأن التكوين الحالي لمحكمة العدل الدولية والاجراء المتبع في الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالانتخاب	عممت تحت الرمز المزدوج A/39/354-S/16676	
S/16677	١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٢٩
S/16678	٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٢٩
S/16679	٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٣٠
S/16680	١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤		انتخاب خمسة أعضاء لمحكمة العدل الدولية: مذكرة من الأمين العام يحيل بموجبها قائمة المرشحين الذين سمتهم المجموعات الوطنية	عممت تحت الرمز المزدوج A/39/357 - S/16680 وحلت محلها A/39/357/Rev.1-S/16680/Rev.1 المؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤	
S/16681				انظر: ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤	
S/16682	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		٣١
S/16683	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤	ي	رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٣٢
S/16684	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		٣٣

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16685	٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٣٤
S/16686	٢ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يحيل بموجبها نص إعلان مؤتمر أمريكا الشمالية الإقليمي للعمل لمناهضة الفصل العنصري، المعقود في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٤	عممت تحت الرمز المزدوج A/39/370-S/16686	
S/16687	٢ آب/أغسطس ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٣٥
S/16688	٢ آب/أغسطس ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٣٦
S/16689	٢ آب/أغسطس ١٩٨٤	ج	رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٣٧
S/16690	٣ آب/أغسطس ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٣٨
S/16691	٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٣٨
S/16692	٨ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجزائر		٣٩
S/16693	٨ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن		٤٠
S/16694	١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤	ك	رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية		٤٠
S/16695	١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن		٤٧
S/16696	١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤		مذكرة من رئيس مجلس الأمن بشأن تغيير اسم فولتا العليا	للاطلاع على نص المذكرة، انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٤	
S/16697	١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٥١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16698	١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو وزمبابوي ومصر	واردة في محضر الجلسة ٢٥٤٨	
S/16699	١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو وزمبابوي ومصر	المصدر السابق	
S/16700	١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	باكستان، بوركينا فاصو، بيرو، زمبابوي، مالطة، مصر، نيكاراغوا، الهند: مشروع قرار	اعتمد دون تغيير: انظر القرار ٥٥٤ (١٩٨٤)	
S/16701	١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٥١
S/16702	١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤		رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق [تتعلق بالشكوى المقدمة من العراق]		٥٢
S/16703	١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤	م	رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ليسوتو		٥٣
S/16704	١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو وزمبابوي ومصر	واردة في محضر الجلسة ٢٥٥١	
S/16705	١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤		رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية [تتعلق بتعزيز الأمن الدولي أو العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف]		٥٥
S/16706	١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٥٦
S/16707	٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٥٦
S/16708	٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية		٥٧
S/16709 و Corr.1 **	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يحيل بموجبها نص الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية عن المركز القانوني لنظام الفصل	عممت تحت الرمز المزدوج S/16709 - A/39/423 و Corr.1	

** عممت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
			العنصري والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصري، المعقودة في لاغوس في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤		
S/16710	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٥٨
S/16711	٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٥٩
S/16712	٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٥٩
S/16713	٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان		٦٠
S/16714	٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤	ج، هـ	رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اسرائيل		٦١
S/16715	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	ط	رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يحيل بموجبها نص مقرر يتعلق بمسألة ناميبيا اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٦١ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ ويلفت الانتباه إلى الفقرتين ١٤ و١٧ من المقرر	للاطلاع على نص المقرر، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/39/23)، الفصل التاسع، الفقرة ١٥	
S/16716	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٦١
S/16717	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٦٢
S/16718	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٦٣
S/16719	٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٦٣
S/16720	٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٦٤
S/16721	٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤		رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، يحيل	للاطلاع على نص النتائج والتوصيات انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة،	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
			بموجبها النتائج والتوصيات المتعلقة بإقليم جزر المحيط الهادئ، المشمول بالوصاية والتي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١٢٦٩ المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ ويلفت الانتباه إلى الفقرة ١٤ من النتائج والتوصيات	الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/39/23)، الفصل التاسع عشر، الفقرة ١٢	
S/16722	٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اليمن	واردة في محضر الجلسة ٢٥٥٢	
S/16723	٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما		٦٥
S/16724	٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤	أ	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن		٦٦
S/16725	٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤	ط	رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل زمبابوي		٦٧
S/16726	٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يحيل بموجبها الإعلان والقرارات المعتمدين من قبل مؤتمر التضامن العربي مع الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي، المعقود في تونس في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤	عممت تحت الرمز المزدوج A/39/450-S/16726	
S/16727	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		٦٧
S/16728	٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٧٥
S/16729	٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٧٦
S/16730	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٧٧
S/16731	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٧٨
S/16732	٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	أ	لبنان: مشروع قرار		٧٨
S/16733	٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٧٩

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16734	٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٨٠
S/16735	٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ط	رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٨١
S/16736	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		٨١
S/16737	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	م	رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٨٣
S/16738			تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن إقليم جزر المحيط الهادي، المشمول بالوصاية عن الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ إلى ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤	الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والثلاثون، الملحق الخاص رقم ١	
S/16739	١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤		تقرير الأمين العام بشأن وثائق اعتماد نائب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في مجلس الأمن		
S/16740	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٨٣
S/16741	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايرلندا		٨٥
S/16742	١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما		٨٥
S/16743	١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ك	مذكرة من رئيس مجلس الأمن		٨٨
S/16744	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٩٠
S/16745	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٩٣
S/16746	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	م	رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ليسوتو		٩٣
S/16747	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٩٥
S/16748	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ل	رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٩٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16749	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	أ	رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية		٩٦
S/16750 و Corr.1	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	د	مذكرة من الأمين العام بشأن التقرير الذي وضعه فريق الأمم المتحدة في بغداد عن تفتيش تم الاضطلاع به في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤		٩٧
S/16751	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٩٩
S/16752	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري		١٠٢
S/16753	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	د	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٠٢
S/16754	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ل	تقرير الأمين العام		١٠٣
S/16755	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		١٠٤
S/16756	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	و	رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٠٦
S/16757	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ب	رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٠٧
S/16758 و Corr.1 **	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤		رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل مالطة، يحيل بموجبها نص الاعلان الختامي الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز، المعقود في فاليتا، مالطة، يومي ١٠ و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	عممت تحت الرمز المزدوج S/16758 - A/39/526 و Corr.1	
S/16759	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	ح	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة موزامبيق		١٠٧

** عممت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16760	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤		مذكرة من رئيس مجلس الأمن بشأن النظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة	للاطلاع على نص المذكرة انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٤، الجزء الثاني، النظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الصفحة ٢٤	

فهـــرس

المسائل التي ناقشها مجلس الأمن أو التي عرضت عليه في الفترة التي يتناولها هذا الملحق

أ الحالة في الشرق الأوسط

ب رسائل تتعلق بالعلاقات بين تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

ج الحالة في قبرص

د الحالة بين ايران والعراق

هـ مسألة جنوب افريقيا

و رسالتان مؤرختان في ٢٩ آذار/مارس و٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا ورسائل تتعلق بالتطورات في أمريكا الوسطى

ز برقية مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية

ح رسائل تتعلق بالحالة في تيمور الشرقية

ط الحالة في ناميبيا

ي رسائل تتعلق بالعلاقة بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية

ك رسائل تتعلق بمسألة كوريا

ل رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ٥٢ دولة عضواً [أفغانستان]

م رسائل تتعلق بالعلاقة بين ليسوتو وجنوب افريقيا

الوثيقة S/16409/Add.1 *

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

١ - كما هو مبيّن في التقرير المؤرخ ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ [S/16409]، قام الأمين العام، بعد أن أجرى مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس، بتوجيه رسائل إلى ١٩ حكومة وإلى منظمة التحرير الفلسطينية للتحقق من آرائها بشأن جميع المسائل ذات الصلة بتنظيم وعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط طبقاً لما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم، بما في ذلك تحديد المشتركين. والحكومات التسع عشرة هي أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر والأطراف المعنية مباشرة في نزاع الشرق الأوسط التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

٢ - وقد عممت الردود الواردة في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ٢٠ آب/أغسطس من ١٨ من الحكومات التي وجهت إليها الرسائل، بوصفها وثائق للجمعية العامة ومجلس الأمن، حسب طلبها، كما يلي: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية [S/16516]، الأردن [S/16543]، اسرائيل [S/16507]، باكستان [S/16517]، بوركينا فاصو (فولتا العليا سابقاً) [S/16509]، بيرو [S/16518]، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية [S/16533]، الجمهورية العربية السورية [S/16708]، زمبابوي [S/16557]، الصين [S/16510]، فرنسا [S/16511]، لبنان [S/16584]، مالطة [S/16527]، مصر [S/16512]، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية [S/16494]، نيكاراغوا [S/16565]، الهند [S/16523]، هولندا [S/16503]. وقد أكدت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، من جديد، في ردها موقف حكومتها المبيّن في رسالتها المؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن [S/16409، المرفق الثالث، التذييل]. أما ردّ منظمة التحرير الفلسطينية فهو مستنسخ في مرفق هذا التقرير.

٣ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، وجّه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام تضم نص وثيقة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ ومعنونة " مقترحات من الاتحاد السوفياتي بشأن التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط" وتتناول أيضاً مسألة تنظيم وعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط [S/16685].

٤ - ويتضح من الردود الواردة والمناقشات التي أجريت مع الحكومات والسلطات المعنية أن عقد المؤتمر المقترح يستلزم، في المقام الأول، موافقة الأطراف المعنية مباشرة، من حيث المبدأ، على الاشتراك في المؤتمر، وكذلك موافقة الدولتين المذكورتين على وجه التحديد في قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم، وهما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة. وعندما توجد هذه الموافقة، يمكن توجيه مزيد من النظر، بشكل بنّاء، إلى إضفاء الصبغة النهائية على المسائل الأخرى ذات الصلة، مثل قائمة المشتركين الكاملة، وتاريخ المؤتمر، وإعداد جدول أعمال مقبول لجميع المعنيين، إلا أنه من الواضح، في الوقت الحالي، من ردّي حكومتي اسرائيل [S/16507] والولايات المتحدة الأمريكية [S/16409، المرفق الثالث، التذييل] أنهما ليستا على استعداد للاشتراك في المؤتمر المقترح.

٥ - وسوف يواصل الأمين العام متابعة هذه المسألة عن كثب وسوف يبقي الدول الأعضاء على علم بأية تطورات أخرى.

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من السيد زهدي لبيب ترزي، المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية

صدرت لي تعليمات من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالرد على رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٤ بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٣٨ جيم المتعلق بمسألة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط. ومما هو جدير بالذكر أن الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٣٨، قد أيدت بالاجماع تقريباً الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط. وأيدت الجمعية العامة أيضاً المبادىء التوجيهية لهذا المؤتمر في الفقرة ٣. وعلاوة على ذلك حدد القرار أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية.

ونود الاشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٥ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن [S/16409، المرفق الأول]، كما نود أن نشكركم لاتخاذ

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/130/Add.1-S/16409/Add.1.

تلك المبادرة. ونحن نتفق معكم تماماً في أن الحكومات المعنية مباشرة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي هي الأردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي أيضاً "سلطة" معنية مباشرة في النزاع. ومع ذلك، فنحن لا نفهم أين يوجد الحكم المتعلق بالحصول على موافقة مجلس الأمن على خطة العمل. فالقرار ٥٨/٣٨ جيم لا يدعو سوى إلى التشاور مع مجلس الأمن لكي يمكن للأمين العام أن يتخذ التدابير التحضيرية لعقد المؤتمر.

وأياً كان المقصود من ذلك، فإننا نختلف كلية مع الرأي الذي أعربت عنه الممثلة الموقرة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أنه "ليس من شأن عقد مؤتمر دولي حسبما أوصت به الجمعية سوى عرقلة" الطريق إلى السلام [المرجع نفسه، المرفق الثالث، التذييل]. فمن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة تخطط صراحة لتقويض وإعاقة خيار اللجوء إلى عملية في إطار الأمم المتحدة. ومما يجدر ذكره أن الجمعية العامة، في قرارها ٦٥/٣٤ باء المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، "أعلنت أن اتفاقات كامب ديفيد وغيرها من الاتفاقات باطلة من حيث استهدافها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧". وتحول مبادرة الرئيس ريغان المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ [1] دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وهي تتجاهل كلية، علاوة على ذلك، أحكام قرارات مجلس الأمن العديدة الداعية إلى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وتبيّن روح رسالة ممثلة حكومة الولايات المتحدة بوضوح أن تلك الحكومة العضو الدائم في مجلس الأمن ترفض أية عملية تؤدي إلى تسوية سلمية.

وتثق منظمة التحرير الفلسطينية في أن الأمين العام سيواصل اتصالاته وساعيه بهدف عقد مؤتمر سلام في إطار الأمم المتحدة. وقد يكون من المفيد أن ينظر في القيام بزيارة للمنطقة ليجري اتصالات مع أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي في مواقعهم ويقوم بإجراء تقييم شخصي لخطورة الحالة وضرورة عقد مؤتمر سلام كهذا.

وأود أن أذكّر بأن الرئيس عرفات قال في بيانه أمام المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، ما يلي:

"وفي هذا المجال، نود أن نقترح عليكم الأفكار التالية:

"(أ) إن منطقة الشرق الأوسط منطقة بالغة الأهمية والحيوية لتحقيق السلام لما لها من تأثير مباشر على مجمل الوضع الدولي، الأمر الذي يجب أن يبعدها عن أي احتكار من قبل أية دولة في العالم، بعيداً عن البلقنة وخطر الانفجار الداخلي أو الخارجي؛

"(ب) إن قضية فلسطين نشأت وتعقدت بفعل الصراع الدولي قبل وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتعقيدات دولية وسياسية ناشئة عن تغير وتعارض المواقف وموازين القوى في العالم. ومن هنا، فمسؤولية استعادة حقوق شعب فلسطين مسؤولية دولية تماماً، في إطار الشرعية الدولية؛

"(ج) إن القرارات التي اعتمدت أثناء مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في فاس تعتبر فرصة نادرة لتحقيق الحد الأدنى من العدل المطلوب. ولا يجوز إضاعة هذه الفرصة لإحلال السلام في المنطقة، التي قدمها الزعماء العرب في ذلك المؤتمر؛

"(د) إن ممارسة شعب فلسطين لحقه في العودة وتقرير مصيره واستقلاله الوطني هو المنطلق الوحيد لأي سلام يقوم على العدل في منطقة الشرق الأوسط؛

"(هـ) إن عدم ردع العقلية العدوانية للعسكرية الصهيونية واستمرار الدعم الأمريكي اللامحدود لهذه الآلة العسكرية البربرية يتناقضان مع أية مناداة بالسلام العالمي؛

"(و) إننا على ضوء هذه المبادىء نناضل من أجل السلام ونرفض السياسات الأمريكية ـ الاسرائيلية التي تدعونا إلى الاستسلام؛

"(ز) إننا على ضوء هذه المبادىء نرحّب بجميع مبادرات السلام القائم على الاعتراف بحقوق شعبنا. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع القوى، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومؤسساتها، في إطار الشرعية الدولية وقراراتها المتعلقة بقضية فلسطين. وفي هذا المجال ندعو إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه القوتان العظميان مع جميع الأطراف المعنية على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين".

الوثيقة S/16653*

رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[٣ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، لعلمكم، نص البيان الذي أصدره الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/334-S/16653.

وأكون ممتناً غاية الامتنان إذا تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفـــق

بيان أصدره الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية
١ تموز/يوليه ١٩٨٤

إن نظام فينتيان، التابع لجمهورية فييت نام الاشتراكية، يعمل جاهداً منذ بعض الوقت، على إثارة حوادث مسلحة في مناطق الحدود الفاصلة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند، وتبلغ به الوقاحة حد إنكار تبعية بعض قرى الحدود (التايلندية) لمملكة تايلند.

وبوصفي رئيساً لكمبوتشيا الديمقراطية، أدين بشدة السياسة العدوانية والتوسعية لنظامي هانوي وفينتيان إزاء مملكة تايلند.

وإن كمبوتشيا الديمقراطية تؤيد تايلند وستؤيد دائماً في سياستها العادلة الخاصة بالدفاع عن سلامتها الاقليمية وحمايتها.

الوثيـقة S/16654

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة من الأمين العام إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة، وهي تشتمل على نداء آخر من أجل تقديم تبرعات لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[٥ تموز/يوليه ١٩٨٤]

سأكون ممتناً للغاية إذا ما قمتم بتوجيه اهتمام حكومتكم العاجل إلى هذا النداء الآخر الذي أوجهه إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة بغية الحصول على تبرعات إضافية من أجل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

لقد أكد مجلس الأمن مراراً وتكراراً على أهمية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، كما قام مراراً بتمديد مرابطة هذه القوة في الجزيرة. وكان المجلس، في قراره ٥٥٣ (١٩٨٤)، قد قرر بعد أن أحاط علماً بتقريري المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [*S/16596* و *Add.1* و2]، تمديد مرابطة القوة في قبرص لفترة اخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وطلب مني مواصلة مهمة المساعي الحميدة وطلب من جميع الأطراف مواصلة التعاون مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

وقد وافيت مجلس الأمن بتقرير مفصل عن الأنشطة الحالية للقوة فضلاً عن التطورات المتصلة بمهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها. ووافيت المجلس بتقرير مستقل عن هذا الموضوع الأخير في ١ أيار/مايو [*S/16519*]. وفي حين واصلت القوة الاضطلاع بمهامها بصورة فعّالة، فإن السعي إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة ومتفق عليها لمشكلة قبرص لم يسجل للأسف أي تقدم منذ توقف المحادثات بين الطائفتين في نيسان/أبريل ١٩٨٣. وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٤، اتخذ المجلس القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، الذي أكد فيه من جديد في جملة أمور، قراره ٥٤١ (١٩٨٣)، ودعا إلى تنفيذه على وجه السرعة وعلى نحو فعّال. كما أكد المجلس من جديد ولايته المنوطة بالأمين العام للقيام بالمساعي الحميدة، وطلب مني بذل جهود جديدة في سبيل التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص، وطلب إلى جميع الأطراف التعاون معي في أداء مهمتي. وقد بذلت جهوداً مكثفة للوفاء بالمسؤوليات التي عهد بها المجلس إلي.

وإذا أريد لهذه الجهود أن تنال فرصة إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة، عن طريق التفاوض الحر بين الطائفتين، فإن

من الجمهوري الحفاظ على الأحوال السلمية وعلى الأمر الواقع في الجزيرة. وفي ضوء الوضع السائد على الأرض، ماتزال المهام التي تضطلع بها القوة أمراً لا غنى عنه، حيث إن وجود القوة وأنشطتها يوفران لنا قدراً من الاطمئنان إلى أن المشاكل الحالية لن يسمح لها بالمساس بالهدوء الذي مازال سائداً في قبرص.

ومع ذلك أراني مضطراً إلى توجيه الانتباه إلى الصعوبات التي ألاقيها في الابقاء على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، بسبب استمرار العجز في ميزانية هذه القوة. وقد أشرت في تقريري إلى المجلس، إلى أن آخر مبلغ دفع إلى الحكومات المساهمة بالقوات فيما يتعلق بمطالباتها التي لا تشكل في بعض الحالات سوى جزء يسير من التكاليف الفعلية التي تتكبدها في إبقاء فصائلها، قد دفع في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وذلك المبلغ يفي بالمطالبات المقدمة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ فقط. وتمول قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص جزئياً من الحكومات المساهمة بالقوات، وتموّل جزئياً بتقديم التبرعات. وهذه التبرعات كانت باستمرار تقصر عن تلبية الاحتياجات. وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل تراكم العجز الناجم عن ذلك آخذ في التزايد، إذ أن التبرعات كانت تسير في السنوات الأخيرة بمعدل بلغ ٨٫٧ من ملايين الدولارات تقريباً لفترة الستة أشهر، في حين كانت المصروفات تزداد من ١١ مليون دولار إلى ما بين ١٤ مليون دولار و١٥ مليون دولار لفترة الستة أشهر. ويبلغ العجز المتراكم حتى الفترة المنتهية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ نحو ١١٧٫٦ من ملايين الدولارات. وعلاوة على ذلك، فإنه يلزم ١٤٫٢ من ملايين الدولارات لتغطية الجزء من إجمالي تكلفة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة الستة أشهر المنتهية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي يموّل في العادة من التبرعات. وبهذا تتبقى، استناداً إلى الممارسة السابقة، تكاليف تبلغ حوالي ٣٦٫٢ من ملايين الدولارات، لكي تغطيها البلدان المساهمة بالقوات، وهو رقم يشتمل على بعض التكاليف الإضافية القابلة للاسترداد والتكاليف العادية غير القابلة للاسترداد التي تتكبدها هذه البلدان والتي تقوم بتمويلها على حسابها الخاص (انظر المرفق).

وإنني أرى أن من الجمهوري بذل كل جهد ممكن لتصحيح هذه الحالة المالية الخطيرة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص. ولهذا فإنني أطلب بشكل عاجل مرة أخرى من الحكومات أن تنظر في زيادة مساهماتها أو البدء في تقديم تبرعات، إن لم تكن قدمت ذلك من قبل، بغية سدّ النقص في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص. وأود أيضاً أن أعرب عن الأمل في أن يجد المتبرعون الماليون المنتظمون لحساب قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أنه من المستطاع الحفاظ، على الأقل، على مستوى مساهماتهم.

وأناشد حكومتكم الاستجابة فوراً وبسخاء بتقديم تبرع ليتسنى لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الاضطلاع بوظيفتها الهامة.

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

المرفق

الوضع المالي لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

منذ عام ١٩٦٤، يقدم ٧١ بلداً مدفوعات أو تعهدات بتبرعات لدعم عملية الأمم المتحدة في قبرص. وترد في الجدول المرفق المساهمات المقدمة إلى الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ بدء العملية، إلى جانب التبرعات المعقودة والمدفوعات المقبوضة حتى الآن عن الفترتين الممتدتين من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤.

وبغية توفير فصائل للعمل في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، فإن الحكومات المساهمة بالقوات تموّل في الخدمة العسكرية الوطنية قوات وموارد أخرى بتكلفة جارية تتكبدها تقدرها في الوقت الحاضر بمبلغ ٣٦٫٢ من ملايين الدولارات لكل فترة تمتد ستة أشهر. هذا الرقم يشتمل على ما يلي: (أ) الأجور والعلاوات النظامية للقوات ومصروفات المهمات العادية التي لا يطلب المساهمون بالقوات، بمقتضى الترتيبات القائمة، استردادها من الأمم المتحدة وهي من ثمّ تمثل تكاليف الابقاء على القوة، التي تموّلها مباشرة الحكومات المساهمة بالقوات، و (ب) بعض التكاليف الإضافية والاستثنائية التي تتكبدها فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والتي يحق للمساهمين بالقوات، بمقتضى الترتيبات القائمة المطالبة باستردادها من الأمم المتحدة، بيد أن هؤلاء المساهمين اتفقوا على تمويلها على حسابهم كمساهمة أخرى في عملية الأمم المتحدة في قبرص.

وتبلغ التكلفة الفعلية لتمويل عملية الأمم المتحدة في قبرص لفترة الستة أشهر المنتهية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، شاملة عنصري التكاليف المذكورين أعلاه، ما مجموعه ٥٠٫٤ من ملايين الدولارات تقريباً، مقدرة كما يلي:

بملايين الدولارات

١ -	(أ) الأجور والعلاوات النظامية للقوات وتكاليف المهمات العادية:	
	(ب) التكاليف الإضافية والاستثنائية التي تتكبدها الحكومات المساهمة بالقوات والتي تموّلها مباشرة	٣٦٫٢
٢ -	التكاليف المباشرة التي تتكبدها الأمم المتحدة والمطلوب من المنظمة تغطيتها (بما في ذلك ما تتحمله الحكومات المساهمة بالفصائل من التكاليف الإضافية والاستثنائية التي تلتمس	

هذه الحكومات استردادها)، وهي ممولة من التبرعات ..... ١٤٫٢

المجموع ٥٠٫٤

ويتطلب الأمر أن تموّل التبرعات المقدمة من الحكومات العنصر الثاني من عنصري التكاليف هذين، كما هو موضح في تقديرات التكاليف الواردة في تقريري المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16596، الفرع السادس].

وليست التبرعات الواردة من الحكومات كافية لتغطية هذه التكاليف، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل تراكم العجز الناتج عن ذلك آخذ في التزايد، إذ أن التبرعات كانت تسير طوال السنوات الخمس الماضية المنتهية بسنة ١٩٨٣ بمعدل متوسطه ٨٫٧ من ملايين الدولارات لفترة الستة أشهر، في حين ازدادت المصروفات خلال فترة السنوات الخمس نفسها من ١١ مليون دولار إلى ما بين ١٤ مليون دولار و١٥ مليون دولار لكل فترة تمتد ستة أشهر. ويبلغ العجز المتراكم منذ بدء العملية لغاية ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤، ١١٧٫٦ من ملايين الدولارات، مقارناً بعجز قدره ١١١٫٣ من ملايين الدولارات منذ ستة أشهر تقريباً عن الفترات الممتدة لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، كما هو مبين في رسالتي المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ [S/16268]. وقد وردت حتى الآن ثلاث مساهمات تبلغ ٤٨٠ ٩٥ دولاراً من أجل تغطية الجزء من تكاليف الابقاء على العملية خلال فترة الستة أشهر التي تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ (أي مبلغ ١٤٫٢ من ملايين الدولارات) الذي يتعين تمويله من التبرعات.

التبرعات المعقودة والمدفوعات المقدمة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص للفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ كما هي في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤

(بما يعادل دولار الولايات المتحدة)

البلد	الفترة الرابعة والأربعون (١٦/٦/١٩٨٣ إلى ١٥/١٢/١٩٨٣)	الفترة الخامسة والأربعون (١٦/١٢/١٩٨٣ إلى ١٥/٦/١٩٨٤)	مجموع التبرعات المعقودة	المبالغ المقبوضة
استراليا	٤٩ ١٧٧	-	٢ ٧١٩ ٠٦٦	٢ ٧١٩ ٠٦٦ [أ]
اسرائيل	-	-	٢٦ ٥٠٠	٢٦ ٥٠٠
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤٣٤ ٢٣٧	-	٢٢ ٤٧٢ ٧٢٥	٢٢ ٤٧٢ ٧٢٥
الامارات العربية المتحدة	-	-	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
اوروغواي	-	-	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
ايران	-	-	١٤٤ ٥٠٠	٩٤ ٥٠٠
ايرلندا	-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
ايسلندا	٥ ٠٠٠	-	٨٦ ٦٥٧	٨٦ ٦٥٧
ايطاليا	٢٠٠ ٠٠٠	-	٧ ٧٨١ ٦٤٥	٧ ٧٤٧ ١٢٨
باكستان	-	٣ ٠٠٠	٥٣ ٧٩١	٥٣ ٧٩١
بربادوس	-	-	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠
البرتقال	-	-	١٢ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠
بلجيكا	١٠٢ ٥٤٢	٩١ ١٥٤	٤ ٢٨٤ ٣٠٠	٤ ٢٨٤ ٣٠٠ [ب]
بنما	-	-	٥٠٠	٥٠٠
بوتسوانا	-	-	٥٠٠	٥٠٠
تايلند	-	-	٣ ٥٠٠	٣ ٥٠٠
تركيا	-	-	١ ٨٣٩ ٢٥٣	١ ٨٣٩ ٢٥٣
ترينيداد وتوباغو	-	-	٢ ٤٠٠	٢ ٤٠٠
توغو	-	-	٢ ٨٠٦	١ ٠٢٠
جامايكا	-	-	٣٣ ٠٣٣	٣٣ ٠٣٣

البلـــد	الفترة الرابعة والأربعون (١٩٨٣/٦/١٦ إلى ١٩٨٣/١٢/١٥)	الفترة الخامسة والأربعون (١٩٨٣/١٢/١٦ إلى ١٩٨٤/٦/١٥)	مجموع التبرعات المعقودة	المبالغ المقبوضة
جزر البهاما	١ ٠٠٠	-	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠
جمهورية الكاميرون المتحدة	-	-	٢١ ٦٩٩	٢١ ٦٩٩
جمهورية كوريا	-	-	١٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠ [ج]
الدانمرك	-	-	٤ ٤٦٢ ٨١٨	٤ ٤٦٢ ٨١٨ [أ][د]
زائـير	-	-	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
زامبيـا	-	٣ ١٧١	٤١ ١٧١	٤١ ١٧١ [ب]
زمبابـوي	١ ٣٠٢	١ ١٥٤	٥ ٧٥٨	٤ ٦٠٤ [ب]
ساحل العـاج	-	-	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
سري لانكـا	-	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠
سنغافورة	-	-	٩ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
الســنغال	-	-	٤ ٠٠٠	-
الســويد	-	-	٧ ١٢٠ ٠٠٠	٧ ١٢٠ ٠٠٠ [أ][د]
سويسـرا	١٧٩ ٥٧٧	-	٦ ٢٢٢ ٦٨٥	٦ ٢٢٢ ٦٨٥
سيراليون	-	-	٤٦ ٤٢٥	٤٦ ٤٢٥
الصومال	-	-	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
العراق	-	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
عمان	-	-	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
غانـا	-	-	٧٦ ٨٩٧	٧٦ ٨٩٧
غيانـا	-	-	١١ ٨١٢	١١ ٨١٢
الفلبين	١٦٥	-	١٢ ٤٣٠	١٢ ٤٣٠
فنزويـلا	٢ ٥٠٠	-	٢٨ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠
فنلندا	-	-	١ ٠٥٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ [ه]
فييت نام	-	-	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ [ص]
قبرص	-	-	٣ ٥٨١ ٣٥٩	٣ ٥٨١ ٣٥٩
قطـر	-	-	٢١ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠
كمبوتشيا الديمقراطية	-	-	٦٠٠	٦٠٠ [د]
كنـدا	-	-	-	- [أ]
الكويت	٢٥ ٠٠٠	-	١٤٠ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠
لبنان	-	-	٣ ١٩٤	٣ ١٩٤
لكسمبرغ	٣ ٢٤٩	-	١٢٤ ٨٣٧	١٢٤ ٨٣٧
ليبريا	-	-	١٣ ٣٢١	١١ ٨٢١
مالطـة	-	-	١ ٨٢٠	١ ٨٢٠
ماليزيا	-	-	٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠
المغرب	-	-	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
ملاوي	-	-	٦ ٣٦٣	٦ ٣٦٣
المملكـة المتحـدة لبريطـانيا العـظمى وايرلندا الشمالية	١ ٢٨٤ ٦٦٣	١ ٢١٢ ٦٨٧	٦٨ ٦٠٩ ٥٥٢ [أ]	٦٨ ٦٠٩ ٥٥٢ [أ]

البلـــد	الفترة الرابعة والأربعون (١٩٨٣/٦/١٦ إلى ١٩٨٣/١٢/١٥)	الفترة الخامسة والأربعون (١٩٨٣/١٢/١٦ إلى ١٩٨٤/٦/١٥)	مجموع التبرعات المعقودة	المبالغ المقبوضة
موريتانيا	–	–	٤ ٣٧٠	٤ ٣٧٠
النرويج	٣٠٥ ٠٠٠	٣٠٥ ٠٠٠	٨ ٦١٣ ٣٦٥	٨ ٦١٣ ٣٦٥
النمسا	١٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	٤ ٠٦٥ ٠٠٠	٤ ٠٦٥ ٠٠٠ (أ) (د)
نيبال	–	–	٨٠٠	٨٠٠
النيجر	–	–	٢ ٠٤١	٢ ٠٤١
نيجيريا	–	–	١٠ ٨٠٠	١٠ ٨٠٠
نيوزيلندا	–	–	٧١ ١٣٧	٧١ ١٣٧
الهند	٥ ٠٠٠	–	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
هولندا	–	–	٢ ٥١٨ ٤٢٥	٢ ٥١٨ ٤٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	–	١٥٥ ٢٢١ ١٧٧ (ج)	١٥٠ ٧٢١ ١٧٧
اليابان	٢٠٠ ٠٠٠	–	٤ ٤٤٠ ٠٠٠	٤ ٤٤٠ ٠٠٠
يوغوسلافيا	–	–	٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
اليونان	٤٤٦ ٢٤٥	–	١٩ ٧٢٠ ٣١١	١٩ ٧٢٠ ٣١١
المجموع	٧ ٨٦٩ ٦٥٧	١ ٧٤٣ ١٦٦	٣٢٦ ٢١٥ ٧٤٣	٣٢١ ٦٢٢ ٧٨٦

(أ) الأرقام الارشادية للتكاليف التي تسترعيها الحكومات المساهمة بالفصائل على مدى فترة ستة أشهر هي كما يلي: استراليا، مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، والدانمرك، مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار، والسويد، مبلغ ٣٫٥ من ملايين الدولارات، وكندا، مبلغ ١٠٫٧ من ملايين الدولارات، والمملكة المتحدة، مبلغ ١٩ مليون دولار، والنمسا، مبلغ ١٫٩ من ملايين الدولارات.

(ب) تم تلقي إعلان أو دفع المبالغ الاضافية التالية للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤: بلجيكا، مبلغ ١٥٤ ٩١ دولاراً، وزامبيا، مبلغ ١٧٢ ٣ دولاراً، وزمبابوي، مبلغ ١٥٤ ١ دولاراً.

(ج) المساهمات المقبوضة في عام ١٩٦٧.

(د) تم الدفع أو سيتم عن طريق الموازنة مع مطالبات الحكومة باسترداد ما تكبدته من تكاليف.

(هـ) المساهمات المقبوضة في الفترة من ١٩٦٤ لغاية ١٩٦٦.

(و) المساهمات المقبوضة في عام ١٩٦٤.

(ز) أقصى مبلغ أعلن التبرع به.

(ح) أقصى مبلغ أعلن التبرع به. أما المساهمة النهائية فتتوقف على مساهمات الحكومات الأخرى.

الوثيـقة S/16655*

رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ تموز/يوليه ١٩٨٤]

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذه الرسالة نص البلاغ الصادر عن المؤتمر التاسع لوزراء خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية الذي عقد في فينتيان في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيثونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

بلاغ صادر عن المؤتمر التاسع لوزراء خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية الذي عقد في فينتيان في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤

عقد المؤتمر التاسع لوزراء خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية في فينتيان في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤.

١ - يسر المؤتمر أن يلاحظ أنه رغم التوترات والتعقيدات الجديدة الناتجة عن تصعيد الصين للحرب ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة، بالتواطؤ مع امبريالية الولايات المتحدة والقوى الرجعية الأخرى، فإن الحالة قد تطورت على مدى الأشهر الستة الماضية لصالح البناء والدفاع الوطنيين لكل بلد من هذه البلدان. ولقد نجحت شعوب لاوس وكمبوتشيا وفييت نام، بتعاطف ودعم من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى والبلدان الصديقة في جميع أنحاء العالم، في مواصلة التغلب على الصعوبات وسجّلت إنجازات جديدة في جميع المجالات، في عملية للتعزيز والنمو المستمرين. وبصفة خاصة فإن الانجازات العظيمة التي حققتها جمهورية كمبوتشيا الشعبية خلال الفترة الماضية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية تؤكد، أكثر من أي وقت مضى، أنه لا يمكن عكس الحالة في كمبوتشيا، وأن موقف جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد عزّز في الساحة الدولية، أكثر من أي وقت مضى، بالمقارنة بالحالة الأكثر ضعفاً لعصبة بول بوت التي تمارس الإبادة الجماعية ولما يطلق عليه اسم "الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية". والانسحاب الجزئي لقوات المتطوعين الفييتناميين من كمبوتشيا، الذي تم في حزيران/يونيه الماضي بعد الانسحابين اللذين تمّا في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، هو دليل حي جديد على ما حققته جمهورية كمبوتشيا الشعبية من نمو واستقرار ثابتين، وعلى التضامن الذي يربط بين شعبي فييت نام وكمبوتشيا، وعلى السياسة الثابتة التي تتبعها جمهورية فييت نام الاشتراكية والتي تتمثل في احترام استقلال الشعب الكمبوتشي وحقه في تقرير المصير. ويمثل هذا مظهراً بليغاً آخر لسياسة السلم وحسن النيّة التي تتبعها بلدان الهند الصينية الثلاثة. وقد رحّب الرأي العام العالمي ترحيباً حاراً بروح حسن النيّة هذه، وأصبح يدرك بوضوح متزايد أن سياسة التوسع والسيطرة التي تتبعها الدوائر الحاكمة الصينية هي السبب الأصيل للتوتر وعدم الاستقرار اللذين يسودان جنوب شرقي آسيا.

٢ - ويدين المؤتمر بشدة التصعيد الجديد من جانب الرجعيين في الدوائر الحاكمة الصينية والتايلندية ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة. ومن الواضح أن الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس ريغان، رئيس الولايات المتحدة، إلى جمهورية الصين الشعبية هي أيضاً دليل آخر على تواطؤ القيادة الصينية مع امبريالية الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي وبلدان الهند الصينية الثلاثة ودول المجتمع الاشتراكي الأخرى. وتشير جميع الدلائل إلى أن سياسة التوسع والسيطرة التي تتبعها الصين في جنوب شرقي آسيا، وخاصة تجاه لاوس وكمبوتشيا وفييت نام، لم يحدث بها أي تغيير رغم ما تعرضت له من نكسات خطيرة. فلا تزال الصين تتمادى في تعزيز تواطئها مع امبريالية الولايات المتحدة والقوى الرجعية في الدوائر الحاكمة التايلندية. والأنشطة التي تقوم بها عصبة بول بوت بمساعدة الصين وتايلند بغية النيل من عملية تنوير الشعب الكمبوتشي، والعدوان الذي قامت به السلطات الصينية ضد الأقاليم الستة الواقعة على الحدود الفييتنامية، وتركيز هذه السلطات لقواتها من أجل ممارسة ضغوط على امتداد الحدود بين الصين ولاوس، بالتنسيق مع قيام القوى الرجعية ذات الميول اليمينية المتطرفة في الدوائر الحاكمة التايلندية باحتلال القرى اللاوسية الثلاث في إقليم سيابوري الذي تم بالضبط بعد الزيارة التي قام بها رئيس أركان الجيش التايلندي، أرثيت كاملانغ إيك، إلى الصين، تثبت جميعها أن الدوائر الحاكمة في بكين مصممة على تنفيذ سياستها الرامية إلى تكثيف حرب التخريب المتعددة الجوانب ضد بلدان الهند الصينية بغية إضعاف لاوس وفييت نام. ورفض السلطات التايلندية للمقترحات الداعية إلى إجراء مفاوضات والتي قدمتها بلدان الهند الصينية الثلاثة وما تلاه من تكثيف هذه السلطات لأنشطتها الموجّهة ضد هذه البلدان إنما يكشف، أكثر من أي وقت مضى، طبيعة السياسة التي تتبعها السلطات التايلندية والتي تتمثل في إبقاء التوتر قائماً على امتداد الحدود بين بلدان الهند الصينية الثلاثة من ناحية والصين وتايلند من ناحية أخرى لعاكسة الاتجاه المتزايد الذي يؤيد إجراء حوار بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية، ولتقويض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/337-S/16655.

ويعرب المؤتمر عن تأييده الكامل للموقف العادل الذي تقفه جمهورية فييت نام الاشتراكية وللتدابير التي تتخذها لمقاومة الهجمات الصينية. ويطالب المؤتمر السلطات الصينية، بإصرار، بأن تسحب على الفور قواتها من المواقع الفييتنامية التي تحتلها وأن تستجيب لمقترحات السلم الأخيرة المتعلقة بوقف الأعمال العدائية على امتداد الحدود بين الصين وفييت نام واستئناف المحادثات بين البلدين. ويطالب المؤتمر السلطات الصينية بإصرار بأن تنهي على الفور الضغوط التي تمارسها الحدود بين الصين ولاوس واستخدام عملائها للقيام بأنشطة للتخريب والتدمير ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكذلك تواطئها مع تايلند في استخدام عصبة بول بوت التي تمارس الإبادة الجماعية لإعاقة نهضة الشعب الكمبوتشي. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية تعيد، مرة أخرى، تأكيد رغبتها في بذل أقصى ما في وسعها لإعادة علاقات الصداقة بين شعوب الهند الصينية الثلاثة وشعب الصين، والتي ترجع إلى عهد بعيد، إلى ما كانت عليه، وتطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية على أساس مبادىء التعايش السلمي، باعتبار هذا التعايش عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة لضمان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا، وإصرارها على تنفيذ ذلك كله.

ويعرب المؤتمر عن قلقه البالغ إزاء التوتر الراهن الذي يسود الحدود بين لاوس وتايلند ويطالب، بإصرار، بأن تضع العناصر الرجعية اليمينية المتطرفة الموجودة بين السلطات التايلندية حداً لانتهاكها لسيادة لاوس ولسلامتها الإقليمية وتسحب جميع قواتها من القرى اللاوسية الثلاث التي احتلتها، وتعيد المواطنين اللاوسيين الذين قامت باحتجازهم، وتدفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي سبّبتها. ويؤيد المؤتمر تأييداً كاملاً موقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي عرض في بيان وزير خارجية لاوس في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣، وكذلك التدابير التي اتخذتها لاوس بغية حماية سيادتها وسلامتها الاقليمية وإعادة العلاقات الطبيعية بين تايلند ولاوس إلى ما كانت عليه وفقاً لروح البيان المشترك الصادر عن تايلند ولاوس في عام ١٩٧٩، وبما يتفق مع الرغبة المتبادلة لشعبي لاوس وتايلند في إقامة علاقات حسن جوار بينهما.

وفيما يتعلق بالحالة على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند فإن المؤتمر يعتبر أنه يتحتم الآن الوصول، على وجه السرعة، إلى اتفاق بشأن كل تدبير يمكن اتخاذه بهدف كفالة السلم والأمن للجانبين على امتداد الحدود المشتركة بينهما في ظل ضمان ومراقبة دوليين.

وتحقيقاً لصالح السلم والاستقرار في المنطقة فإن بلدان الهند الصينية الثلاثة تؤكد من جديد رغبتها في إقامة علاقات حسن جوار مع تايلند، وفي تحويل الحدود بين لاوس وتايلند وبين كمبوتشيا وتايلند إلى حدود يسودها السلم والصداقة، وفي تسوية جميع المشكلات الناشئة عن علاقاتها مع تايلند عن طريق المفاوضات.

٣ - وقد استعرض المؤتمر عدداً من الأنشطة الدبلوماسية التي اضطلعت بها بلدان الهند الصينية منذ المؤتمر الثامن لوزراء خارجية البلدان الثلاثة. ويعلّق المؤتمر أهمية كبيرة على نتائج الزيارة التي قام بها الوزير هون سين إلى افريقيا. وتدل هذه النتائج على استمرار ما تتمتع به جمهورية كمبوتشيا الشعبية من احترام دولي متزايد. ويرحّب المؤتمر بالأنشطة المثمرة التي يضطلع بها القادة في وزارة خارجية لاوس في دعم الموقف الدولي للاوس وفي الاسهام في قضية السلم والتعاون في المنطقة. وينظر المؤتمر بعين الرضا إلى النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها المحادثات بين وزير خارجية فييت نام ونظيريه الاندونيسي والاسترالي. ويحيط المؤتمر علماً بأنه رغم الخلافات التي لا تزال موجودة بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية فإن بلدان هذه الرابطة وبلدان الهند الصينية لديها رغبة متبادلة ولها مصلحة مشتركة في تخفيف التوتر وتعزيز التفاهم المتبادل والتوصل إلى طرق تؤدي، بالتدريج، إلى تحقيق سلم واستقرار دائمين في جنوب شرقي آسيا دون ما تدخل أجنبي ووفقاً لمصالح جميع بلدان المنطقة ومصلحة السلم العالمي:

(أ) تعتبر بلدان الهند الصينية الثلاثة أن السعي إلى تحقيق سلم واستقرار دائمين في جنوب شرقي آسيا يمثل عملية طويلة تحتاج إلى تفاهم وتعاون من جميع الأطراف المعنية. ولبدء هذه العملية فإنه ينبغي الشروع، على الفور، في إجراء حوار بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية الثلاثة بغية مناقشة المشكلات الملحّة التي تهم كلا الطرفين؛

(ب) تعتقد بلدان الهند الصينية الثلاثة أن اقتراح رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المقدّم في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ [انظر *S/15999*] واقتراح بلدان الهند الصينية الثلاثة الذي عرض في البلاغ الذي صدر عن المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ [*S/16330*، المرفق]، فضلاً عن جميع المقترحات الأخرى المقدمة من الجانبين، ينبغي أن تكون جميعها أساساً للمناقشة على قدم المساواة وبروح الاحترام المتبادل؛

(ج) واستجابة لموافقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على استمرار الحوار الذي تجريه اندونيسيا مع فييت نام بشأن مسألة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا فإن بلدان الهند الصينية الثلاثة ترحّب باستمرار فييت نام في إجراء حوار مع اندونيسيا ومع البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن المسائل التي تهم مجموعتي البلدان بشكل متبادل.

ويعتبر المؤتمر أن إجراء حوار بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية سيكون بداية هامة لتخفيف التوتر وللتقدم نحو تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ويهيب المؤتمر ببلدان العالم التي تبدي اهتماماً بتحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا أن تقدم المساعدة من أجل تعزيز هذا الحوار وأن تسهم في قضية السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة.

الوثيقة S/16656

رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص نبأ لا يحتاج إلى تفسير.

وسأغدو ممتناً غاية الامتنان لو أمكن تعميم هذا النبأ بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تسليم الولايات المتحدة الأمريكية لشحنة مواد كيميائية سامة إلى بغداد

طهران، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤، وكالة الأنباء الايرانية ـ كشف النقاب اليوم عن مزيد من التفاصيل التي تتعلق بتسليم القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة طنين من البنزين المجمد إلى العراق في كانون الثاني/يناير الماضي.

وقال السيد كمال خرازي مدير قيادة المعلومات الحربية، لوكالة الأنباء الايرانية. إن الوثائق التي حصلت عليها القيادة تشمل رسالة تتعلق بنقل المواد الكيميائية من كاليفورنيا إلى قاعدة القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة في توريخون باسبانيا ثم إلى بغداد جواً في رحلتين برقم SR-71-E ورقم SR-02-F في ٢١ كانون الثاني/يناير.

والرسالة موقّعة من أحد الضباط العسكريين التابعين للولايات المتحدة هو الرائد ب. ر. برايسز.

وقال السيد خرازي وهو يعرض بعض الوثائق على مراسل وكالة الأنباء الايرانية، إنه "سيجري الاحتفاظ بالوثائق التي تم الحصول عليها في الوقت الراهن في قيادة المعلومات الحربية لأسباب تتعلق بالأمن وستنشر في الوقت المناسب".

وقال، إن رد فعل الولايات المتحدة كان "سريعاً في كونها أول بلد أدان النظام العراقي لاستخدامه أسلحه كيميائية ضد ايران".

" وتظهر البيانات التي أصدرها المسؤولون الأمريكيون والعراقيون أن الأمريكيين، الذين قاموا أنفسهم بتزويد العراق بالمواد الكيميائية أدانوا العراق بأسلوب متسرع وزائف". وفي نفس الوقت نقلت وسائل الاعلام الجماهيري تقارير ذكرت بالاقتباس من مصادر أمريكية أن الولايات المتحدة كانت على علم منذ سنتين بالمحاولة العراقية للحصول على أسلحة كيميائية. ولقد حدث هذا في الوقت الذي قام فيه المسؤولون الأمريكيون بمناورة دعائية وحظروا فيه تصدير أي نوع من المواد الكيميائية التي تستخدم في صنع الأسلحة الكيميائية إلى العراق بعد أسبوعين من الهجوم الكيميائي العراقي الواسع النطاق ضد إيران.

وبعد الإنكار الرسمي الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة، اعترف آلان كرانستون عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بأن مؤسسات أمريكية عديدة قد زودت العراق بعناصر أسلحة كيميائية لاستخدامها ضد محاربي ايران المسلمين.

الوثيقة S/16657*

رسالة مؤرخة في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه عنايتكم وعناية أعضاء مجلس الأمن، إلى تهديد منذر بالسوء موجّه من رئيس وزراء تركيا السيد ترغوت أوزال، كما ورد في الصحيفة اليومية التركية "جمهورية" بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤، بتحويل مناطق جمهورية قبرص الخاضعة للاحتلال التركي منذ عام ١٩٧٤ الى "منطقة تجارية حرة".

وليس هذا إلاّ آخر مظاهر تصميم تركيا على إدامة قبضتها، العسكرية والاقتصادية، الخانقة على مناطق جمهورية قبرص، مستهدفة تدمير الجمهورية. وهذا من شأنه أن يقوّض أسس سيادة قبرص ووحدتها الاقتصادية وبالتالي يشكل انتهاكاً صارخاً من

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/38/824-S/16657.

جانب تركيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكافة قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص، بما فيها القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً جداً. كما يؤكد مرة أخرى أن لتركيا السيطرة الكاملة على المناطق المحتلة، وأن السيد دنكتاش لا يمثل إلاّ أداة لتعزيز سياسة تركيا في التقسيم والتجزئة.

وتشكل المناطق المقرر تحويلها إلى "منطقة تجارية حرة" جزءًا لا يتجزأ من جمهورية قبرص، وأن لحكومتي كامل السيادة عليها، على النحو المعترف به في القانون الدولي، كما تأكد مراراً في عدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ظل خلفية السلوك العدواني والأعمال العدوانية التي لم يسبق لها مثيل، والتي قامت بها تركيا منذ عام ١٩٧٤، حين غزت ما يقارب ٤٠ في المائة من أراضي قبرص، ونهبتها وسلبتها واستعمرتها، اتخذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة مراراً، قرارات، بالإجماع أو شبه الإجماع، تطالب بأن توقف أنقرة أعمالها العدوانية وتكف عن القيام بها، وأن تسحب قواتها المحتلة وأن تسمح للاجئين بالعودة إلى أوطانهم بأمان. إن تركيا لم تقصّر فقط في التقيد بمقررات مجلس الأمن الملزمة، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة، بل شرعت في اتباع أشكال جديدة من سياسة حافة الهاوية بلغت مداها في الاعلان عن الدولة الزائفة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ والأعمال الانفصالية الأخرى، كالعمل الذي وجّهت إليه انتباهكم اليوم.

ولست بحاجة إلى تذكيركم بما تدل عليه هذه الأعمال الأخيرة من استخفاف مزدر إزاء قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)، والمحاولة الواضحة لتقويض مبادرتكم وجهودكم الشخصية التي اضطلعتم بها لتوّكم. وبناءً على ذلك فإن موقف حكومتي هو أنه ينبغي اتخاذ كافة الخطوات الممكنة بهدف وضع حد لعملية "الأمر الواقع" المشؤومة هذه، التي تستهدف بجلاء تقويض جميع احتمالات نجاح مبادرتكم الشخصية وتدمير جمهورية قبرص.

وإنني إذ أحتج بقوة، نيابة عن حكومتي، على هذا العمل غير الشرعي الأخير، أتشرف بأن أكرر تأكيد تأييد حكومتي الكامل لمهمتكم المتمثلة في بذل المساعي الحميدة للوصول إلى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص طبقاً للاتفاقات عالية المستوى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وسأكون ممتناً لو عمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16658*

رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن استرعي انتباهكم وأعضاء مجلس الأمن إلى الاجراءات الانفصالية التركية الجديدة التي تشكل انتهاكاً واضحاً لقراري المجلس ٥٤١ (١٩٨٣)، و٥٥٠ (١٩٨٤). فطبقاً للصحيفة القبرصية التركية "كبرس بوستاسي" الصادرة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ورد أن ما يسمى بوزير مالية الجمهورية التركية لقبرص الشمالية قد ذكر أنه سيبدأ تشغيل "البنك المركزي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية" في المناطق المحتلة من جمهورية قبرص وأن تعيين الموعد المحدد للافتتاح سيتوقف على وصول بعض كبار الشخصيات من تركيا.

إن إنشاء "بنك مركزي" يشكل عملاً آخر من الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الجانب التركي بهدف ترسيخ الدولة الانفصالية وتنفيذ المخططات التركية الطويلة الأجل لتقسيم قبرص جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وفضلاً عن ذلك، فإن ما يعتزم من إيفاد كبار الشخصيات التركية للحضور في مناسبة افتتاح البنك يشكل دليلاً إضافياً على أن هذا العمل، مثل غيره من الأعمال التي سبقته، قد جرى تدبيره وتوجيهه ويجري تنفيذه من قبل تركيا، التي تمارس سيطرة مطلقة على الكيان العميل الذي أنشيء لخدمة الأهداف الشريرة لأنقرة.

إن تركيا التي فشلت في الحصول على اعتراف أي من الدول الأعضاء بهذا الكيان غير الشرعي تسعى الآن، وبوسائل خبيثة،

* عممت تحت الرمز المزدوج A/38/825-S/16658.

إلى اجتذاب اعتراف غير مباشر عن طريق ما يسمى بإنشاء بنك مركزي في المناطق المحتلة وبتقديم حوافز اقتصادية في صورة "مناطق تجارة حرة".

وتذكرون وأعضاء مجلس الأمن أن المجلس، عقب محاولة الانفصال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، اتخذ القرار ٥٤١ (١٩٨٣) وأن المجلس، في مواجهة المزيد من الأعمال الانفصالية، اتخذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي أدان فيه جميع الأعمال الانفصالية وكرر طلبه إلى جميع الدول عدم الاعتراف بدولة "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" المزعومة، التي انشئت بفعل الأعمال الانفصالية، وعدم تقديم التسهيلات أو مساعدة الكيان المذكور على أي وجه من الوجوه.

وبالإضافة إلى انتهاك هذه القرارات الملزمة لمجلس الأمن، فإن الاجراء التركي المتمثل في إنشاء "بنك مركزي" ينتهك كذلك الأحكام الصريحة لقرارات الجمعية العامة بشأن قبرص، لا سيما القرارين ٣٠/٣٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ٢٥٣/٣٧ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ اللذين قامت فيهما الجمعية العامة، ضمن أمور أخرى، بتأكيد حق جمهورية قبرص وشعبها في السيادة والسيطرة التامتين والفعالتين على كامل إقليم قبرص وطلبت إلى جميع الأطراف المعنية الامتناع عن القيام بأي عمل ينتهك، أو يقصد به أن ينتهك، استقلال جمهورية قبرص ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وعلى الرغم من هذه المقررات لمجلس الأمن والجمعية العامة، فضلاً عن الإدانة العالمية للأعمال الانفصالية، وعلى الرغم من التصريحات التركية الأخيرة التي توحي بالاعتدال، إلا أن أنقرة ووكلاءها في المناطق المحتلة يواصلون مخططاتهم التقسيمية، مما ينذر بمزيد من الأخطار الوشيكة على سيادة قبرص ووحدتها وعلى رفاه شعب الجمهورية ككل.

إن المشاكل الاقتصادية التي تواجه الطائفة التركية في الوقت الحاضر، والتي يزعم أن تخفيفها هو الهدف من وراء إنشاء "بنك مركزي"، هي نتيجة مباشرة للاحتلال العسكري الذي تفرضه تركيا ولسياساتها الانفصالية التقسيمية التي تعمل بالقوة على إبقاء الطائفة القبرصية التركية خارج الاتجاه السائد للنمو الاقتصادي في وطننا. ومن الممكن إيجاد الحل لهذه المشاكل الخطيرة بالوحدة والتعاون الاقتصاديين في ظل أوضاع من السلم والاستقرار، كما يمكن إيجاد هذا الحل بتعزيز الروابط التاريخية المشتركة لشعبنا. إن المخططات الهادفة إلى إدامة التجزئة الاقتصادية والاجتماعية، مثل إنشاء بنك مركزي ثان (وهو أمر غير مقبول على الاطلاق في أي بلد سواء كان نظامه اتحادياً أو مركزياً) ستكون له آثار مفجعة بالنسبة لشعب قبرص ككل. ومن شأن هذه المخططات كذلك أن تفسد المساعي الحميدة التي تبذلونها والتي تعتمد بالضرورة في نجاحها على إيجاد مناخ من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إننا لهذا نعتمد على ما لديكم من مهارات دبلوماسية محنكة، وعلى ما تتمتعون به في مركزكم السامي من عظيم القوة المعنوية وغيرها، وعلى أعضاء مجلس الأمن، في اتخاذ إجراء فوري حسبما تقتضيه الحالة بغية وقف هذه التطورات المشؤومة وعكس اتجاهها، وذلك من أجل الحفاظ على الوحدة الاقتصادية لبلدنا، ولضمان الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص، لا سيما قراري المجلس ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

وسأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16659*

رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أبعث إليكم برسالة موجهة إلى السيد م. مولا، الممثل الرئيسي للمؤتمر الوطني الافريقي (البعثة الآسيوية) ومقرها في نيودلهي، من السيد ب. ف. ناراسيمها روا، وزير الخارجية بحكومة الهند. ويرجى تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ن. كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/338-S/16659.

المرفـــق

نص رسالة موجهة إلى السيد م. مولا، الممثل الرئيسي للمؤتمر الوطني الافريقي (البعثة الآسيوية)، ومقرها في نيودلهي بالهند، من السيد ب. ف. ناراسيمها روا، وزير الخارجية بحكومة الهند، نيودلهي

عندما اجتمع وفد المؤتمر الوطني الافريقي، برئاسة السيد جوسياه جبلي، عضو اللجنة التنفيذية الوطنية، وإياي في ٣ أيار/مايو ١٩٨٤، أطلعتموني على التدابير التي يتخذها نظام حكم جنوب افريقيا لتنفيذ ما يسمى بالتغييرات الدستورية. وكان يبدو من الواضح مما قلتم إن اقتراح إقامة هيئات تشريعية، على أساس المجموعات العرقية، ليس سوى محاولة لإطالة أمد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا حيث تحرم الأقلية الحاكمة أغلبية السكان من أن يكون لها أي رأي له شأنه في العمليات السياسية لبلدها.

ويبدو أن الانتخابات، المقترح إجراؤها في ٢٢ آب/أغسطس، لاسيما الانتخابات لمجلس الهنود ومجلس الملونين في الهيئة التشريعية الجديدة، ليست سوى مظهر كاذب لتضليل الرأي العام في جميع أنحاء العالم. ويبدو أيضاً أن هناك دوافع شريرة أكثر من ذلك مثل محاولة تمزيق حركات التحرير وغرس بذور الشقاق بين المجتمعات المحلية للملونين والهنود من جانب والأغلبية السوداء من جانب آخر. وقد تكون لديّ انطباع بأن هدف نظام جنوب افريقيا من هذه الممارسة العمل على اكتساب مزية تكتيكية عن طريق تخفيف المعارضة للفصل العنصري في الخارج، ومن ثم تقليل الضغط من أجل تحقيق العزلة السياسية وعدم الاستثمار الاقتصادي. ويمثل ما يسمى بالاصلاحات الدستورية هذه، وهي تتجاهل تجاهلاً تاماً الأغلبية السوداء، التي تشكل ٧٣ في المائة من مجموع السكان، محاولة من جانب الأقلية العنصرية لإضعاف القوى التي تجاهد من أجل إقامة نظام أكثر انصافاً للحكم والمجتمع في جنوب افريقيا.

وتحثّ حكومة الهند وشعبها جميع أفراد شعب جنوب افريقيا، وخاصة من منهم من أصل هندي، على عدم الاشتراك في هذه الانتخابات المزعومة، والحفاظ على الوحدة في الكفاح ضد الفصل العنصري والعنصرية.

الوثيـقة S/16660*

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنـــان

[الأصل: بالعربيـــة]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

عطفاً على رسائلي السابقة حول الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية في لبنان، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإحاطتكم علماً بما يلي:

١ - بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ خطفت الزوارق الحربية الاسرائيلية باخرة نقل ركاب متجهة من قبرص إلى لبنان وأجبرتها على الاتجاه إلى ميناء حيفا.

٢ - إثر وصول السفينة المخطوفة إلى حيفا، أنزل ركابها على الأرض، وبدأت السلطات الاسرائيلية التحقيق معهم، واحتجزت تسعة أشخاص من بين الركاب، والباقون عادت بهم الباخرة إلى بيروت.

٣ - نهار الثلاثاء ٣ تموز/يوليه، أفرجت اسرائيل عن خمسة من الركاب المحتجزين الذين عادوا براً إلى بيروت عن طريق الناقورة، وذلك بعد مساع حثيثة قامت بها الحكومة اللبنانية، خاصة مع الصليب الأحمر الدولي، للافراج عن الباخرة والمحتجزين في اسرائيل.

٤ - إنّ ما قامت به اسرائيل يتعارض مع القوانين الدولية ويعرّض الملاحة البحرية من وإلى لبنان إلى الخطر، وهذا ما يستدعي تنبه المجموعة الدولية إلى خطورته.

لذلك أرجو أن تتفضلوا بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/340-S/16660.

الوثيقة S/16661

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة من وزير خارجية هندوراس السيد ادغاردو باز بارنيكا إلى وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ونصّها كالآتي:

" تسلّمت مذكرتكم المؤرخة في ٢ تموز/يوليه، بشأن صيّادي السمك النيكاراغويين الثلاثة الذين ينتمون إلى الميليشيات الشعبية الساندينية والذين يزعم أنهم ضلّوا طريقهم وهم يقومون بالصيد في خليج فونسيكا وبشأن اعتقال سلطات هندوراس المزعوم لهم. وتبعاً لما جاء في تقرير رسمي من المقر العام للقيادة العامة للبحرية فقد حدث في الساعة ١/٣٠ من بعد ظهر يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ أن أسرت وحدتان عائمتان تابعتان لأسطول بيرانيا أثناء قيامها بدورية روتينية في مياه هندوراس الاقليمية، زورقاً بمحرك خارجي وملاّحيه الثلاثة في خط العرض ١٣ درجة ودقيقتان و ١٥ ثانية شمالاً، وخط الطول ٨٧ درجة و ١٦ دقيقة و ٣٠ ثانية غرباً عند مصب نهر نخرو. وعندما أجريت التحقيقات اللازمة تبين أن الأفراد الثلاثة ليس لديهم أوراق هوية بيد أنهم كانوا يحملون ثلاث بنادق من طراز AK-47 تحمل الأرقام المسلسلة ٤٢١٤ و ١٠٣٥ و ٨٧٨٣، وتسعة مخازن طلقات بالاضافة إلى ٢٣٣ قذيفة من عيار ٥٫٦٢ مم. وبالنظر إلى هذا نقل الأشخاص الثلاثة والأسلحة والذخيرة والمحرك الخارجي إلى اللنشات الهندوراسية ومنها إلى قاعدة أمبالا البحرية ومن ثم إلى كتيبة المشاة الحادية عشرة ومازالوا بها حتى هذه اللحظة. وبالنظر إلى عدم وجود أوراق الهوية، عرّف الأفراد الثلاثة أنفسهم على النحو التالي: (أ) ريغوبيرتو كروز لوبيز، ٣٣ سنة، جنسية سلفادورية؛ (ب) روك جارسيا لاغوس، ٢٤ سنة، جنسية نيكاراغوية؛ (ج) فيديل انتونيو اردونيز، ٢٣ سنة، جنسية هندوراسية. ويبدو من كل ما سبق أن هؤلاء الأشخاص المحتجزين ليسوا ثلاثة صيادين أبرياء يقومون بصيد السمك بطريقة روتينية لأنهم لو كانوا كذلك ما كانوا يحملون الأسلحة المذكورة وما كانوا حاولوا الاختفاء بطريقة مريبة وهم في مياه هندوراس".

وأكون ممتناً إذا اتخذتم ما يلزم من ترتيبات لتعميم هذا النص، الذي وجه إليه بالفعل انتباه منظمة الدول الأمريكية، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هـ. روبرتو إريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16662

رسالة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي استراليا وايرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

نيابة عن البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة في قبرص، نتشرف بأن نحيل إليكم المذكرة المرفقة التي توجه الانتباه إلى الحالة المالية الخطيرة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، ونلتمس زيادة التبرعات.

ونكون ممتنين إذا ما اتخذتم ما يلزم من ترتيبات لتعميم هذه المذكرة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد أ. وولكوت
الممثل الدائم لاستراليا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) روبرت ماكدوناغ
الممثل الدائم لايرلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيلهلم اولريكسن
الممثل الدائم للدانمرك
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أندرش فيرم
الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيورن اكبلوم
الممثل الدائم بالنيابة لفنلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيرارد بيليتييه
الممثل الدائم لكندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السير جون تومسون
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارل فيشر
الممثل الدائم للنمسا
لدى الأمم المتحدة

المرفـــق

مذكرة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ مقدمة من البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة في قبرص بشأن الحالة المالية الخطيرة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

وجّه الأمين العام، في رسالته المؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الموجهة إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة [S/16654]، انتباه تلك الحكومات إلى المصاعب التي يواجهها في الابقاء على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بسبب العجز المتواصل في ميزانية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

ووفقاً للأرقام الواردة في تقرير الأمين العام تتحمل البلدان المساهمة بقوات أكثر من ثلثي تكاليف القوة بينما تموّل التبرعات أقل من الثلث. ويشمل عنصر الثلث هذا بعض النفقات الزائدة والاستثنائية التي تتكبدها الحكومات المساهمة بفرق عسكرية، والتي يلزم على الأمم المتحدة، بمقتضى الترتيبات القائمة، أن تردها إليها. وبالنظر إلى أن التبرعات أقل دائماً من الاحتياجات، يزداد العجز الناتج وقد بلغ في الفترة المنتهية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ حوالي ١١٧٫٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بمطالبات البلدان المساهمة بقوات لم تسدد مدفوعات هذه المطالبات إلاّ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ مما ألقى عبئاً مالياً إضافياً على عاتق البلدان المعنية.

وعلى الرغم من أن هناك، فيما يبدو، اتفاقاً عاماً بين الدول الأعضاء بشأن ضرورة الابقاء على قوة الأمم المتحدة في قبرص، لم يقدم التبرعات إلى تلك القوة على أساس منتظم سوى عدد صغير من الحكومات. ولقد فعل آخرون ذلك على أساس غير منتظم، بينما لم يقدم أكثر من نصف الدول الأعضاء أية تبرعات في الماضي.

وتشارك حكومات البلدان المساهمة بقوات وهي استراليا وايرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا الأمين العام رأيه في أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتصحيح الحالة المالية الخطيرة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص. وإذ تضع تلك الحكومات في اعتبارها قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) تناشد لذلك:

- الحكومات التي لم تتبرع في الماضي أن تعيد النظر في موقفها وأن تقدم تبرعات؛

- الحكومات المتبرعة أن تفعل ذلك على أساس منتظم وأن تزيد من تبرعاتها.

وترغب حكومات البلدان المساهمة بقوات وهي توجه هذا النداء في أن تؤكد الأهمية التي تعلقها على دور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الحفاظ على ظروف سلمية في قبرص مما يعد ضرورياً لإحراز تقدم في السعي لتحقيق تسوية سياسية.

الوثيقة S/16663

رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيسي جمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العراقية من الأمين العام

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

لقد كان من دواعي شعوري العميق بالارتياح والتشجيع أن أرى حكومتي جمهورية ايران الاسلامية وجمهورية العراق تنفذان بإخلاص تعهداتهما بالامتناع عن شن هجمات عسكرية على المناطق ذات الصفة المدنية الخالصة. ومع أنه كانت هناك تقارير عن وقوع ضحايا من المدنيين، إلا أن لديّ من الأسباب ما يجعلني أعتقد أن كلتا الحكومتين عازمة على الوفاء بالالتزامات التي أخذتها على نفسها استجابة للنداء الذي قمت بتوجيهه. وهذا أمر جدير بثناء المجتمع الدولي.

وأرى أنه يجب عليّ مرة أخرى، وقد اتخذت الترتيبات المتصلة بالتفتيش موضعها المناسب، أن أؤكد أن الالتزام بالتعهدات هو في المقام الأول مسؤولية الحكومتين. وفي هذا الصدد، يجب أن أشير إلى أنه لما كان الدافع لندائي، فضلاً عن استجابة الحكومتين، هو الرغبة في حقن دماء المدنيين الأبرياء، فإنني أشعر بقلق عميق بسبب الادعاءات التي مؤداها أنه يجري استخدام المراكز السكانية المدنية لتركيز القوات العسكرية. فلو كان الأمر كذلك حقاً، فإن تلك الاجراءات تشكل انتهاكاً لروح النداء الذي وجهته وللمعايير الأساسية التي يتوقع المجتمع الدولي مراعاتها في حالة الحرب.

إنني واثق أنكم تتفهمون أن علي مسؤولية خاصة بأن أبذل كل جهد ممكن لتخفيف المعاناة التي يسببها هذا الصراع المدمر، إلى أن يأتي الوقت الذي يمكن فيه إيقافه.

وفي هذا الصدد، فإن من الحقائق الباعثة على الأسى أنه قد جرى استخدام الأسلحة الكيميائية بما يتنافى مع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [٢]، وفقاً لما أثبتته بعثة الاختصاصيين في آذار/مارس ١٩٨٤ [انظر *S/16433*]. وقد استتبع ذلك إدانة دولية واسعة النطاق. ويجب حتماً ألا يتكرر اللجوء إلى تلك الأسلحة مرة أخرى.

ولهذه الأسباب لا يمكنني عدم الاكتراث بالمؤشرات المخيفة التي تنذر باحتمال استخدام تلك الأسلحة مرة أخرى. ولهذا، أرى لزاماً عليّ الآن أن أطلب إلى حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية ايران الاسلامية أن تعلنا للأمين العام للأمم المتحدة، بنفس الروح الانسانية التي تعهدتا بها له بوقف الهجمات العسكرية على المناطق المدنية، أن تأخذ كلاً منهما، على نفسها التزاماً رسمياً بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية أياً كان نوعها لأي سبب من الأسباب وذلك بغية التخفيف من لا إنسانية هذه الحرب.

ويجب أن تكون هذه التعهدات، بحكم طبيعتها، غير مشروطة بأي شرط، إلا فيما يقتضيه الالتزام المتبادل.

إنني أوجه لكم هذا النداء موقناً بأن الاعلانين اللذين أطلبهما سوف يقدمان إليّ خلال ثلاثة أيام بحيث يمكن اطلاع المجتمع الدولي على هذين الالتزامين الانسانيين. وسوف يكون لهذا مغزاه الكبير، ليس بالنسبة لآثاره المباشرة فحسب، ولكن أيضاً لما له من آثار في المستقبل بالنسبة لأي دول أخرى قد تكون أطرافاً في نزاع.

وإني أوجه رسالة مطابقة إلى كل من رئيسي العراق وايران.

الوثيقة S/16664

مذكرة من الأمين العام

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

يجرى تعميم الرسالة المرفقة المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ والموجهة من رئيس جمهورية ايران الاسلامية إلى الأمين العام، رداً على رسالته المؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه [S/16663]، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن على النحو الوارد في رسالة الأمين العام.

نص الرسالة المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية ايران الاسلامية

تسلمت رسالتكم بشأن إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء الحرب التي فرضتها العراق على ايران.

وكما تعلمون جيداً، فإنه رغم أن النظام العراقي قد لجأ إلى استخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع ضد قواتنا، مخالفاً بذلك جميع القواعد والاتفاقيات الدولية، فإن جمهورية ايران الاسلامية لم تلجأ مطلقاً إلى الانتقام. وما زالت جمهورية ايران الاسلامية باقية على معارضتها الشديدة للجوء إلى استخدام هذه الأسلحة الوحشية، كما أنها تدين، بدون قيد أو شرط، استخدامها.

رغم أن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية قد لقي إدانة دولية واسعة النطاق، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استمراراً منه في سياساته التي تتسم بالمحاباة والتحيز، قد اختار أن ينتهج نفس الموقف الذي اتخذه من قبل عند تدمير المناطق المدنية. وللأسف، استمر في اتخاذ نفس الموقف فيما يتعلق بانتهاك العراق لأمن الخليج الفارسي.

ورغم هذه الحقائق المريرة، فإن حكومة جمهورية ايران الاسلامية، انطلاقاً من احترامها للمبادىء الاسلامية والانسانية ولكي تؤكد من جديد حسن نيتها، ترحّب بندائكم وتعلن التزامها التام بالاستمرار في سياستها الداعية إلى عدم استخدام الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فإنني أرى لزاماً عليّ أن أعرب، مرة أخرى، عن انعدام ثقتنا الكامل فيما تعهد به النظام العراقي من التزامات. وما المزاعم القائلة بتركيز قوات عسكرية في المناطق المدنية (المراكز السكانية المدنية) إلا ذريعة تتخذ لقصف هذه المناطق. ولذلك فهي تمثل مبررا لعدم ثقتنا في تمسك النظام العراقي بالتزاماته، كما أنها تستدعي من سعادتكم التحلي باليقظة واتخاذ موقف حازم.

الوثيقة S/16665*

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا لعلمكم نص البلاغ الصحفي المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ الصادر في أعقاب اجتماع زعماء المقاومة الوطنية الكمبوتشية الثلاثة الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية، وسون سان رئيس وزراء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، وخيو سامفان نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المسؤول عن الشؤون الخارجية.

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/342-S/16665.

المرفـــق

بلاغ صحفي صادر في بكين في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤

بدعوة من الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية قدم السيد سون سان رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والسيد خيو سامفان نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المسؤول عن الشؤون الخارجية إلى بكين في الفترة من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ بوصفهما ضيفي شرف على رئيس كمبوتشيا الديمقراطية والأميرة مونيك سيهانوك.

وقد أمضيا فترة إقامتهما مع معاونيهما الذين رافقوهما في مقر الأمير في بكين في جو ودي وعائلي.

وفي ٤ تموز/يوليه عقد اجتماع برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية، ضم زعماء المقاومة الوطنية الكمبوتشية الثلاثة الوزير السيد بون ساي عضو لجنة تنسيق الاقتصاد والمالية وشان يوران سفير كمبوتشيا الديمقراطية لدى جمهورية الصين الشعبية والسيد سون سوبير المكلف بمهام في مكتب رئيس الوزراء.

وخلال هذا الاجتماع الذي اتسم بأكبر قدر من الود وبروح الوطنية العالية التي تحدوهم أجرى الأمير رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ورئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ونائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية المسؤول عن الشؤون الخارجية تبادلاً عميقاً لوجهات النظر حول الحالة الراهنة والكفاح العادل لشعب كمبوتشيا في جميع المجالات. وأعربوا عن ارتياحهم لأوجه النجاح الواضح والمتزايد الذي أحرزه شعب كمبوتشيا في أثناء فصل الجفاف السادس المنصرم (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ـ نيسان/أبريل ١٩٨٤) على المعتدين الفييتناميين نتيجة للوفاق والتعاون الوثيق السائد في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية سواء في ساحات القتال أو في المسرح الدولي وللتأييد القيّم من جانب الدول الصديقة المحبة للسلم والعدالة في العالم.

وقد أكدوا البعد السياسي الكبير لوحدة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية كما أكدوا من جديد تصميمهم على مواصلة الحفاظ عليها وتعزيزها بغية إحراز النصر لقضية التحرير الوطني. وقد أعادوا أيضاً تأكيد تصميمهم على تسوية الحالة في كمبوتشيا سياسيا على أساس القرارات الخمسة ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٢٢ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ٣٥/٦ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ و ٣٦/٥ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ و ٣٧/٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ و ٣٨/٣ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، حتى تصبح كمبوتشيا مرة أخرى مستقلة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة.

وقرر زعماء المقاومة الثلاثة اتخاذ تدابير جديدة مشتركة لكي يحرز الكفاح العادل لكمبوتشيا مزيداً من التقدم خلال هذه المرحلة الجديدة الهامة.

وبمناسبة وجودهم في بكين في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ عقد الزعماء الكمبوتشيون الثلاثة اجتماعاً سياسياً مع زهاو زيانغ رئيس وزراء مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية. وقد أقام زهاو زيانغ رئيس الوزراء بعد ذلك حفل عشاء تكريماً للرئيس نورودوم سيهانوك والسيد سون سان رئيس الوزراء والسيد خيو سامفان نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية.

وقد حرص رئيس كمبوتشيا الديمقراطية والسيد سون سان رئيس الوزراء والسيد خيو سامفان نائب الرئيس في هذه المناسبة على الاشادة بالتضحيات البالغة التي يقدمها شعب كمبوتشيا من أجل الحفاظ على كمبوتشيا واستقلالها، كما حرصوا على الاعراب عن شكرهم العميق لجميع البلدان الصديقة على تأييدها النبيل.

وقد حرص السيد سون سان رئيس الوزراء والسيد خيو سامفان نائب الرئيس على الاعراب عن إعجابهما بالجهود الوطنية المستمرة التي يبذلها الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية منذ تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في حزيران/يونيه ١٩٨٢. كما كررا شكرهما العميق للأمير سيهانوك ولقرينته الأميرة مونيك سيهانوك على ضيافتهما الأخوية الكريمة.

الوثيـقة S/16666*

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي وتعزيزاً لرسالة ممثل تايلند المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٤ [S/16462 و Corr.1]، أتشرف مرة أخرى بأن الفت انتباهكم إلى آخر عمل من أعمال العدوان الذي قامت به القوات الفييتنامية في كمبوتشيا انتهاكاً لسيادة تايلند وسلامتها الاقليمية، وذلك على النحو التالي:

في الساعة ١١/٢٠ من يوم ٧ تموز/يوليه، أسقطت القوات الفييتنامية طائرة مراقبة تابعة للسلاح الجوي التايلندي الملكي من طراز إل ـ ١٩ تقل طاقماً يتكون من فردين وذلك أثناء تحليقها

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/344-S/16666.

المعتاد فوق أراضي تايلند المتاخمة للحدود التايلندية ـ الكمبوتشية . وقد سقطت الطائرة في منطقة تبعد حوالي ثلاثة كيلومترات من الحدود (٩٠٠ متر شمال بان تراقينغ ، بمنطقة بوا تشيت ، في إقليم سورين ، في تايلند) . وقد أصيب عضوا طاقم الطائرة بإصابات خطيرة .

وتدين حكومة تايلند الملكية بقوة هذا العمل العدواني الصارخ والمتعمد الذي ارتكبته ضد تايلند القوات الفييتنامية التي توجد بصورة غير قانونية في كمبوتشيا ، وتؤكد من جديد حقها الشرعي في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سيادة تايلند وسلامتها الاقليمية .

وأتشرف بأن أرجو تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ابينان بافاناريت
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16667 *

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق نسخة من قرار اعتمده الاجتماع الوزاري لوزراء العمل لبلدان حركة عدم الانحياز ولبلدان نامية أخرى ، المعقود في ماناغوا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ، بشأن مسألة قبرص .

وسأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة والقرار باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قرار بشأن قبرص

إن المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، المعقود في ماناغوا ، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ،

إذ يشير إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مشكلة قبرص ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، و ٣٦٧ (١٩٧٥) ، و ٥٤١ (١٩٨٣) ، و ٥٥٠ (١٩٨٤) وإلى قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (١٩٧٤) الذي اعتمد بالاجماع ، وإذ يعرب عن استيائه من عدم تنفيذ هذه القرارات حتى الآن ،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء استمرار الاحتلال العسكري الأجنبي لجزء من أراضي جمهورية قبرص ،

وإذ يساوره شديد القلق أيضاً إزاء تفاقم الأزمة كنتيجة مباشرة لمواصلة الأعمال الانفصالية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الأجنبي والجانب القبرصي التركي في الجزء المحتل من جمهورية قبرص ،

وإذ يُدين جميع الجهود أو الإجراءات السامية إلى تغيير البنية الديموغرافية لقبرص ،

١ ـ يعيد تأكيد تأييده الكامل لسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وعدم انحيازها ؛

٢ ـ ويعيد كذلك تأكيد القرارات والمقررات ذات الصلة للأمم المتحدة وأحكام الإعلانات والبلاغات الصادرة عن بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة قبرص ويطالب بتنفيذها الفعّال والفوري ؛

٣ ـ يطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الأجنبية التي يتيح وجودها ، في جملة أمور ، القيام بالأعمال الانفصالية السالفة الذكر ؛

٤ ـ يدين الإجراءات الانفصالية السالفة الذكر ويعلن أنها باطلة ولاغية ويحثّ على إلغائها فوراً ؛

٥ ـ يحثّ على مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الانسان لجميع القبارصة وعلى وضع التدابير اللازمة لعودة اللاجئين إلى ديارهم بأمان ؛

٦ ـ يدعو جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها النيل من كامل سلامة جمهورية قبرص الإقليمية وسيادتها ووحدتها ؛

٧ ـ يكرر تأييده لبعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة بغية التوصل في وقت مبكر إلى حل لمسألة قبرص وفقاً للإطار المحدد في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/826-S/16667 .

الوثيقة S/16668 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمانة العامة من بعثة سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تحيل طيه الوثائق التالية بشأن مسألة تيمور الشرقية:

١ - "الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) تشن هجوماً مضاداً على القوات الاندونيسية": بيان صادر عن السيد أبيليو أراوجو، رئيس الشؤون الخارجية لفريتيلين (المرفق الأول)؛

٢ - رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤، من المدير الإداري الرسولي لتيمور الشرقية المعيّن من قبل اندونيسيا (المرفق الثاني)؛

٣ - نداء موجه من الأساقفة الاندونيسيين يدعون إلى إنهاء الحرب في تيمور الشرقية مرفق بصورة [٣] (المرفق الثالث)؛

٤ - مقالتين صحفيتين (المرفق الرابع) [٣]:

(أ) "التيموريون يتضورون جوعاً بسبب إعاقة العمليات العسكرية إنتاج الأغذية" تحقيق صحفي من إعداد جيل برتان، مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في جاكارتا؛

(ب) "١٢ ٠٠٠ جندي اندونيسي يجتاحون تيمور"، تحقيق صحفي من إعداد جيل جوليفي، مراسل الصحف البريطانية والاسترالية الكبرى في لشبونة.

ونكون في غاية الامتنان لو عممت هذه الوثائق بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

المرفق الأول

"الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) تشن هجوماً مضاداً على القوات الاندونيسية" بيان صادر عن السيد ابيليو اراوجو، رئيس الوفد الخارجي لفريتيلين في لشبونة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤

قامت القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية (فالينتيل) الباسلة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بعدة عمليات ضد قوات الغزو الاندونيسية المتمركزة في تيمور الشرقية.

ومنذ بدأ اللواء مورداني الفاشي العمليات العسكرية الحالية، توالت انتصارات فالينتيل، فقد قامت بعرقلة وإحباط الأهداف الأساسية لجيش الغزو وهي عزل جيش التحرير المنتشر في أرض الوطن والقضاء عليه قطاعاً بعد الآخر.

واستخدمت فالينتيل معرفتها بأساليب القتال العسكرية الاندونيسية التي اكتسبتها خلال السنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٨١ في إجبار القوات المسلحة الاندونيسية على تقبل تفوق أساليب قتال فالينتيل في الميدان وعلى تغيير أساليبها القتالية الأصلية.

ورداً على نطاقات الحشد الضخمة للقوات الاندونيسية على طول طريق باوكار - فيكيكيه التي تعتزم التقدم شرقاً بدعم قصف جوي وبحري، شنّت فالينتيل عمليات عسكرية منسقة في المنطقتين الوسطى والجنوبية الشرقية ومناطق الحدود خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

وتمكنت فريتيلين بفضل تحركاتها المتجددة وهجماتها المتزايدة وقدراتها التنظيمية من تحقيق انتصارات عسكرية هامة.

ألف - الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١ - القطاع الأوسط

في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السرية الرابعة من فالينتيل، يدعمها لواء المصادمة، بمهاجمة الوحدة العسكرية الاندونيسية المتمركزة على بعد حوالي خمسة كيلومترات من باريك واضطرتها إلى الفرار إلى إحدى القرى مخلّفة وراءها خمسة قتلى من الجنود الاندونيسيين، وثلاث عربات هجوم مدمرة، وكمية هائلة من العتاد الحربي الخفيف والثقيل، فضلاً عن عدة صناديق من الذخيرة.

وقامت السرية الثالثة من فالينتيل، في نفس الوقت، بنصب كمين لرتل عسكري اندونيسي كان يتقدم على طريق الامو - فاتوبيرليو قادماً من ميناء بيتانو (الساحل الجنوبي)، وقتلت سبعة أفراد من العدو واستولت على تعيينات وبزّات عسكرية وكمية كبيرة من الأدوية.

وقد شنّ العدو هجوماً مضاداً، بدعم من قواته الجوية.

ومنذ ذلك الحين، قامت عدة مفرزات من السريتين الثالثة والرابعة من فالينتيل في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر، بشن هجمات عنيفة على مواقع متقدمة للعدو في تايتوداك، ومين، وايميل فو، ولوي هونو وأسرت رقيبين اندونيسيين مصابين بجروح خطيرة وعريف، واستولت على ١٣ بندقية آلية (AR-15 وM-16s) فضلاً عن قنابل يدوية ومتفجرات.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/345-S/16668.

٢ ـ قطاع الحدود

في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر، قامت السرية الثانية من فالينتيل بعدة عمليات عسكرية، في هذا الاقليم، ضد مواقع العدو في ايتاليك دير (هاتو بوبليكو) وروتورو، فقتلت ١٧ جندياً اندونيسياً، واستولت على رشاشين خفيفين، وتسع بنادق آلية، و ١٠ مدافع هاون (carregadors ؟ ـــ على حد قول المترجم)، ونظارتين مكبرتين فضلاً عن تعيينات وبزات عسكرية.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت السرية السادسة من فالينتيل رتلاً عسكرياً للعدو كان يتقدم على طريق زومالاي ـ ميب. وقد أسفر هذا الهجوم المباغت عن تكبيد العدو عدداً كبيراً من القتلى وتدمير عربتي هجوم كانتا تحرسان الرتل، وقد اضطرت وحدة فالينتيل على التقهقر والتفرق عندما تدخلت القوات الجوية للعدو واستخدمت الطائرات العمودية لإخلاء الجرحى، ولكنها أعادت ترتيب صفوفها في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر وقامت بهجمات على سويرو ـ كريك، ومونتينيل، وراميا.

٣ ـ قطاع المركز الشرقي

خلال هذه الفترة نفسها، قامت قوات الغزو بعمليات قصف بري وبحري شاملة ضد الأهداف المدنية والاقتصادية دون تمييز في المناطق الواقعة حول ليقا، وفيكيكيه، وواتولاري، ولورو، وفينيليل، وفويلورو حيث كان قد تجمع الآلاف من الناس الذين يعانون الآن من نقص في المستلزمات الصحية والأغذية.

باء ـ الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ إلى ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤

قامت فالينتيل بهجمات مكثفة في مناطق لم تكن قيادة العدو الاستراتيجية والتعبوية تتوقع حدوث هجوم فيها، مما أفقد العدو صوابه.

ورداً على عمليات القصف المكثفة التي قام بها العدو في القطاعين الساحليين الأوسط والجنوبي، قامت فريتيلين، خلال تلك الفترة، بشن هجمات جديدة في المناطق التي لم تقم فيها قوات التحرير لشعب موبير بنشاط خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

والواقع أنه، خلال الفترة ما بين عيد الميلاد وبداية السنة الجديدة قامت فالينتيل بمهاجمة مواقع العدو في مناطق تالو، وفاتوبيسي (منطقة البن)، ووسعت عملياتها لتشمل باليبو (منطقة الحدود الشمالية).

وأثناء حدوث ذلك، شنّت فالينتيل عدة غارات وهجمات مضادة عنيفة في قطاع المركز الشرقي، قامت خلالها بأسر أفراد تيموريين وإعدامهم دون محاكمة وكان هؤلاء الأشخاص يتواطؤون بشكل كبير مع سلطات الاحتلال مثل الحاكم الإداري المحلي (camat) للاكلوتا وممثل القائد العسكري الاندونيسي (koramil) في إقليم لاكلوتا.

وخلال الفترة نفسها، خرج ٢٦٩ شخصاً من صفوف الميليشيا المحلية العاملة في خدمة الجيش الاندونيسي (ratihs) وانضموا إلى المقاومة المسلحة.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ من كارلوس فيليب ز. بيلو المدير الإداري الرسولي لتيمور الشرقية المعيّن من قبل اندونيسيا

تلقيت رسالتكم وأشكركم على الإيضاح والأخبار.

إننا الآن في ظروف اجتماعية ـ سياسية أسوأ. وكما تعلمون، فإن الحالة قد أصبحت أسوأ منذ ٨ آب/أغسطس ١٩٨٣. ففي جميع المناطق الإدارية سجن عدد من الناس (٦٠٠ فرد في ديلي وحدها) وسيحاكمون الآن أمام محاكم عسكرية. وقد اختفى أناس آخرون. ولا نعلم ما إذا كانت هذه المحاكم محايدة وما إذا كان هناك محامون للدفاع عنهم... والحرب دائرة في مناطق لوسبالوس، وفيكيكيه، وباوكاو، وابنارو والسكان محاصرون. وهم يعانون من المرض، والجوع، وانعدام الحرية، والاضطهاد. وفي لوسبالوس وحدها توجد عشر كتائب، ولا يستطيع هؤلاء الاندونيسيون (bapaks) أن يكسبوا الحرب. لقد ظنوا أن باستطاعتهم إنهاء الحالة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، ولكننا الآن في شباط/فبراير بالفعل ولا نرى للعملية العسكرية نهاية. وقد بدأوا (الاندونيسيون) من جديد في تعبئة السكان المدنيين في المناطق الإدارية بكوفاليما، وأينارو، وساميه، وماناتوتو، وباوكاو، وفيكيكيه. ونحن مندهشون من أنهم مازالوا بحاجة إلى دعم من السكان المحليين (rayat) على الرغم من وجود هذا العدد الكبير من الكتائب والطائرات العمودية والدبابات وقاذفات القنابل. والرجال هناك يتسلحون بالعصي والسيوف البدائية، ويهجرون حقولهم المزروعة بالأرز وبساتينهم. إنه لشقاء. فلا الصليب الأحمر يدخل السجون، ولا أنا بقادر على أن أقيم احتفال القربان المقدس للسجناء السياسيين في كوماركا (سجن في ديلي).

وصدرت في موابيتيني (لوسبالوس) وليومار أحكام عامة ومعنى هذا أن يقتل الأهالي المتهمون بأنهم على اتصال بالمناطق الجبلية أمام السكان الآخرين بالسكاكين والسيوف البدائية أو بضربهم بالعصي من قبل أفراد أسرهم... يحدث هذا بينما يضحك الأندونيسي (bapak) في رضا، ويفرك يديه معاً ويقول إن هذا ليس خطأه... إنها الحالة البشعة التي نعيشها. وهذه هي تقريباً صورة باهتة لما نمر به. وإني أسألكم، أن تستمروا في دعائكم لنا، وأن توجهوا نداء إلى العالم الحركي يفتح عينيه ويرى الأعمال الوحشية التي للاندونيسيين القدرة على ارتكابها. إن الكنيسة تتعرض للاضطهاد والاتهام ومدارسنا تفتش وطلابنا يستجوبون. وقد قامت وحدات "البيريهات" الحمراء (وحدات عسكرية اندونيسية خاصة) بإجراء تفتيش "همجي" لمقر القساوسة الساليسيين في باوكاو. حسناً، إنني آمل، يا صاحب النيافة، أن يصل هذا الخطاب إلى يديكم. وليس لديّ شيء آخر خاص أبعث به إليكم إلا أن أسألكم أن تشملوا مصالحنا الاقتصادية في المطرانية برعايتكم، وأن تقنعوا القساوسة الموجودين هناك بالعودة إلى تيمور.

المرفق الثالث

نداء من الأساقفة الاندونيسيين بشأن إنهاء الحرب في تيمور الشرقية

في تطور جديد وهام، قطع الأساقفة الكاثوليك في اندونيسيا صمتهم بشأن تيمور الشرقية وأعربوا عن "تعاطفهم وتضامنهم" مع كنيسة تيمور الشرقية وشعبها اللذين وصفوهما بأنهما "غارقان في فيضان من أقسى المحن الجسدية والروحية على السواء".

وفي رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ موجهة إلى الكنيسة في تيمور الشرقية، كتب الأساقفة "لقد التقينا بأفئدتنا مع الجميع، وخاصة مع أولئك الذين يقاسون ومع أولئك الذين أصيبوا بالجراحات في أجسادهم وفي أرواحهم، ومع أولئك الذين فقدوا آباءهم وأطفالهم وأقاربهم وأصدقاءهم، ومع أولئك الذين فقدوا كل مصدر للدخل، وحتى مع أولئك الذين فقدوا أرواحهم".

وفي معرض الإشارة صراحة إلى الهجوم العسكري الجاري، يقول الأساقفة إن اهتمامهم الأول يتمثل في "عودة السلم لجميع من هم الآن في حالة حرب".

ويضيفون بأنه يجب أن يصحب ذلك فرض "احترام الأمور التي يعتبرها شعب تيمور الشرقية أقدس شيء بالنسبة إليهم: دينهم وأسرتهم وأرضهم".

وتسترسل الرسالة قائلة إن الضرورة تتطلب بذل جهد "غير عادي" من جانب "كلا الطرفين اللذين يواجه الآن كل منهما الآخر"، لكي يقدّر كل منهما موقف الآخر وتطلعاته.

وقد وقّع الرسالة نيابة عن مؤتمر الأساقفة في اندونيسيا رئيسه، المونسينيور ف. ز. هاديسومارتا أ. كارم.، وأمين السر، المونسينيور ليو سوكوتو، س ج، أسقف جاكارتا. والرسالة موجهة إلى المدير الرسولي لأسقفية ديلي، المونسينيور كارلوس بيلو وأعضاء الكنيسة والرهبان التابعين له. وقد حضر المونسينيور بيلو مؤتمر الأساقفة الاندونيسيين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر بناءً على دعوة منهم وألقى تقريراً مثيراً للمشاعر عن الحالة في تيمور الشرقية.

والرسالة الموجهة من الأساقفة تتسم بالأهمية من حيث إنها تمثل المرة الأولى التي يعرب فيها المؤتمر علناً عن قلقه إزاء تيمور الشرقية. وتمثل الكنيسة الكاثوليكية الاندونيسية ثالث أكبر تجمع كاثوليكي في آسيا بعد الفلبين والهند.

وتنقل الرسالة وجود شعور حاد بالمعاناة في تيمور الشرقية. وقد كانت المساعدات المادية المقدمة حتى الآن من الكنيسة الاندونيسية تمثل "قطرة ماء بالمقارنة بمحيط من الألم الذي يعانيه إخوتنا وأخواتنا".

ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص "اليتامى الذين فقدوا أبويهم" و"الأرامل والفتيات اللاتي أصبن جسدياً وروحياً"، و"المرضى والجرحى". وتتمثل الأولويات الأخرى بنظام التعليم وتدريب المعلمين والاصلاح الاقتصادي ودعم أسقفية ديلي.

وتختتم رسالة الأساقفة بالدعاء "بأننا لن نخاف أبداً من البحث عن طريق يوصل إلى السلم"، وتذكر أن السلم هو "مؤسسة لتحقيق العدالة"... "وليس مجرد غياب الحرب" أو شيء "تجلبه الديكتاتورية". وأضافت أن الكنيسة في تيمور الشرقية يجب أن تكون "الطليعة" في هذا المسعى، و"صامدة إلى أن تتحقق المثل المذكورة آنفاً".

الوثيقة S/16669 *

رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ١٩٨٤]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة خاصة قدمت إليّ من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ عندما حظيت بمقابلته في الفاتيكان.

ونظراً للأهمية البالغة لهذه الرسالة، يشرفني أن أطلب، باسم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إصدار نصها بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ج. ن. غاربا
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

المرفق

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

السيد الرئيس،

الاصدقاء الأعزاء،

لقد قبلت بترحيب شديد طلبكم من أجل استقبالكم في مقابلة، لأنني وجدت فيه دليلاً على تقديركم لما تقوم به الكنيسة الكاثوليكية في الدفاع عن كرامة شخص الانسان، ولا سيما في مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري.

وليست لجنتكم غريبة عن هذا المكان، وهي تعرف تعليم الكنيسة الذي غالباً ما أعيد تأكيده، وموقف الكرسي الرسولي إزاء التمييز العنصري والفصل العنصري.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/346-S/16669.

ومن عشر سنوات، بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٤، استقبل سلفي بولس السادس لجنتكم وبيّن أسس الالتزام المسيحي تجاه قضية تعزيز الكرامة الانسانية. وإن اجتماع اليوم يمنحني فرصة لأؤكد مرة أخرى على المبادىء التي تقرر هذا الالتزام. إن خلق الله للانسان "على صورته" (التكوين ١ : ٢٧) يمنح لكل فرد من البشر كرامة رفيعة؛ كما يسلم بالمساواة الأساسية بين جميع البشر. وإن هذه المساواة، المتأصلة في وجود الانسان، تكتسب في نظر الكنيسة حجم أخوة خاصة جداً عن طريق تجسد ابن الله، الذي افتدت تضحيته جميع البشر. وترى الكنيسة في الفداء الذي قدمه يسوع المسيح أساساً آخر لحقوق وواجبات الفرد من البشر. ولذلك فإن أي شكل من أشكال التمييز القائم على العنصر، سواء كان عرضياً أو يمارس بصورة منتظمة، وسواء كان يهدف إلى الأفراد أو إلى مجموعات عرقية كاملة، غير مقبول على الإطلاق. يقول الرسول القديس بولس بكل وضوح: "حيث ليس يوناني ويهودي، ختان وغرله، بربري، سكيثي، عبد، حر، بل المسيح الكل، وفي الكل" (كولوسي ٣ : ١١).

ولسوء الحظ، وكما اضطررت أن أذكر بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤، فإن: "كارثة التمييز العنصري، في جميع أشكالها المتعددة، مازالت تشين عصرنا. فهي تنكر المساواة الأساسية لجميع الرجال والنساء التي أعلنتها إعلانات الأمم المتحدة بأنواعها، لكنها فوق كل ذلك متأصلة في الله".

كما أود أن أشير إلى أن بولس السادس تكلم، في خطابه الأخير أمام الهيئة الدبلوماسية المعتمدة لدى الكرسي الرسولي، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، عن الصراع العنصري في افريقيا وذكر "محاولة إيجاد هياكل قضائية وسياسية انتهاكاً لمبدأي حق الشعوب في الاقتراع العام وتقرير المصير".

ويتابع الكرسي الرسولي باهتمام شديد تطور الحالة في الجنوب الافريقي، وقد بيّن بصورة متكررة اهتمامه باحترام حقوق الأفراد والشعوب الذين يعيشون هناك.

وفي هذا الاطار، أود أن أشير إلى جانبين خاصين من جوانب المشكلة التي توجد في ذلك الجزء من العالم. فالأمر يتعلق بجانبين يثيران مسائل معقدة وخطيرة وصعبة، ولكنها أساسية لمستقبل المنطقة ولرخاء الشعب الذي يعيش هناك. إنني أتكلم عن مشكلة استقلال ناميبيا، التي أشرت إليها في خطابي أمام الهيئة الدبلوماسية بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير الماضي، ومسألة نزوح أعداد كبيرة من الناس في جنوب افريقيا.

وليس سبب ذكري لهاتين القضيتين اليوم أن الكرسي الرسولي يرغب في طرح مقترحات ذات صبغة سياسية. وليس بخاف على الكرسي الرسولي ما يكتنف هاتين القضيتين من آثار سياسية عديدة، لكن اهتمامه على مستوى آخر: مستوى الفرد من البشر. وعلى هذا الصعيد تسبب هذه المسائل قلقاً عميقاً، لأن ثقل العناء الذي يصيب الأفراد والجماعات المعنية ثقل شديد جداً. وإن الكنيسة الكاثوليكية، المؤمنة برسالتها في العالم، لتشارك في هذه الآلام ولا يمكن أن تتجاوزها بصمت، لأنها إذا فعلت ذلك، فإن شهادتها بالحب وخدمة الانسان سوف تشوبها شائبة. وإن الأنباء الطيبة التي تلقتها الكنيسة من مؤسسها المقدس تجعل لزاماً عليها أن تعلن رسالة الخلاص والكرامة الانسانية وتدين المظالم والهجمات على الكرامة الانسانية.

وأما بالنسبة إلى ناميبيا، فإن الكرسي الرسولي يعرب عن الأمل في إمكانية ترجمة المفاوضات، بدون كثير من التأخير، بعد أن استمرت مدة طويلة، إلى مقررات جلية تعترف دونما غموض بحق هذه الأمة في أن تكون ذات سيادة واستقلال. وسيكون هذا إسهاماً هاماً نحو استعادة السلم في المنطقة، ودليلاً هاماً على التوفيق بين مختلف الشعوب التي تعيش هناك، وسيكون في ذلك أيضاً تطبيق يحتذى لمبادىء القانون الدولي التي لا يمكن إلا أن تمد نفوذها الايجابي إلى سائر الصراعات على القارة الافريقية وإلى كل مكان أيضاً.

ويبدو أن الاتفاقات التي جرت مؤخراً وميزت العلاقات بين مختلف البلدان في الجنوب الافريقي تشكل تقدماً في هذا الاتجاه. وإن من الأهمية بمكان، في الوقت ذاته أن تقوم السلطات المدنية والعسكرية في الأراضي الناميبية بعملها مستلهمة احترام حقوق السكان، حتى في حالات المجابهة التي قد تحدث.

وفيما يتصل بالقضية الثانية التي ذكرت، وهي نزوح أعداد هائلة من مواطني جنوب افريقيا إلى أماكن للإقامة تعينها الحكومة لهم، فقد سبق للكنيسة الكاثوليكية المحلية أن أعربت عن احتجاجها، لأن هذا الاجراء يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الفرد البشري، وهي في الوقت ذاته تضر إضراراً شديداً بحياة الأسرة والتكوين الاجتماعي.

وقد جرت مبادرة مسكونية مشتركة قام بها مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الجنوب الافريقي ومجلس كنائس جنوب افريقيا من أجل لفت انتباه الناس والمنظمات الدولية لهذه الحقائق، التي هي عواقب نظام الفصل العنصري. ويعرب الكرسي الرسولي، من جانبه، عن قلقه إزاء التدابير التي تتعارض مع كرامة أفراد ومجتمعات بأسرها. ويأمل بصدق أن تقوم سياسة مغايرة لكي يجنّب السكان، الذين أصابتهم المحن المرّة وانتهك باستمرار حقهم في الحصول على معاملة خالية من التمييز، مزيداً من التجارب الأليمة التي تبعث على الأسى. كما نرغب بأن يجرى تنقيح لهذه السياسة بحث يمكن تجنّب العواقب المفجعة الأخرى في المستقبل، لصالح جميع الذين يقطنون في المنطقة ومن أجل السلم العالمي.

أصدقائي الأعزاء: إن عملكم الحساس يتطلب الحزم في الدفاع عن المبادىء والحكمة في اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق هدفكم. وأؤكد لكم أن الكنيسة، إذ تضع في الاعتبار صعيدها الخاص من المسؤوليات والاختصاصات، هي معكم وأنتم تسيرون في طريقكم الصعبة، وهي مستعدة لدعم كل جهد يهدف إلى إزالة الاغراء باستعمال العنف وتقديم المساعدة لحل مشكلة الفصل العنصري بروح من الحرار والحب الأخوي الذي يحترم حقوق الأطراف المعنيين.

أسأل الله القدير أن يبث النيه الطيبة في جميع المهتمين وأن يعين ذوي المناصب المسؤولة على اتخاذ القرارات الحكيمة، لكي يسود العدل والسلم في تلك المنطقة من العالم. وما يتعرض للخطر هو كرامة الفرد البشري ورخاء البشرية بأسرها.

الوثيـقة S/16670

رسالة مؤرخة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربيـــة]
[١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى التصريحات الخطيرة التي أدلى بها السيد جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤ أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأمريكي والتي هدد فيها بصراحة وبشكل مباشر باتخاذ إجراءات وتدابير أكثر فعالية ضد ما أسماه برابطة الإرهاب والتي زعم أن من بينها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ولايفوت اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي إلا أن تشير إلى الضغوط التي ما انفك يمارسها وزير الخارجية الأمريكي على بعض من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، قصد اتخاذ تدابير عسكرية وسياسية بشكل جماعي ليضفي طابعاً دولياً على برنامج الإدارة الأمريكية في القيام بعمليات إرهابية، والتي لها نهج تقدمي مستقل إزاء المخططات العدوانية الأمريكية.

إن هذه التصريحات وغيرها التي يدلي بها كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية تكشف بصورة جلية البرنامج الإرهابي الذي تزمع الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذه تحت إشراف الإدارة الموحدة للعمليات الخاصة المكونة من رؤساء أركان حرب القوات المسلحة بالتعاون مع إدارة المخابرات الأمريكية أنيط بها تخطيط عمليات تقوم بها وحدات صاعقة خاصة تتمركز في بعض الدول الأوروبية وفي الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا ضد الدول الصغيرة المحبة للسلام التي تقف بصلابة في وجه السياسة الإرهابية للامبريالية الأمريكية، ولعل الغزو العسكري الأمريكي لغرينادا المنافي لكل الشرائع والقوانين الدولية واستمرار الأعمال التخريبية والاستفزازات ضد نيكاراغوا وفي العديد من مناطق العالم تحت نظرية المصالح الحيوية وتحت غطاء مكافحة الإرهاب لخير مثل على ذلك.

إن وثائق مجلس الأمن تشهد كذلك على ما تعرضت له الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ولا تزال تتعرض له من تهديدات واستفزازات من جراء التواجد المستمر للأسطول السادس الأمريكي قبالة السواحل الليبية وانتهاكاته المتكررة لحرمة المياه الاقليمية والأجواء الليبية. كما أنه لا يخفى على المجلس الموقر جملة الضغوط الاقتصادية والحملات الإعلامية التي تشنها الإدارة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية، فكل هذه الممارسات تنم عن نية مبيتة للعدوان على دولة صغيرة محبة للسلام وعضو بالأمم المتحدة اختارت طريق تطورها المستقل، الأمر الذي سيشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الدوليين ويعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي.

وإذ ترى الجماهيرية العربية الليبية أن من واجبها تنبيه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى خطورة هذه التصريحات والممارسات وما يصاحبها من تصعيد مستمر لسياسة التهديد والاستفزاز فإنها تؤكد من جديد المسؤولية الكاملة التي تتحملها الإدارة الأمريكية عن أيّ عمل عدواني يوجه ضد الشعب العربي الليبي وما يترتب عليه من إخلال بالأمن والسلم الدوليين.

هذا وأن الجماهيرية العربية الليبية تحتفظ بحقها المشروع في اتخاذ ما تراه مناسباً للدفاع عن شعبها ومصالحها وسيادتها الوطنية ضد أي عمل يهدف إلى المساس بها.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالوكالة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/16671 *

رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بالاشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤، والموجهة إليكم من ممثل لبنان [S/16660] وبناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أعلن بوضوح تام أن اسرائيل تحترم وتتقيد تماماً، بمبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار المعترف به دولياً.

ومن المعروف جيداً أن مواطني اسرائيل وحدودها البحرية يتعرضون إلى تهديد إرهابي خطير ومستمر من اتجاه أعالي البحار. وعلى ذلك فإن ممارسة اسرائيل لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس بقيام البحرية الاسرائيلية بحجز السفينة "اليسور بلانكو" أمر له ما يبرره تماماً. وقد شن الإرهابيون في الماضي عدة هجمات من البحر وكان حجز السفينة "اليسور بلانكو" نتيجة دلائل قوية بأن السفينة تحمل أشخاصاً لهم صلة وثيقة بتهديد وشيك لأمن اسرائيل.

وبعد أن أجرت السلطات الاسرائيلية تحقيقاً قصيراً، سمح للسفينة وطاقمها ومعظم ركابها بمواصلة رحلتهم إلى بيروت. واحتجز مسافران تحيطهما شكوك قوية بأن لهما دوراً في النشاط والخطط الإرهابية وذلك لمواصلة التحقيق معهما.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آريه ليفين
نائب الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/350-S/16671.

الوثيـقة S/16672 *

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤]

باسم الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذه الرسالة نصّ البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مشكلة كمبوتشيا والذي نشر في جاكارتا في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤.

وسأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيد عارف فادزيللا
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لماليزيا
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/352-S/16672.

المرفـــق

بيان مشترك لوزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مشكلة كمبوتشيا، صادر في جاكارتا في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٤

ظلّت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والمجتمع الدولي، لما يزيد عن خمس سنوات، تناشد فييت نام أن تنهي احتلالها العسكري لكمبوتشيا وتنضم إلى الجهود المبذولة للبحث عن تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا. بيد أن فييت نام بقيت على عنادها. ويؤكد وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أنه ينبغي التوصّل بسرعة إلى هذه التسوية السياسية الشاملة. والغايات الأساسية لهذه التسوية هي تمكين الشعب الكمبوتشي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واستعادة كمبوتشيا لاستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها. ولتحقيق هذه الغاية فإن وزراء الخارجية يدعون إلى الانسحاب المبكر لجميع القوات الفييتنامية من كمبوتشيا في ظل إشراف دولي.

إن تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأحزاب الكمبوتشية، على النحو الذي يؤيده رئيس الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية، الأمير نورودوم سيهانوك، هو أمر ضروري لاستعادة وصيانة استقلال كمبوتشيا ووحدتها الوطنية في أية تسوية سياسية دائمة. كما أن هذه المصالحة الوطنية عنصر أساسي لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في كمبوتشيا، الأمر الذي سيسهم في توطيد أمن جيرانها بما فيها فييت نام.

والشعب الكمبوتشي يتزايد استياؤه من تصاعد الوجود الفييتنامي في بلده. وهو يقوم، بفاعلية كبيرة، بالاشتراك مع قوات المقاومة المتعاظمة النمو التابعة للحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية، برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك، بمقاومة الجهود العسكرية التي تقوم بها فييت نام للسيطرة على بلده. وهذا يبين بوضوح عدم جدوى الجهود العسكرية التي تقوم بها فييت نام. إذ أن محاولات فييت نام لفرض حلّ عسكري لن تؤدي إلا إلى زيادة التوتر وتقويض السلم والاستقرار في المنطقة.

ويرحب وزراء الخارجية بالبيان الصحفي الصادر في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ عن الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية [*S/16665*، المرفق]. وكان من بواعث ارتياحهم، على وجه الخصوص، هذا الدليل على زيادة تعزيز الوحدة والتضامن بين الخمير الوطنيين. ويؤيد وزراء الخارجية تأييداً تاماً تصميم الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية على السعي من أجل التوصّل إلى حلّ سياسي للحالة في كمبوتشيا.

ويكرر وزراء الخارجية تأكيدهم على أن النداء المتعلّق باستقلال كمبوتشيا والصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ [*S/15999*، المرفق] يشتمل على أكثر الخطوات العملية ملاءمة لتحقيق تسوية سياسية شاملة. وهم يناشدون فييت نام أن تدعم جهود المصالحة الوطنية. كما يكرر وزراء الخارجية تأكيد استعدادهم للتباحث مع فييت نام بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا.

وإذ يؤكد وزراء الخارجية أهمية الدعم الدولي المتزايد للمساعي التي تقوم بها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في كمبوتشيا فانهم يعربون عن يقينهم من أن المجتمع الدولي سيواصل الاشتراك بنشاط في هذه الجهود وسيقدم كل مساندته بهدف ضمان التنفيذ الناجح للتسوية السياسية الشاملة.

كما يعرب وزراء الخارجية عن قناعتهم بأن التسوية السياسية الشاملة لمشكلة كمبوتشيا سوف تزيل العوائق التي تعترض تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

الوثيـقة S/16673 *

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الصادر عن وكالة أنباء فييت نام في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هوانغ بيتش صن
الممثل الدائم لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/353-S/16673.

المرفـق

بيان صادر عن وكالة أنباء فييت نام في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤

أفادت السلطات التايلندية مؤخراً بأن طائرة عسكرية تايلندية من طراز L-19 قد أسقطت فوق الحدود التايلندية الكمبوتشية، وألقت على فييت نام مسؤولية هذا الحادث.

ووكالة أنباء فييت نام مخوّلة برفض هذا الافتراء. إنما الهدف من هذا الادّعاء هو التمويه على استمرار السلطات التايلندية في إرسال قواتها البحرية والجوية وقوات مدفعيتها لانتهاك إقليم جمهورية كمبوتشيا الشعبية وقصفه بالقنابل وذلك دعماً لفلول قوات بول بوت وشركائهم في أعمال التخريب الموجهة لجهود الشعب الكمبوتشي في التعمير. إن جمهورية فييت نام الاشتراكية تؤيد جمهورية كمبوتشيا الشعبية فيما تتخذه من تدابير للدفاع عن الذات وتطالب بأن تتوقف تايلند فوراً عن أنشطتها الاستفزازية.

الوثيـقة S/16674

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ الموجهة إليكم من ممثل جمهورية ايران الاسلامية [*S/16656*]. وقد نقلت تلك الرسالة نص نبأ مزعوم من وكالة الأنباء الايرانية يتضمن اتهامات للولايات المتحدة، باطلة كليّة ولا أساس لها من الصحة.

إن الولايات المتحدة لم تزوّد العراق البتّة بعوامل أو مكوّنات لأسلحة كيميائية. ولم تكن هناك رحلتا طيران خاصتان برقم SR-71-E، ورقم SR-02-F أو أي رحلات عسكرية أخرى للولايات المتحدة لا في ٢١ كانون الثاني/يناير ولا في أي وقت آخر كما زعم بيان وكالة الأنباء الايرانية. والرقمان المذكوران ليسا من الرموز التي تستخدمها الولايات المتحدة لرحلات الطائرات. واسم الرائد ب. ر. برايسز (أو برايس) المذكور على أنه اسم لضابط عسكري تابع للولايات المتحدة، والمتهم بأنه وقّع ما يدعى بأنه "رسالة تتعلق بنقل المادة الكيميائية" ليس له وجود في أي مكان بسجلات توزيع الواجبات في الإدارات العسكرية للولايات المتحدة.

وتحظر سياسة حكومة الولايات المتحدة نقل أي مركّبات يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة الكيميائية إلى ايران أو العراق. وهذه السياسة تطبّق وسوف تظل تطبق بدقة. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة التي تتبعها حكومتي منذ زمن بعيد تحظر تصدير الأسلحة الكيميائية أو مكوّنات الأسلحة الكيميائية من الولايات المتحدة إلى أي بلد.

وقد أدانت الولايات المتحدة باستمرار استعمال عوامل الحرب الكيميائية على مدى سنوات كثيرة، بغض النظر عن ظروف البلد الذي يلجأ إلى الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة. وسوف تستمر الولايات المتحدة تفعل ذلك، كما ستستمر في تأييد الجهود الدولية لإنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع أشكاله مما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي والاتفاقات الدولية.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جين ج. كيركباتريك
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16675 *

رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجّهة إليكم من السيد ريشات تشاغلار، نائب ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أركان جيزر
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجّهة إلى الأمين العام من السيد ريشات تشاغلار

أتشرف بأن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجّهة اليكم من السيد نيكاتي منير ارتيكون، وزير الخارجية والدفاع بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من السيد نيكاتي منير ارتيكون

أتشرف بأن أنهي إلى علمكم تطوراً جديداً وقع على الجانب القبرصي اليوناني وأوردته الصحافة القبرصية اليونانية، وهو تطور لا يبشر بخير بالنسبة لجهودكم الرامية إلى استئناف المفاوضات في إطار بعثة المساعي الحميدة التي تقومون بها.

فطبقا لنبأ نشر في الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية "أليثيا" الصادرة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤، قام السيد اندرياس خريستوفيدس، الناطق باسم الإدارة القبرصية اليونانية، بالايعاز سراً إلى كتاب الأعمدة السياسية والصحفيين في الصحافة القبرصية اليونانية، أثناء اجتماعه بهم يوم ٢٣ حزيران/يونيه، ببدء حملة صحفية تستهدف تبديد المناخ الإيجابي الناتج عن قيام الجانب القبرصي التركي بالتقدم إلى سعادتكم بمجموعة جديدة من الأفكار لإيجاد حلّ، كما تستهدف القيام مقدماً بتقويض أية مبادرة قد تضطلعون بها بشأن استئناف المفاوضات.

ومما يؤيد أيضاً أن الخبر المذكور الذي أوردته صحيفة "اليثيا" لا يمكن صرف النظر عنه باعتباره مجرد تكهن، أن السيد غلافكوس كليريدس، زعيم "حزب التجمع" القبرصي اليوناني وأحد السياسيين البارزين في الجنوب، قد أكد هذا التقرير وانتقد الادارة القبرصية اليونانية علناً بسبب موقفها السلبي والمخرّب.

وقد ورد تأكيد آخر للتقرير الذي أوردته صحيفة "اليثيا" وذلك في أحد المقالات الرئيسية المنشورة في صحيفة قبرصية يونانية أخرى، وهي صحيفة اغون الصادرة في ٢٧ حزيران/يونيه، والتي تزعم، ضمن أمور أخرى، أنكم ذكرتم، في رسالة أخيرة زعم أنها أرسلت منكم إلى القيادة القبرصية اليونانية، أنكم لا ترون المقترحات الجديدة المقدمة إليكم من الجانب القبرصي التركي جديرة بالإحالة إلى الجانب القبرصي اليوناني. ولاشك أن المقالة المعنية الواردة في صحيفة اغون تعدّ مؤشراً على أن بعض الصحف القبرصية اليونانية على الأقل، قد قررت رغم ما نشر في صحيفة "اليثيا"، اتباع التعليمات الصادرة إليها من السيد اندرياس خريستوفيدس.

وأود أن ألفت انتباهكم إلى أن من الجليّ أن هذا الأمر، الذي يؤكده النبأ المشار إليه أعلاه الذي أوردته صحيفة "اليثيا"، هو جزء من المحاولات القبرصية اليونانية للربط على نحو جائر بين المعونة المقدمة إلى تركيا من الولايات المتحدة وبين مسألة قبرص، وللتأثير بصورة سلبية على مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة عشية قيامها بالنظر في المعونة المالية المقدمة إلى تركيا من الولايات المتحدة. والواقع أن الادارة القبرصية اليونانية قد احتجت بشدة لدى حكومة الولايات المتحدة "لعدم ممارسة الضغط على أنقرة"، وذلك عقب موافقة لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ على مشروع قانون المعونة الأجنبية، الذي اسقط الشروط الضارة وغير الواقعية التي كانت مفروضة في السابق على تقديم المساعدة المالية لتركيا.

وإنني واثق أنكم سوف تأخذون في الاعتبار الآثار السلبية المترتبة على هذا الموقف غير البنّاء للادارة القبرصية اليونانية بالنسبة لجهودكم الرامية إلى استئناف المفاوضات.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/38/827-S/16675.

الوثيقة S/16677

رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل رفق هذا المذكرة المؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ والموجهة من السيد ادغاردو باز بارنيكا، وزير خارجية هندوراس، إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا، ونصها كما يلي:

" أتشرف بأن أخبركم بأن دورية تتألف من ستة أفراد من جيش ساندينيستا الشعبي دخلت أراضي هندوراس، يوم ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤، وتوغلت إلى الدار القائمة في عزبة لاكاوا المملوكة للسيدة موديستا ف. دي مورّا والتي تقع داخل المنطقة الإدارية لمدينة سان ماركوس دي كولون في مقاطعة شولوتيكا. ونظراً لأن الدار كان بها ثلاثة جنود هندوراسيين فقد حدث تبادل لإطلاق النيران أدى إلى إصابة أحد أفراد الدورية الأجنبية، فحمله زملاؤه عائدين إلى نيكاراغوا. وتحتج حكومة هندوراس بشدة على هذا العمل العدواني الجديد من جانب جيش ساندينيستا وتعلن أن مثل هذه الأعمال لا تؤدي إلى توطيد السلم الذي يطلبه شعبانا ويتوقعانه".

وأكون ممتناً لو اتخذتم ما يلزم لتعميم هذه المذكرة، التي أرسل نصها بالفعل إلى منظمة الدول الأمريكية، وذلك بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هـ. روبرتو إريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16678 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجه عنايتكم العاجلة إلى عمل آخر من أعمال منظمة التحرير الفلسطينية النكراء ضد اسرائيل كان مقرراً تنفيذه خلال شهر حزيران/يونيه الماضي من اتجاه أعالي البحار.

إن ثمة هجوماً، خطط له على أعلى مستوى في الجناح التابع لعرفات من منظمة التحرير الفلسطينية، كان مزمعاً أن تقوم به مجموعة إرهابية تهبط إلى البر في مكان ما على طول الساحل الاسرائيلي. وحقيقة الأمر أن هذا الهجوم بدأ من سفينة كانت قد اقتربت إلى مسافة ٤٠ إلى ٥٠ ميلاً من الساحل ونزل منها إلى زورق مطاطي أربعة إرهابيين ومعهم متفجرات وأسلحة ليلة ٢١/٢٢ حزيران/يونيه الماضي. وقد فشل هذا الهجوم بعد ذلك

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/355-S/16678.

لأسباب لا زالت غير واضحة. وأخيراً قفل الإرهابيون عائدين إلى طرابلس في شمال لبنان.

وقد كشف عن تفاصيل هذه الخطة قبطان وطاقم السفينة "اولاء" عندما اعترضت دورية للبحرية الاسرائيلية هذه السفينة قبالة الساحل اللبناني. ولا يزال التحقيق جارياً مع الطاقم. وقد تبين أن السفينة "اولاء"، وهي سفينة تجارية قد استأجرها إرهابيو فتح كرهاً لهذه المناسبة.

وتلي هذه الحادثة هجمات سابقة قام بها إرهابيو منظمة التحرير الفلسطينية ضد المدنيين على الساحل الاسرائيلي: فندق سافوي في تل أبيب يوم ٥ آذار/مارس ١٩٧٥ [S/11654]، ومذبحة الطريق الساحلي في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ [S/12598]، والهجوم الذي وقع على مدينة نهاريا الساحلية في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٩ [S/13264]. وقد انطوت هذه الأحداث جميعاً على عمليات إنزال على البر من جهة البحر وأسفرت عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وإصابات بين المدنيين الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال.

إن إسرائيل تحترم وتتقيد بالقانون الدولي وحرية الملاحة. وهي في الوقت ذاته ستعمل حسبما يقتضيه حقها الأصيل في الدفاع عن النفس لمنع الإرهاب القادم من ناحية أعالي البحار متى دلّت المعلومات الموثوقة على تورط سفن تبدو بريئة في خطط الإرهابيين.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اريه ليفين
نائب الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16679

رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة موجهة إليكم من السيد علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية في جمهورية ايران الاسلامية.

وسأشعر ببالغ التقدير لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيد أحمد سيرازاده
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

أرى من الضروري، بعد رسائلي السابقة بشأن الهجمات العراقية المتكررة على مدن جمهورية ايران الاسلامية منذ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤، أن أبلغكم بالحالات التالية:

١ - في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤، بين الساعة ١٩/٢٥ والساعة ٢٠/٣٠ وبينما كان فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة يقوم بزيارة لعبدان، صب النظام العدواني نيران مدفعيته الثقيلة على مدينة عبدان، رغم ما تعهد به في ١٢ حزيران/يونيه والتأكيدات التي أعطاها لكم بالنسبة لأمن الوفد الزائر. وفي هذا الهجوم أصيبت سبعة منازل وخمسة محلات تجارية ومكان لوقوف السيارات بأضرار، وأبلغ عن حالة واحدة اندلعت فيها النيران. وتعرضت خورامشار لنيران المدفعية أيضاً، وأصيبت عشرة أماكن مختلفة من المدينة بقذائف الهاون.

٢ - هجوم بالمدفعية الثقيلة على عبدان في ٢٨ حزيران/يونيه. اشتعلت النار فيه في ٢٠ محلاً تجارياً، وأصيب منزلان بأضرار، كما أصيب مستشفى الإمام الخوميني بأضرار وأحد موظفي المستشفى بجراح.

٣ - هجوم بالمدفعية الثقيلة على عبدان وخورامشار إلى الساعة ٠٨/٤٥ في ٢٩ حزيران/يونيه. وقد أسفر هذا الهجوم عن استشهاد اثنين من المدنيين وإصابة ثلاثة آخرين بجراح، وأبلغ عن خمس حالات نشبت فيها النار في عبدان. كما أصيب أحد المدنيين بجراح، وأبلغ عن ثلاث حالات نشوب حريق في خورامشار.

٤ ـ هجوم بالمدفعية الثقيلة على عبدان في ٣٠ حزيران/يونيه، أصيب فيه اثنان من المدنيين بجراح، ووقعت أضرار في ثمانية منازل وأبلغ عن حالتين شب فيهما حريق.

٥ ـ هجوم على عبدان في ١ تموز/يوليه، أصيبت فيه سبعة منازل بأضرار وأبلغ عن حالتي نشوب حريق. وتسبب الهجوم على خورامشار في اليوم نفسه في وقوع حريقين.

٦ ـ هجوم على عبدان في ٢ تموز/يوليه، أصيبت فيه أربعة منازل بأضرار وأبلغ عن نشوب حريق في حالتين.

٧ ـ هجوم على عبدان في ٣ تموز/يوليه، أصيبت فيه سبعة منازل بأضرار وأبلغ عن ثلاث حالات لوقوع حريق. وتسبب هجوم على خورامشار في اليوم نفسه في نشوب حريقين.

٨ ـ هجوم على عبدان في ٤ تموز/يوليه، جرح فيه ثلاثة مدنيين وأصيبت فيه سبعة منازل بأضرار وأبلغ عن وقوع حريق.

٩ ـ هجوم على عبدان في ٥ تموز/يوليه، أصيبت فيه عشرة منازل ومدرسة واحدة بأضرار وجرح واحد من المدنيين وأبلغ عن وقوع خمسة حرائق. وتسبب هجوم وقع على خورامشار في اليوم نفسه في وقوع حريق.

١٠ ـ هجوم على عبدان في ٦ تموز/يوليه أصيبت فيه خمسة منازل ومحلان تجاريان بأضرار وأبلغ عن وقوع حريقين. وتسبب هجوم على خورامشار في اليوم نفسه في وقوع حريقين.

إن النظام العراقي، كما أبلغتم، قد أخلّ على نحو متكرر بما تعهد به في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤، منذ أن تعهد البلدان بعدم الهجوم على المناطق السكنية. إلا أن حكومة جمهورية ايران الاسلامية قد تقيدت حتى الآن تقيداً دقيقاً بالتعهد المذكور، مستوحية في ذلك مبادىء الاسلام والانسانية. ولسنا بحاجة إلى القول بأن منع هذه الهجمات والتقيد الدقيق بالتعهد بعدم مهاجمة المناطق السكنية إنما يتطلبان اتخاذ تدابير إنسانية مناسبة.

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

الوثيقة S/16682 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤]

عطفاً على رسالتي المؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ [S/16660] ذات الصلة بالممارسات الاسرائيلية في المناطق اللبنانية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وبناءً على طلب حكومتي، أتشرف بإحاطتكم علماً بما يلي:

إنه كان من المقرر أن تجرى اليوم، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ في لبنان الامتحانات الرسمية لشهادة البكالوريا وهي امتحانات سنوية تشمل في نفس اليوم جميع الطلاب المرشحين في كافة الأراضي اللبنانية، وذلك بإشراف وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة التي تخضعهم لأسئلة واحدة تنقل إليهم من العاصمة بيروت إلى جميع مراكز الامتحانات.

ويؤسفني إبلاغكم أن قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان حالت دون تمكن الطلاب في تلك المنطقة من التقدم للامتحانات، كما رفضت كل الاقتراحات التي تقدمت بها السلطة اللبنانية المختصة لإيصال أسئلة الامتحانات إلى الجنوب اللبناني عبر طوافة تابعة للأمم المتحدة.

وكانت القوات الاسرائيلية قد احتجزت منذ ثلاثة أيام شاحنة قادمة من بيروت تحمل القرطاسية اللازمة لإجراء الامتحانات.

وإزاء فشل كل الجهود في ردع السلطات الاسرائيلية عن تعنتها فقد تقرر تأجيل الامتحانات في الجنوب إلى موعد يحدد لاحقاً.

ولا يخفى عليكم ما يلحقه هذا التصرف من ضرر بمستقبل الألوف من الطلاب، وما يشكل من امتهان لحرمة التعليم والتربية والثقافة، فضلاً عن انتهاكه لأبسط المبادىء الخلقية والانسانية.

أرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/365-S/16682.

الوثيقة S/16683 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرفق الرسالة الموجهة إليكم من الأخ السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي، بشأن الممارسات العدوانية للولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي

أود أن أشير إلى سلسلة الممارسات العدوانية الارهابية المتكررة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب العربي الليبي وضد أمن وسيادة وسلامة واستقلال الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والتي تمثل انتهاكاً لمياهها الاقليمية والداخلية ومجالها الجوي.

لقد قامت الجماهيرية في السابق باطلاع مجلس الأمن أولاً بأول بتفاصيل وخطورة هذه الاستفزازات: [S/10939 المؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٣، و S/14094 المؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٠، و S/14636 المؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨١، و S/14860 المؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و S/15755 المؤرخة في ١٠ أيار/مايو، و S/15872 المؤرخة في ١٨ تموز/يوليه، و S/15910 المؤرخة في ٥ آب/أغسطس، و S/15912 المؤرخة في ٦ آب/أغسطس، و S/15914 المؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٣، و S/16425 المؤرخة في ٢١ آذار/مارس، و S/16431 المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس، و S/16526 المؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٤].

وتود الجماهيرية اليوم أن تلفت النظر إلى الوضع الخطير الناجم عن قيام الطائرات الأمريكية الحربية التابعة للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط باختراق الأجواء الليبية وكذلك المياه الاقليمية والداخلية للجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية، وذلك في تمام الساعة ٢/٥٥ من صباح يوم الخميس ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ حيث قامت هذه الطائرات بنشاطات عسكرية استفزازية مقابل الشواطىء العربية الليبية استمرت حتى الساعة ١٥/٣٤ من نفس اليوم. وقد بلغ عدد الطائرات المشتركة في هذه الأعمال الاستفزازية ١٦٤ طائرة، وتركز مجال نشاطها الاستفزازي في المنطقة الممتدة من شمال مدينة البيضاء شرقاً وشمال مدينة سرت غرباً. وكانت الأعمال الاستفزازية والاختراقات مركزة في ثلاث دوائر: الأولى شمال مدينة البيضاء والثانية شمال مدينة بنغازي والثالثة شمال مدينة سرت حيث اخترقت بعض الطائرات الأمريكية، في الساعة الثامنة صباحاً من يوم ٢٦ تموز/يوليه، خط العرض ٣٠ ٣٢° متجهة نحو الجنوب إلى مسافة تتراوح بين ١٠ و١٥ كيلومتراً واستمر ذلك لمدة خمس دقائق. وقد تم اعتراض هذه الطائرات في الحال، كما تم إخراجها في تمام الساعة ٨/٠٥.

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية إذ تخطركم بهذه الاختراقات لأجوائها ومياهها الاقليمية والداخلية والاستفزازات العسكرية الأمريكية، التي تعرّض الطيران المدني والملاحة البحرية للخطر وتشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة، لتحتفظ في نفس الوقت بحقها في اتخاذ أي تدابير وإجراءات وقائية للحفاظ على أمنها وسلامة أجوائها ومياهها الاقليمية والداخلية.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/366-S/16683.

الوثيـقة S/16684 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالفرنسية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص حديث أدلى به للصحفيين في بانكوك السيد صوبان سريتيرات نائب وزير خارجية لاو ورئيس وفد اللجنة الوطنية للحدود بين لاو وتايلند في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيثونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

الحديث الذي أدلى به إلى الصحافة السيد صوبان سريتيرات نائب وزير خارجية لاو ورئيس وفد اللجنة الوطنية للحدود بين لاو وتايلند في بانكوك، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤

إنكم لا شك على علم تام حالياً بالسياسة الثابتة التي تنتهجها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرامية لإيجاد حل سلمي لمشكلة قرى لاو الثلاث التي تحتلها قوات تايلند منذ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤. وينبغي أن تنسحب القوات التايلندية من تلك القرى الثلاث، وأن يتاح للسكان الذين تم اقتيادهم بالقوة إلى أراضي تايلند بالعودة إلى ديارهم، وأن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل تلك الأحداث. إن هذه هي الطريقة الوحيدة لتخفيف حدة التوتر ولاتخاذ مختلف التدابير للفصل في حجج الطرفين. وسألخص الآن المناقشات التي جرت:

منذ وصولنا إلى بانكوك، أجرى الطرفان محادثات عديدة للوصول إلى حل للمشكلة. وفي كل مرة كنت أقول إن الوفد التايلندي كان يحاول أيضاً التوصل إلى اتفاق. ولهذا فنحن قد توصلنا إلى تفاهم بشأن عدة نقاط. ولكن بعد كل جلسة وبعد تقديم وفد تايلند تقريره إلى مختلف السلطات العليا المعنية، كان الجانب التايلندي يثير دائماً مشاكل جديدة. وهذا هو سبب عدم تناول المحادثات حتى الآن للمسألة الأساسية التي تمثل مفتاح المشكلة وهي انسحاب القوات التايلندية من القرى الثلاث. وقد أصر الجانب التايلندي على اقتراحه وهو كالآتي: بعد انسحاب القرات التايلندية، يجب ألا ترسل لاو قواتها إلى هذه القرى الثلاث. ونحن نعتبر أنه ليس هناك أساس لهذا الاقتراح نظراً لأن الطرفين قد وافقا على انسحاب القوات التايلندية حتى ترجع الحالة إلى ما كانت عليه قبل ٦ حزيران/يونيه، كما وافق على احترام سيادة لاو.

إن إصرار تايلند على موقفها من هذه المسألة يثبت لنا أن تايلند تريد المشاركة في السيادة على هذه القرى الثلاث. ولكني أؤكد أن هذه القرى الثلاث هي قرى تابعة للاو وموجودة في أراضي لاو وذلك طبقاً للحدود التاريخية التي تتفق مع المبادىء الدولية المقبولة. وهذه الحدود في الحالة الراهنة هي خط مياه فاصل. وسكان هذه القرى الثلاث منذ قديم الأزل هم مواطني لاو، يخضعون لحكومة لاو ويتكلمون لغة لاو ويكتبونها. وإذا كانت تايلند تطالب بهذه القرى الثلاث، فلماذا انتظرت الحكومة التايلندية حتى ٦ حزيران/يونيه لترسل قواتها لاحتلالها، وتنظيم دروس للغة التايلندية وتسجيل المواطنين في السجل المدني. إن الهجوم على القرى الثلاث واحتلال القوات التايلندية لها يشكل:

- انتهاكاً صارخاً لسيادة لاو؛
- خرقاً للمبادىء التي تحكم العلاقات بين البلدين، على النحو الوارد في البيان المشترك الذي وقعه رئيسا وزراء البلدين عام ١٩٧٩.

إن هذه الأعمال لا تختلف بأي حال عن أعمال القوات الصينية التي احتلت أراض تابعة للهند ثم أعطت لنفسها بعد ذلك حق إدارتها. إن هذه الأعمال لا يمكن أن توصف بأنها علاقات جوار طيبة.

والأدهى من ذلك أن الرجعيين اليمينيين المتطرفين في تايلند قد أسروا سكان تلك القرى الثلاث وتوغلوا بهم بعيداً في أراضي تايلند، الأمر الذي أثار احتجاجات شديدة وإدانة لا من جانب شعب لاو وكله فحسب بل أيضاً من جانب شعب تايلند والشعوب المحبة للسلم في العالم أجمع.

ومن المؤسف أن تصرف تايلند يعرقل ويؤخر الوصول إلى حل للمشكلة. وإذا كانت هذه المحادثات لم تحقق نجاحاً فإن الذنب في هذا لا يرجع إلى لاو، ولكن إلى تايلند التي يجب أن تتحمل وحدها المسؤولية عنه.

ورغم أنه لا يمكن تسوية المشكلة في الوقت الحالي، فإن وفد لاو يأمل أن تستأنف المحادثات، على النحو الذي اتفق عليه الطرفان. إننا نعرب عن الأمل في أن يفهم الجانب التايلندي أن أفضل طريق لإيجاد حل للمشكلة هو الحوار المخلص وحده القائم على أساس البيان المشترك بين لاو وتايلند الصادر في عام ١٩٧٩.

ولما كان نظيري سيسافر في زيارة لجمهورية الصين الشعبية، فسوف أعود أنا أولاً إلى بلدي، تاركاً بعض أعضاء الوفد في بانكوك لمواصلة المشاورات. وآمل أن لا تفضي زيارة وفد تايلند للصين إلى زيادة حدة التوتر الحالي في العلاقات بين بلدينا، وخاصة التوتر السائد في المنطقة التي تقع فيها القرى المعنية الثلاث.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/367-S/16684.

الوثيقة S/16685 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرفق طي هذا نص الوثيقة المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ والمعنونة "مقترحات من الاتحاد السوفياتي بشأن التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط".

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ر. أفينيكوف
الممثل الدائم بالنيابة للبعثة الدائمة
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مقترحات من الاتحاد السوفياتي بشأن التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط

إن الاتحاد السوفياتي الذي يقلقه استمرار تأزم الحالة في الشرق الأوسط لمقتنع اقتناعاً جازماً بأن المصالح الحيوية لشعوب تلك المنطقة وكذلك المصالح الحيوية للأمن الدولي ككل، تتطلب بصورة ملحّة التوصل في أسرع وقت ممكن إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط.

وهو مقتنع بنفس القدر بأن هذه التسوية الشاملة العادلة حقاً والدائمة فعلاً لا يمكن أن يتم التوصل إليها وتنفيذها إلا من خلال الجهود الجماعية التي تشارك فيها كل الأطراف المعنية.

وعلى ذلك، فإن الاتحاد السوفياتي رغبة منه في المساهمة في إرساء دعائم السلم في الشرق الأوسط يتقدم بالمقترحات التالية المتعلقة بمبادىء وسبل التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط.

مبادىء للتسوية في الشرق الأوسط

١ - ينبغي الامتثال امتثالاً تاماً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض أجنبية عن طريق العدوان. وعلى ذلك ينبغي أن تعاد إلى العرب كل الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ - وهي مرتفعات الجولان، والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة والأراضي اللبنانية. وينبغي إزالة المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧. وينبغي أن يعلن عدم جواز انتهاك الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب.

٢ - ينبغي أن تكفل، على الصعيد العملي، للشعب الفلسطيني، الذي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وفي إنشاء دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية، التي تحرر من الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة. وكما هو متوخى في القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في فاس، وفي حالة موافقة الفلسطينيين أنفسهم يمكن أن تضع اسرائيل الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز شهوراً قليلة، تحت رقابة الأمم المتحدة.

ومن الطبيعي بعد إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، أن تتولى تلك الدولة بنفسها من منطلق حقوق السيادة الأصيلة التي تتمتع بها كل دولة، تحديد طابع العلاقات مع البلدان المجاورة، بما في ذلك احتمال تكوين اتحاد كونفيدرالي.

وينبغي أن يعطى اللاجئون الفلسطينيون الفرصة على النحو المتصور في قرارات الأمم المتحدة، للعودة إلى ديارهم أو للحصول على تعويض مناسب عن الممتلكات التي تركوها وراءهم.

٣ - أما القدس الشرقية، التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ والتي يوجد بها أحد الأماكن الاسلامية المقدسة الرئيسية فينبغي أن تعود إلى العرب وتصبح جزءًا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. وينبغي أن تكفل لأتباع الديانات الثلاث حرية زيارة الأماكن المقدسة في كافة أنحاء مدينة القدس.

٤ - ينبغي أن يضمن بشكل فعّال حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور المستقلين والآمنين، على أن يشمل هذا جميع الأطراف بالطبع، لأنه لا يمكن ضمان الأمن الحقيقي للبعض عن طريق الاخلال بأمن الآخرين.

٥ - ينبغي أن توضع نهاية لحالة الحرب وينبغي إرساء دعائم السلم بين الدول العربية واسرائيل. ومعنى هذا أن تلتزم جميع أطراف النزاع بما فيهم اسرائيل والدولة الفلسطينية بأن يحترم كل منها سيادة واستقلال وسلامة أراضي الآخر، وبحل المشاكل التي تنشأ بالطرق السلمية عن طريق المحادثات.

٦ - ينبغي وضع وإقرار ضمانات للتسوية، ويمكن أن يقوم بدور الضامن الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أو مجلس الأمن مثلاً. والاتحاد السوفياتي مستعد للمشاركة في هذه الضمانات.

طرق الوصول إلى التسوية

أثبتت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك عدم جدوى، بل وخطورة محاولة تسوية مشكلة الشرق الأوسط عن طريق إجبار العرب على عقد اتفاقات منفصلة مع اسرائيل مهما كان نوعها.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/368-S/16685.

إن الطريق الوحيد الصحيح والفعّال لضمان تحقيق حل جذري لمشكلة الشرق الأوسط، هو بذل جهود جماعية تشارك فيها جميع الأطراف المهتمة، أي إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط يعقد خصيصاً لهذا الغرض.

ويرى الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي الاسترشاد بالمبادىء التالية عند عقد ذلك المؤتمر.

أهداف المؤتمر

ينبغي أن يكون هدف المؤتمر هو إيجاد حلول لجميع الجوانب المتصلة بإيجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط.

ويتعين أن تتمثل حصيلة أعمال المؤتمر في توقيع معاهدة أو معاهدات تشمل العناصر التالية المترابطة ارتباطاً عضوياً: انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وإعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الخاصة؛ وإقرار حالة سلم، وضمان الأمن والتطور المستقل لجميع الدول الأطراف في النزاع. وفي نفس الوقت، ينبغي وضع وإقرار ضمانات دولية تكفل الامتثال لشروط تلك التسوية. وينبغي أن تشكل كل الاتفاقات، التي يتم التوصل إليها في المؤتمر وحدة متكاملة يوافق عليها جميع المشتركين فيه.

المشاركون

ينبغي أن تتمتع بحق المشاركة في المؤتمر جميع البلدان العربية التي لها حدود مشتركة مع اسرائيل، أي الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، بالاضافة إلى اسرائيل نفسها.

ويجب أن تشارك في المؤتمر على قدم المساواة مع الآخرين منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وهذه مسألة مبدأ، حيث إنه لا يمكن التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ما لم تحل المشكلة الفلسطينية، وهي لا يمكن أن تحل بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

كذلك، ينبغي أن يشترك في المؤتمر كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفهما دولتين لهما، بحكم الظروف، دورهام في شؤون الشرق الأوسط، كما كانا يرأسان المؤتمر السابق المعني بالشرق الأوسط.

كما يمكن، رهنا بتوفر موافقة عامة، أن يدخل في عداد المشتركين في المؤتمر بعض الدول الأخرى الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وفي المناطق المجاورة، والقادرة على الاسهام بشكل إيجابي في حل مشكلة الشرق الأوسط.

تنظيم أعمال المؤتمر

ينبغي أن يعقد هذا المؤتمر، كسلفه، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويمكن أن يكون الشكل الرئيسي لأعمال المؤتمر هو الأفرقة (اللجان) العاملة، المؤلفة من ممثلي جميع المشاركين في المؤتمر للنظر في المسائل الرئيسية المتصلة بالتسوية (انسحاب القوات الاسرائيلية ورسم الحدود؛ والمشكلة الفلسطينية، ومسألة القدس؛ وإنهاء حالة الحرب وإقرار السلم؛ ومسألة أمن الدول المشتركة في النزاع؛ الضمانات الدولية للامتثال لأحكام الاتفاقات).

وعند الاقتضاء، يمكن إنشاء أفرقة ثنائية لدراسة تفاصيل الاتفاقات المتعلقة بالدولتين المعنيتين.

ولدراسة نتائج أنشطة الأفرقة (اللجان) العاملة، وإن دعت الضرورة في ظروف أخرى، يمكن عقد جلسات عامة يتم فيها، بالموافقة العامة لجميع المشتركين في المؤتمر، اعتماد ما يتوصل إليه ذلك المؤتمر من قرارات.

وفي المرحلة الأولى من أعمال المؤتمر، يمكن أن يمثل الدول المشتركة وزراء الخارجية، أما في المراحل التالية، فيمكن أن يمثلها ممثلون معينون خصيصاً. وعند الاقتضاء، يمكن للوزراء أن يشاركوا، بصفة دورية، في أعمال المؤتمر اللاحقة.

والاتحاد السوفياتي، مسترشداً بهدف إقرار سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط وإزالة التأزم السائد في تلك المنطقة، يناشد جميع الأطراف المشتركة في النزاع أن تتصرف انطلاقاً من تقييم متعقل للحقوق والمصالح المشروعة لكل منها، كما يناشد جميع الدول الأخرى ألا تعرقل عملية التوصل إلى تلك التسوية بل يدعوها للمساهمة فيها.

الوثيقة S/16687 *

رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٨٤]

في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤، وهو تاريخ الذكرى السنوية العاشرة للغزو التركي لقبرص، أقيمت صلوات تذكارية في المناطق الحرة من جمهورية قبرص. وقد نكّست الأعلام ودقّت أجراس الكنائس إعلاناً للحداد، بينما تذكّر الشعب القبرصي أبناءه من الموتى والمفقودين، والديار والممتلكات التي أجبرته قوات الغزو التركية على التخلي عنها.

وفي المناطق المحتلة من جمهورية قبرص، كان المحتل التركي لديارنا وأراضينا يحتفل بذات الذكرى الكالحة بمنح الميداليات

* عممت تحت الرمز المزدوج A/38/829-S/16687.

وبإقامة العروض والتدريبات العسكرية، بما في ذلك إعادة تمثيل الغزو التركي. وقد تضمنت هذه الاحتفالات، التي تعتبر تجسيداً للصلف والاستفزاز التركي، اشتراك الطائرات العسكرية التركية وإبرار للقوات المظلية في نفس مواقع الغزو التركي الوحشي الذي وقع في صيف عام ١٩٧٤. وقد حضر التدريبات والاحتفالات عدد كبير من المسؤولين الأتراك، برئاسة اللواء المتقاعد نور الدين إرسين من الجيش التركي وعضو المجلس الرئاسي التركي، الذي مثل الرئيس إفرين.

إن الاحتفال بالجريمة البشعة التي ارتكبت في عام ١٩٧٤ عن طريق إقامة مهرجانات وقحة بينما ضحايا العدوان لا يزالون يعانون آثاره المفجعة المتمثلة في الطرد والاقتلاع والموت والبؤس ودراما المفقودين الأليمة، إنما يمثل ظاهرة نادرة الحدوث في تاريخ الأمم.

وفي الوقت الذي قام فيه المجتمع الدولي، خلال هذه السنوات العشر، باتخاذ عديد من القرارات تدين الغزو التركي والاحتلال العسكري وجميع إجراءات التقسيم والانفصال التي اتخذتها تركيا والتي أعقبت العدوان على جمهورية قبرص وشعبها بأسره، زادت تركيا الأمر ضغثاً على إبّالة باحتفالها المخزي بهذه الجرائم وإعادة تمثيلها لها بتبجح، فيا يعد مظهرا آخر من مظاهر استخفافها الكامل بالرأي العالمي وبالنظام الشرعي الدولي وتحديها لهما.

وإنه بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أعرب لكم، ومن خلالكم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عن احتجاجي على الاستفزازات التركية، التي لم يسبق لها مثيل.

وأكون ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16688 *

رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي أتشرف بتوجيه نظركم ونظر أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى ما يلي:

١ - شرعت تركيا والقيادة التركية مؤخراً في اتخاذ إجراء انفصالي آخر وهو إصدار "جوازات سفر" تحت ما يسمى بجمهورية شمال قبرص التركية بهدف واضح هو إدامة محاولة تقطيع أوصال جمهورية قبرص وتدعيم الانفصال المزعوم للاقليم القبرصي المحتل بصورة غير شرعية بواسطة قوات تركيا منتهكين بذلك انتهاكاً صارخاً قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص، خاصة قراري مجلس الأمن الالزاميين ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤).

٢ - إن الإجراء البالغ الخطورة، غير الشرعي وغير المقبول، المذكور أعلاه يتنافى بالطبع مع صميم الأساس الذي تقوم عليه الدولة القبرصية بمحاولة حرمان جمهورية قبرص وحكومتها المعترف بها دولياً، على خلاف القواعد والمبادىء المقبولة، من ولايتها على قطاع كبير من سكانها وهم أفراد طائفة القبارصة الأتراك الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من الشعب القبرصي بأكمله.

٣ - وفضلاً عن ذلك فإن الإجراء غير الشرعي الجديد آنف الذكر إذا نظر إليه في إطار التطورات الراهنة وبصفة خاصة لكونه اتخذ بواسطة الجانب التركي في إثر جهود الأمين العام الأخيرة لممارسته مهمته عملاً بالقرار ٥٥٠ (١٩٨٤) يعني خلق أمر واقع جديد قد يلحق الضرر ليس فقط بتطور مبادرات الأمين العام وإنما سيجعل كذلك من كامل عملية المساعي الحميدة، أمراً غير ذي معنى.

٤ - ولا تزال حكومة جمهورية قبرص على ثقة من أن المجتمع الدولي الذي يفي بالتزاماته بموجب القانون الدولي والذي يضع في اعتباره بصفة خاصة نداء مجلس الأمن بـ "عدم الاعتراف بالدولة المزعومة" لجمهورية شمال قبرص التركية "التي أنشئت عن طريق إجراءات انفصالية و... ألا تقدم أية تسهيلات

* عممت تحت الرمز المزدوج A/38/830-S/16688.

إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال" ، سيرفض الاجراء غير الشرعي السالف الذكر فيعمل بذلك على نحو يتمشى مع إدانته لإعلان الاستقلال الانفرادي المزعوم ولما يتلو ذلك من إجراءات انفصالية أخرى لتركيا وللقيادة القبرصية التركية .

وأكون ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16689 *

رسالة مؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم وانتباه أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى عمل جديد من الأعمال التركية غير الشرعية، الغرض منه هو إدامة الانفصال المزعوم للأراضي التي تحتلها تركيا من جمهورية قبرص .

فطبقاً لما أوردته الصحافة القبرصية التركية (صحيفة يينيدوزين الصادرة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٤)، تم في أنقرة طبع "العملة" الجديدة لما يسمى بجمهورية شمال قبرص التركية وستطرح هذه العملة للتداول في خلال ستة أشهر. وتضيف صحيفة يينيدوزين أن معلوماتها تستند إلى أنباء صادرة عما يسمى بوزارة المالية للدولة الموهومة، فضلاً عن دوائر "البنك المركزي" في المناطق المحتلة .

إن الخطة التركية لإصدار عملة منفصلة في المناطق المحتلة هي إجراء آخر من الإجراءات الانفصالية ضمن سلسلة طويلة من الأعمال التركية غير الشرعية، وخاصة بعد إعلان الاستقلال المزعوم. إن هذه الإجراءات، إذ تحدث بعد أشهر قليلة فقط من اعتماد مجلس الأمن للقرارين الملزمين ٥٤١ (١٩٨٣) و٥٥٠ (١٩٨٤)، إنما تؤدي إلى تقويض استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها، بما يتنافى مع الأحكام الصريحة لهذين القرارين .

إن قرار الجانب التركي بإصدار "عملة" منفصلة في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار إنشاء "بنك مركزي" (انظر رسالتي A/38/825-S/16658 المؤرخة في ٥ تموز/يوليه). والمزاعم المقدمة في كلتا الحالتين، والقائلة بأن تنفيذ هذه الخطط سيخفف من المحنة الاقتصادية للقبارصة الأتراك، هي من الخرافات التي دحضها مراراً وتكراراً الزعماء السياسيون القبارصة الأتراك أنفسهم. وفي صحيفة يينيدوزين الصادرة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤، صرح السيد اوزغور، زعيم الحزب التركي الجمهوري، على خطة إصدار "عملة منفصلة" قائلاً، ضمن أمور أخرى، إنه من الواضح أن إصدار "عملة" منفصلة لن يحل المشكلات الاقتصادية. وأضاف أن إصدار وحدة عملة تستند إلى اقتصاد يعتمد بنسبة ٧٠ في المائة على تركيا، لن يؤدي إلاّ إلى تعقيد المشاكل. وأثار السيد اوزغور كذلك إلى أن الحديث عن إصدار "عملة جمهورية شمال قبرص التركية" في الوقت الذي يضطلع فيه الأمين العام للأمم المتحدة بمبادرات هو شيء لا لزوم له وضار ويفتقر إلى الجدية السياسية. وأضاف أن هذا الموقف المنذر بالخطر هو من قبيل تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلم .

وبالنظر إلى خطورة الحالة والأخطار الناجمة عن الاجراءات غير الشرعية المذكورة أعلاه والتي تهدد على نحو خطير بتقويض كافة الجهود الرامية إلى تحقيق السلم، تثق حكومة جمهورية قبرص في أنكم ستتخذون على الفور كل ما يعد ضرورياً لوقف تلك التطورات وعكس اتجاهها .

وأكون ممتناً لو عمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/38/831-S/16689 .

الوثيـقة S/16690 *

رسالة مؤرخة في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وجهتم نداءً إنسانياً إلى حكومتي جمهورية ايران الاسلامية وجمهورية العراق بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية [S/16663].

وفي ٢ تموز/يوليه كان مما قاله رئيس جمهورية ايران الاسلامية في رده الإيجابي على ندائكم: "إن حكومة جمهورية ايران الاسلامية، انطلاقاً من احترامها للمبادىء الاسلامية والانسانية ولكي تؤكد من جديد حسن نيتها، ترحّب بندائكم وتعلن التزامها التام بالاستمرار في سياستها الداعية إلى عدم استخدام الأسلحة الكيميائية" [S/16664].

وبناءً عليه، ونظراً لضرورة وجود التزام متبادل بين كلا الحكومتين فيما يتعلق بندائكم الانساني، ونظراً لأنه قد مر شهر على الموعد المحدد للرد على ندائكم، فسأكون شاكراً للغاية لو أبلغتم هذه البعثة عن صدور أي رد عراقي على رسالتكم المؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه.

وأرجو أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/324-S/16690.

الوثيـقة S/16691 *

رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أشير الى الرسالة المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ والموجهة إليكم من ممثل لبنان [S/16682].

وفيما يتعلق بالمزاعم التي لا أساس لها من الصحة والواردة في تلك الرسالة، أود أن أذكر ما يلي:

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/377-S/16691.

١ ـ إن سياسة حكومة اسرائيل في جنوب لبنان ترمي إلى مساعدة ودعم السكان المدنيين هناك، والتخفيف من شدة المعاناة والمصاعب التي يواجهها هؤلاء السكان في شتى المناطق. ومن ثم فإنه ليس لدى حكومة اسرائيل أية نية للتدخل في امتحانات القبول بالجامعة لطلبة جنوب لبنان أو وضع العقبات أمامهم، بأي شكل من الأشكال.

٢ ـ إن إحدى المهام الرئيسية لمكتب الاتصال الاسرائيلي في الضبية قد تمثلت طوال فترة وجوده في تعزيز التعاون بين السلطات اللبنانية والاسرائيلية بغية مساعدة السكان المحليين في المناطق الخاضعة لسيطرة اسرائيل.

٣ ـ إن الحكومة اللبنانية، بقرارها الذي اتخذته مؤخراً ومن جانب واحد لإغلاق مكتب الاتصال المذكور، قد حمّلت نفسها وزر مسؤولية زيادة المصاعب والمشاكل التي تواجه السكان في جنوب لبنان. وبالتالي، يجب اعتبار حكومة لبنان مسؤولة مسؤولية كاملة أيضاً عن الاحداث المشار إليها في الرسالة اللبنانية محل الرد.

وأتشرف برجاء تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا ز. بلوم
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/16692

رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجزائر

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يشرفني، بصفتي رئيساً لمجموعة الدول الافريقية بالأمم المتحدة في آب/أغسطس وباسم المجموعة، أن أرجو منكم، وفقاً لأحكام القرار ١١/٣٨ الذي اتخذته الجمعية العامة، عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في الاصلاحات الدستورية المزعومة في جنوب افريقيا.

(توقيع) محمد سحنون
الممثل الدائم للجزائر
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16693 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يهدي الممثل الدائم للجمهورية العربية اليمنية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويرجو التفضل بتعميم الرسالة المرفقة، الموجهة إلى الأمين العام من السيد رياض ح. منصور، نائب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من نائب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية

طلب إليّ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن أحيطكم علماً بما يلي:

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ [*S/16685*، المرفق] لمناقشة آخر الاقتراحات التي أعلنها الاتحاد السوفياتي في ٢٩ تموز/يوليه بشأن حل مشكلة الشرق الأوسط، والتي جاءت بمثابة تأكيد جديد للاقتراح الذي طرحه الرئيس الراحل بريجنيف في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ [*S/15403*، المرفق].

وقد درست اللجنة التنفيذية بوجه خاص المبادىء الأساسية الواردة في هذه الاقتراحات ولا سيما:

- مبدأ الاستيلاء على أراضي الشعوب عن طريق العدوان، وضرورة إعادة جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى العرب، وضرورة إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها اسرائيل في هذه الأراضي؛

- ومبدأ حق الشعب الفلسطيني في العودة، وفي تقرير المصير، وفي إقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية التي ستحرر من الاحتلال الاسرائيلي، وضمان ممارسة هذه الحقوق من جانب الشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية التي هي ممثله الشرعي الوحيد؛

- وحق الدولة الفلسطينية، بعد إنشائها، في تحديد طبيعة علاقاتها مع البلدان المجاورة، بما في ذلك إمكانية إقامة اتحاد كونفيدرالي؛

- ومبدأ اعتبار القدس الشرقية جزءًا أساسياً من الدولة الفلسطينية.

ودرست اللجنة التنفيذية بالتفصيل سبل تحقيق الحل المقترح الذي يستند إلى جهود جماعية والذي سيكون في إطار مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط يعقد لهذا الغرض. والهدف من المؤتمر هو تنفيذ حل شامل.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن موافقتها على هذه الاقتراحات وتقديرها لها، هذه المقترحات التي تستند إلى قرار المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته السادسة عشرة، الذي أعرب عن تقديره البالغ للمشروع الذي كان الرئيس الراحل بريجنيف قد اقترحه وعن موافقته عليه، فضلاً عن أنها تستند إلى القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته السابقة بشأن هذه المسألة.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/378-S/16693.

الوثيقة S/16694

رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

باسم القيادة الموحّدة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٨٤ (١٩٥٠)، يشرفني أن أقدم تقريراً لقيادة الأمم المتحدة بشأن المحافظة على اتفاق الهدنة لعام ١٩٥٣ [٤]، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة ونص التقرير المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوزيه سورزانو
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

تقرير لقيادة الأمم المتحدة بشأن المحافظة على اتفاق الهدنة لعام ١٩٥٣، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١ - معلومات أساسية

تم إنشاء قيادة الأمم المتحدة عملاً بالقرار ٨٤ (١٩٥٠) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠. وقد أوصى المجلس، في ذلك القرار بإنشاء قيادة موحدة لقوات الأمم المتحدة في كوريا، تحت قيادة الولايات المتحدة، وطلب أيضاً أن تقوم الولايات المتحدة "بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، عن سير الاجراءات المتخذة في إطار القيادة الموحدة". وقد وقّع القائد العام لقيادة الأمم المتحدة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣ اتفاق الهدنة الكورية. ووفقاً للفقرة ١٧ من هذا الاتفاق فإن خلفاءه في القيادة مسؤولون عن الامتثال لشروط وأحكام الاتفاق وتنفيذها. وتواصل قيادة الأمم المتحدة القيام بوظائفها والوفاء بالتزاماتها وفقاً لاتفاق الهدنة. ويتضمن هذا الاشتراك في أنشطة لجنة الهدنة العسكرية. ونظراً للجهود الكبيرة المتعمدة التي تبذلها القيادة الكورية الشمالية لتوجيه محاولات للتسلل العسكري إلى جمهورية كوريا بصورة مستمرة ومنظّمة، الأمر الذي يمثل انتهاكاً خطيراً لاتفاق الهدنة، وللتوترات الناشئة بسبب الهجوم الإرهابي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على قادة جمهورية كوريا في رانغون، بورما، في عام ١٩٨٣، تعتبر قيادة الأمم المتحدة أن تقرير هذا العام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يغطي هذه الأحداث الخطيرة التي وقعت خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، ذو أهمية غير عادية. وقد قدم آخر تقرير لقيادة الأمم المتحدة الى مجلس الأمن [S/15728] في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٣.

٢ - آلية الهدنة وإجراءاتها

يهدف اتفاق الهدنة الكورية إلى كفالة "الوقف التام لجميع الأعمال العدائية في كوريا من جانب كافة القوات المسلحة للجانبين المتعارضين إلى حين تحقيق تسوية سلمية نهائية". وتشمل "القوات المتعارضة" جميع الوحدات البرية والبحرية والجوية لكلا الجانبين. وقد وقّع القائد العام لقيادة الأمم المتحدة على اتفاق الهدنة باسم ١٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجمهورية كوريا، التي ساهمت بقوات في القيادة الموحدة. وقد وقّع قائدا الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني على الانفصال نيابة عن قوات الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني.

(أ) لجنة الهدنة العسكرية

إن الغرض من لجنة الهدنة العسكرية في كوريا، حسبما هو محدد طبقاً لاتفاق الهدنة، هو "الإشراف على تنفيذ اتفاق الهدنة هذا وتسوية أية انتهاكات له عن طريق المفاوضات". وتعد اللجنة هيئة دولية مشتركة، وهي تتألف من ١٠ أعضاء: ٥ من كبار الضباط من قيادة الأمم المتحدة و٥ من كبار الضباط من الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني. وقد عيّن القائد العام لقيادة الأمم المتحدة عضواً من الولايات المتحدة وعضوين من جمهورية كوريا وعضواً من المملكة المتحدة، في حين تتم تسمية عضو واحد على أساس التناوب بين الدول الأربع الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والممثلة في قيادة الأمم المتحدة (استراليا، وتايلند، والفلبين، وكندا). وتعقد اجتماعات لجنة الهدنة العسكرية بناءً على طلب أي من الطرفين في منطقة الأمن المشترك، المعروفة عادة باسم "بانمونجوم" في المنطقة المنزوعة السلاح. ولمساعدة لجنة الهدنة العسكرية في القيام بوظائفها، ينص اتفاق الهدنة على تشكيل أمانة مشتركة تقيم اتصالاً هاتفياً مستمراً، طوال ٢٤ ساعة، بين مكاتب العمل المشتركة لكل جانب والموجودة في بانمونجوم، كما يجتمع ضباط مكاتب العمل المشتركة يومياً فيما عدا أيام الأحد وأيام العطلات، ويعملون كقناة رئيسية للاتصال بين الجانبين المتعارضين. ومنذ توقيع الاتفاقية عقدت ٤٢٣ جلسة عامة للجنة و٤٧٢ جلسة لأمناء لجنة الهدنة العسكرية. وتأذن الفقرة ٢٧ من اتفاق الهدنة للجنة العسكرية أو لأعلى عضو رتبة في كلا الجانبين، بإرسال فرق مراقبة مشتركة لبحث انتهاكات اتفاق الهدنة المبلّغ عن وقوعها داخل المنطقة المنزوعة السلاح. وعلى أي حال، فإن جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني قد أحبط هذه الوظيفة من وظائف اللجنة برفضه منذ نيسان/أبريل ١٩٦٧ الاشتراك في التحقيقات المشتركة وفق ما اقترحته قيادة الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، امتنع جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني عن الاشتراك في ٢١ اجتماعاً لفريق المراقبة المشترك، اقترحت قيادة الأمم المتحدة عقدها لإجراء تحقيقات مشتركة في حوادث أبلغ عن وقوعها في المنطقة المنزوعة السلاح.

(ب) لجنة الدول المحايدة للاشراف على الهدنة

تتألف لجنة الدول المحايدة للاشراف على الهدنة، التي أنشأها اتفاق الهدنة، من أربعة وفود يمثلون السويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا. والوظيفة الرئيسية للجنة هي القيام بعمليات تفتيش وتحقيق مستقلة فيما يتعلق بالتطورات والانتهاكات المتصلة بالهدنة والتي تقع خارج المنطقة المجردة من السلاح، وإبلاغ لجنة الهدنة العسكرية بما تتوصل اليه من نتائج. وتعقد اللجنة اجتماعات اسبوعية في منطقة الأمن المشتركة، بانمونجوم، لمناقشة وتقييم التقارير التي يقدمها أي من جانبي لجنة الهدنة العسكرية. ومع أن الوظائف الأساسية للجنة قد قلصت تقليصاً جذرياً، نظراً إلى عناد جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني، فإن للجنة تأثيراً يستحق الثناء يساعد على تحقيق الاستقرار، فضلاً عن أنها توفّر وسيلة للاتصالات غير المباشرة بين القوتين المتعارضتين.

(ج) دور جمهورية كوريا

من الملامح الفريدة لاتفاق الهدنة الكورية، أنه لم توقّع على الاتفاق أية دولة، بل وقعه القائد العام لقيادة الأمم المتحدة نيابة عن القيادة الموحدة التي تتكون من القوات العسكرية التابعة لـ ١٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولجمهورية كوريا. وخلال مفاوضات الهدنة وبعدها، قدمت حكومة جمهورية كوريا بناءً على طلب جانب الجيش الكوري/متطوعي الشعب الصيني تأكيدات بأنها ستلتزم باتفاق الهدنة. وتقدم جمهورية كوريا الآن معظم قوة "الشرطة المدنية" المكلفة بمهمة المحافظة على الأمن والنظام في الجزء من المنطقة المجردة من السلاح الذي توجد به قيادة الأمم المتحدة. ولقد التزمت حكومة جمهورية كوريا وقواتها المسلحة باتفاق الهدنة وتعاونت مع قيادة الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق، كما أن بعض كبار الضباط العسكريين التابعين لجمهورية كوريا قد عملوا في لجنة الهدنة العسكرية لسنوات عديدة.

٣ ـ أنشطة لجنة الهدنة العسكرية التابعة لقيادة الأمم المتحدة

تدعى لجنة الهدنة العسكرية عادة إلى عقد اجتماعات لمناقشة الحوادث الخطيرة التي تتعلق باتفاق الهدنة وبالمسائل الهامة التي تترتب عليه. وتعمل هذه الاجتماعات، وكذلك الاتصال الهاتفي بين الجانبين على مدار ٢٤ ساعة، على منع تصاعد الحوادث التي تقوم على أساس الأخطاء الممكنة في التقدير. وتعد اللجنة وسيلة اتصال قيّمة، كما تبيّن من استخدام الجانبين لها باستمرار. ومن ثمانية اجتماعات عقدتها لجنة الهدنة العسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت قيادة الأمم المتحدة إلى عقد اجتماعين ودعا جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني إلى عقد ستة اجتماعات. وتشمل اتهامات قيادة الأمم المتحدة الموجهة إلى جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: إطلاق النار عبر الخط العسكري الفاصل على الجزء الذي توجد به قيادة الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح؛ وإدخال أسلحة ثقيلة وغير مشروعة إلى المنطقة المجردة من السلاح؛ وإقامة تحصينات في المنطقة المجردة من السلاح؛ والمحاولات المستمرة المنظمة للتسلل العسكري إلى داخل جمهورية كوريا؛ والهجوم الإرهابي بالقنابل على قيادة جمهورية كوريا في رانغون، بورما. (يتضمن تذييل هذا التقرير تفاصيل هذه الحوادث الخطيرة). ورغم استمرار هذه الأعمال العدائية المدبرة من قبل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، التي أدت الى تصعيد التوتر بشكل جذري، انصبّ تركيز قيادة الأمم المتحدة على تشجيع اتخاذ تدابير إيجابية لتخفيف حدة التوترات. (يناقش تذييل هذا التقرير أيضاً الاقتراحات الإيجابية التي قدمتها قيادة الأمم المتحدة في اجتماعات اللجنة). ومن ناحية أخرى، أساء جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني استخدام هذه الاجتماعات لنشر دعاية سياسية محرّفة، الأمر الذي يقع خارج حدود عمل اللجنة، كما رفض أن يستجيب بصورة بنّاءة لأية مبادرة من قيادة الأمم المتحدة ترمي إلى تخفيف حدة التوترات. وقد دعا جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني إلى اجتماع لأمناء اللجنة لتقديم قائمة بانتهاكات صغيرة مزعومة من جانب قيادة الأمم المتحدة. واتهمت قيادة الأمم المتحدة جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأكثر من ٤٠٧٠ انتهاكاً لاتفاقية الهدنة مثبتاً بالأدلة القوية. وقد أبلغت هذه الاتهامات على عجل إما عن طريق الاتصال الهاتفي، أو عن طريق الاجتماعات اليومية لضباط مكاتب العمل المشتركة في منطقة الأمن المشتركة، بانمونجوم، لإعطاء جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني الفرصة لوقف الانتهاكات المستمرة، أو لإجراء تحقيقات في الوقت المناسب لمنع وقوع انتهاكات مماثلة.

٤ ـ النتائج

ظلت لجنة الهدنة العسكرية لما يزيد عن ٣٠ عاماً تشكّل الآلية الدولية المشتركة الوحيدة، وقناة الاتصال الرسمية من أجل المحافظة على الهدنة بين القيادتين العسكريتين المتعارضتين. وقد مارست جمهورية كوريا قدراً كبيراً من ضبط النفس في مواجهة حملة منظمة ومتصلة من العنف والاستفزازات توجهها ضدها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كما أظهرت، علاوة على ذلك صدق نيّتها نحو تخفيض حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وستواصل قيادة الأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها بموجب ولاية اتفاق الهدنة، وإعادة تأكيد استعدادها وتصميمها، تمشياً مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن إلى أن تتمكن الأطراف المعنية بصورة مباشرة من التوصل إلى ترتيب للسلم في كوريا أكثر دواماً.

التذييل

الحوادث/القضايا الرئيسية التي ناقشتها لجنة الهدنة العسكرية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١ ـ قيام الجيش الشعبي الكوري بإطلاق النار على أحد مواقع حراسة قيادة الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح

في حوالي الساعة ١٩/٣٥، يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣، قام جنود الجيش الشعبي الكوري في موقع حراسة تابع لهذا الجيش يقع شمالي العلامة ٥٦٣ على الخط العسكري الفاصل بإطلاق النار من أسلحة أوتوماتيكية عبر الخط العسكري الفاصل في اتجاه أحد مواقع قيادة الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح. وقد نجم عن هذا العمل العدائي، الذي قامت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية دون أي استفزاز، وقوع أضرار بموقع قيادة الأمم المتحدة. وقد عرضت قيادة الأمم المتحدة شظايا القذائف التي تم جمعها من مسرح الأحداث تأييداً لاتهاماتها في الجلسة ٤١٩ التي عقدتها لجنة الهدنة العسكرية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣.

٢ ـ تسلل من الجيش الشعبي الكوري المسلح إلى داخل جمهورية كوريا عن طريق البر

في حوالي الساعة ٢/٣٠، من صباح ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣، اكتشف أفراد قوة الدفاع التابعة لقيادة الأمم المتحدة وجود ثلاثة متسللين مسلحين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في نهر مونسان أسفل جسر من الأسمنت يقع على بعد ١٢ كيلومتراً جنوبي المنطقة المجردة من السلاح و٣٠٩ كيلومترات فقط شمال غربي سيول. وقد ألقى أفراد قوة الدفاع التابعة لقيادة الأمم المتحدة قنابل يدوية في الماء وأطلقوا النار على هؤلاء المقتحمين، فأردوا الثلاثة صرعى جميعاً. وقد شملت المعدات، التي جمعت

من متسللي الجيش الشعبي الكوري القتلى، ثلاثة مسدسات رشاشة طراز سكروبيون من عيار ٧٫٦٥ من المليمترات مصنوعة في تشيكوسلوفاكيا (الرقم المتسلسل ١٤٥٤ واي و ٥٨٤٠ ڤي و ١٢٥٧ واي) ومعها أربع خزائن تحتوي كل منها على ٢٠ طلقة؛ ومسدساً أوتوماتيكياً طراز براوننغ من عيار ٢٥ر٠ (الرقم المتسلسل ٤٧٨٨٣٢) مصنوعاً في بلجيكا، مجهزاً بكاتم للصوت مصنوع في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وآلتي تصوير طراز نيكون إف ٢ (الرقم المتسلسل ٨٠١٩٦٦٨ و ٨٠٤٤٤٢٤) مزودتين بعدسة تزويم ٢٠٠ ـ ٦٠٠ ملليمتر (الرقم المتسلسل ٣٠١١٣٣) وبعدسة ٥٠ ملليمتراً (الرقم المتسلسل ٥٣١٠٣٥٦)؛ وثلاثة خزانات للغطس؛ وثلاث مجموعات من معدات الغطس؛ وبزات عسكرية مقلدة لبزات جيش جمهورية كوريا؛ وخرائط عسكرية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عليها علامة "الأركان العامة للجيش الشعبي الكوري" تغطي المساحة من شمالي كاسونغ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى جنوبي سيول وانشون في جمهورية كوريا؛ وورقة مكتوبة بالشفرة تتضمن شعارات نموذجية خاصة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تمتدح كيم ايل ـ سونغ. وتحمل إحدى القنابل اليدوية المصنوعة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، التي تم العثور عليها، علامات هيئة معدات جيش تلك الجمهورية مضافاً إليها سلسلة من ثلاثة أعداد يتكون كل منها من رقمين، ١٦ ـ ٧٥ ـ ٥٣، مما ينسبها إلى مصنع كونشاري ـ التابع لهيئة معدات الجيش والواقع في سونغشون ـ غن، جنوبي مقاطعة بيونغان بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وفي الجلسة ٤١٩، التي عقدتها لجنة الهدنة العسكرية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣، اتهمت قيادة الأمم المتحدة جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني بانتهاك الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ من اتفاق الهدنة عن طريق إرسال متسللين مسلحين إلى جمهورية كوريا في مهمة عدوانية تخريبية.

٣ ـ عمليات التسلل المسلح التي يقوم بها الجيش الشعبي الكوري إلى جمهورية كوريا عن طريق البحر

(أ) في مساء يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣، اقتحم زورق تسلل عالي السرعة ومدجج بالسلاح، تابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، المياه الساحلية لجمهورية كوريا وبلغ نقطة تبعد ١ر٤ من الكيلومترات تقريباً عن الساحل الشرقي لجمهورية كوريا. ومن ذلك المكان، قام الزورق بعملية إنزال لأفراد مسلحين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الشاطىء، على بعد ١٤ كيلومتراً تقريباً جنوبي كامبو. وفي الصباح الباكر من يوم ٥ آب/أغسطس، اكتشفت المواقع الدفاعية الساحلية لجمهورية كوريا القائمة على طول الشاطىء متسللي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في بزات عسكرية مقلدة لبزات جيش جمهورية كوريا تغطيها ثياب واقية من الماء، وأطلقت عليها النار. وفي نفس الوقت، تعرّض زورق دورية تابع للشرطة البحرية بجمهورية كوريا كان قد جرى إرساله لمسرح الحادث، لإطلاق النار وللإصابة على يد الزورق المقتحم المسلح التابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وبعد ذلك لاذ الزورق المقتحم التابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالفرار باتجاه الشرق على عجل بسرعة قدرها ٤٠ عقدة تقريباً. وقد أجري تفتيش دقيق للمنطقة خلال ساعات النهار، وتم العثور على أربع جثث لمقتحمين مسلحين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لقوا حتفهم. وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٨٣، اكتشفت جثة متسلل آخر من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في نفس المنطقة. وقد شملت المعدات التي تم التقاطها من المتسللين القتلى بنوداً من معدات أفرقة التسلل السابقة التابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باستثناء خمس بنادق اوتوماتيكية طراز إم ـ ١٦ غير قياسية بدون أرقام متسلسلة. ولم يسبق أن طبعت على هذه البنادق طراز إم ـ ١٦، التي تم التقاطها، أرقام متسلسلة على الاطلاق. ومن الواضح أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد جهزت فريق التسلل هذا بأسلحة تحاكي أسلحة الولايات المتحدة، في محاولة منها لتكريهم كجنود في جيش جمهورية كوريا. وقد تضمنت المعدات الأخرى التي تم جمعها: خزينة مسدس نصف تلقائي طراز ٦٨ ومعها ٣٢ طلقة من الذخيرة مصنوعة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ ومعدات للاتصال مصنوعة في اليابان تشمل جهاز إرسال ـ استقبال داخل محفظة واقية من المياه؛ وورقة شفرة تحمل في هوامشها شعارات نموذجية خاصة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وحقيبة ضابط من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وآلة تصوير FX ٣٥ ملليمتراً طراز كانون (الرقم المتسلسل ٣٣٥٣٩٩)؛ وآلة تصوير ME طراز بنتاكس (الرقم المتسلسل ١٩٦١١٨٦)؛ وعدسة تزويم للتصوير عن بعد ٤٠٠ ملليمتر (الرقم المتسلسل ٧٣٠٥٧٠٠). وقد دعيت قيادة الأمم المتحدة لانعقاد الجلسة ٤٢١ للجنة الهدنة العسكرية، وتم عقدها في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٣، حيث اتهمت جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني بانتهاك الفقرات ٦ و١٢ و١٥ من اتفاق الهدنة، بإرسال فريق تسلل مكون من خمسة مقتحمين مسلحين إلى جمهورية كوريا وارتكاب أفعال عدائية ضد قوات الدفاع الساحلية بالجمهورية وزورق دورية الشرطة البحرية. وقد أبرز العضو الأقدم بقيادة الأمم المتحدة الأسلحة والمعدات التي تم التقاطها لإقامة الدليل على الاتهامات الموجهة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

(ب) في حوالي الساعة ٩/١٠، من صباح ١٣ آب/أغسطس، اكتشفت سفينة مشبوهة غير محددة الهوية على بعد ٨٠ كيلومتراً من شمال شرقي جزيرة اولونغ التابعة لجمهورية كوريا وكانت تبحر في الاتجاه الجنوبي الغربي نحو خط ساحل الجمهورية بسرعة تبلغ ٢٠ عقدة. وقد قامت سفينة بحرية تابعة لجمهورية كوريا بمطالبة السفينة المشبوهة بتحديد هويتها ومقصدها، وذلك لعلمها بالحادث الذي وقع في ٥ آب/أغسطس الذي اطلقت فيه النار على زورق دورية للشرطة البحرية لجمهورية كوريا من زورق مقتحم مدجج بالسلاح تابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولإدراكها أن سرعة ٢٠ عقدة أكبر من السرعة العادية. وعندما تم تجاهل كل الاستفسارات، أطلقت طلقة للانذار على بعد ١٠٠٠ متر من مقدمة السفينة المشبوهة. وهنا، ارتكبت السفينة المشبوهة عملاً عدائياً بإطلاق صلية نيران رشاش كثيفة نحو السفينة البحرية التابعة لجمهورية كوريا. وبعد ذلك، حاولت السفينة المشبوهة أن تهرب من مسرح الأحداث بسرعة ٤٠ عقدة، مما يفوق للغاية سرعة سفينة في حجمها. وردت السفينة البحرية التابعة لجمهورية كوريا بإرسال طائرة عمودية لتتبع السفينة الهاربة وتعرضت تلك الطائرة أيضاً لنيران كثيفة من رشاشات قواعدها قائمة بوضوح على ظهر السفينة. وقد ردت الطائرة العمودية بإطلاق النار دفاعا عن النفس وأغرقت السفينة المعادية. وكانت تلك السفينة المعادية، التي تحمل اسم شوايل ـ هون، مسلحة برشاشات ومزودة بأربع مراوح لعمليات السرعة العالية؛ ولكن لم تظهر بها أي معدات ضيد

أيا كانت. وكانت تحمل أيضاً أرباش طبع فريدة لتسهيل تغيير الاسم المطبوع على مقدمة السفينة بسرعة. ورغم مشاهدة ثلاث جثث على ظهر السفينة عند غرقها، فقد تعذر التقاطها بسبب النار والدخان. وقد كشف التفتيش الشامل للمنطقة عن مختلف المعدات التي تحملها السفينة، ولكن لم يظهر أي ناج. وكانت المعدات التي تم التقاطها خلال عملية البحث مشابهة للأشياء التي التقطت من تسللات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بحراً إلى جمهورية كوريا. وقد تم أيضاً التقاط قطعة جديدة من المعدات، هي "جهاز لنقل الأجسام تحت الماء" يعتقد أنه يستخدم في حمل المعدات والأشياء من، وإلى، خط الشاطىء. وبالإضافة إلى ذلك، التقطت مذكرة من السفينة الغارقة تقدم دليلاً لا يمكن دحضه يربط بين مهمة السفينة المعادية وتسلل المقتحمين المسلحين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى جمهورية كوريا. وكان نص العديد من فقراتها الأكثر صلة كما يلي "تعليمات لمكتب اتصال وونسان في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ من الرئيس القائد العظيم كيم ايل ـ سونغ ... رغم أن الأمر صعب يجب أن تواصل الكفاح وأن ترسل أكبر عدد ممكن من العملاء إلى كوريا الجنوبية..." وقد أظهرت نتيجة أحد التحقيقات التي أجراها فريق التحقيق المتعدد الجنسيات التابع لقيادة الأمم المتحدة أن السفينة المعادية كانت زورق تسلل مسلحاً عالي السرعة تابعاً لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مماثلاً للزورق الذي تعرض لنيران زورق دورية الشرطة البحرية التابع لجمهورية كوريا خلال محاولة التسلل التي قامت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٣ جنوبي كامبو (انظر الفقرة ٣ (أ) أعلاه). وقد دعت قيادة الأمم المتحدة لاجتماع الجلسة ٤٢١ للجنة الهدنة العسكرية، التي عقدت في ٢٣ آب/أغسطس، واتهمت جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني بارتكاب أعمال عدائية بإطلاق النار على سفينة بحرية تابعة لجمهورية كوريا، مما يمثل انتهاكاً خطيراً للفقرة ١٢ وروح اتفاق الهدنة.

(ج) وفي حوالي الساعة ٢١/٤٠، من يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، اخترق زورق تسلل مسلح تابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المياه الساحلية لجمهورية كوريا حتى نقطة تبعد حوالي نصف ميل من شاطىء تاديبو في جمهورية كوريا. وفي ذلك الوقت قام متسللان مسلحان من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالانزلاق من فوق جانب المركب إلى البحر، وسبحا إلى الشاطىء على بعد ٧٫٥ من الكيلومترات جنوب غربي بوسان. وقد بلغا الشاطىء حوالي الساعة ٢٢/٣٠، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر، وتم على الفور تقريباً، اكتشافهما وإلقاء القبض عليهما من جانب أفراد قوات الدفاع بجمهورية كوريا. وقد اكتشف الزورق المقتحم أيضاً في ضوء شهب أطلقت بالهاون. وفي حوالي الساعة ٢٣/٠٥ أطلقت سفينة مطاردة تابعة لأسطول جمهورية كوريا الشمالية طلقات تحذيرية على الزورق المقتحم. وقد رد هذا الزورق المقتحم على النيران بمثلها، وحاول الهرب بسرعة ٣٥ عقدة. وخلال هذه المطاردة الضارية حدث تصادم بين السفينتين، وغرق الزورق المقتحم في الحال تقريباً. ومن بين الأسلحة والمعدات التي تم جمعها من المتسللين المسلحين التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كان هناك: مسدسان رشاشان عيار ٧٫٦٢ من المليمترات طراز سكربيون ٦١ مصنوعان في تشيكوسلوفاكيا (الرقم المتسلسل ٣٦٤٨ جيه و ٣٨٥٧ جيه) ومسدس أوتوماتيكي طراز اونغ عيار ٢٥ مصنوع في بلجيكا ومزود بكاتم للصوت مصنوع في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (والرقم المتسلسل لهذا المسدس هو ٤٧٨٨٣٠ أي بفارق رقمين فقط عن مسدس مماثل يحمل الرقم المتسلسل ٤٧٨٨٣٢، كان قد تم ضبطه في محاولة التسلل التي قامت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالقرب من مونسان في ١٩ حزيران/يونيه: انظر الفقرة ٢ أعلاه)؛ وخمس قنابل يدوية مصنوعة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (تماثل في نوعها القنابل اليدوية التي ضبطت في التسلل قرب مونسان بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه)؛ وجهاز للمراقبة الليلية خاص بالجيش الشعبي الكوري (رقم متسلسل ٨٠٠٠١٥) وهو يحمل شعار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وعليه كتابة منقوشة نصها "جهاز توجيه ليلي ـ ٧٨"؛ وورقة اتصالات بالشفرة عليها الشعارات السياسية النموذجية لكوريا الشمالية. وكان قائد فريق الاقتحام، الذي ألقي القبض عليه، هو شون شانغ ـ نام، وعمره ٢٨ عاماً ويقيم في ٤٩، يونام ـ اوب، بيكام ـ غون يانغانغ ـ دو، بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. أما المقتحم الثاني، الذي ألقي القبض عليه، فهو لي سانغ ـ كيو. وقد اعترف شون بأنه قائد فريق الحراسة الثالث، التابع لمحطة الاتصال ٣١٣، الواقعة في وونسان، بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أحد أجزاء الإدارة السادسة للجنة المركزية لحزب العمال الكوري. وقال إنه قد تلقى أوامر من تشا هيونغ ـ كون، رئيس أركان محطة الاتصال ٣١٣، بالتسلل إلى تاديبو على الساحل الجنوبي بجمهورية كوريا بالقرب من ميناء بوسان في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وذكر أنه في حوالي الساعة ١٤/٠٠ من يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، غادرت السفينة الأم، محملة بزورق اقتحام مسلح وفريق تسلل مكون من خمسة أفراد، ميناء وونسان بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في مهمتها متجهة إلى جمهورية كوريا. ووصف شون السفينة الأم بأنها تبلغ ٣٠ متراً تقريباً في الطول ومزودة بأربعة محركات طراز "ناسيبو" مصنوعة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، قدرة كل منها ١ ٠٠٠ حصان. وصرح شون أن هذه المحركات تكسب السفينة الأم قدرة تبلغ ٤٥ عقدة. وبيّن أنها كانت مسلحة برشاشين مضادين للطائرات مزدوجيّ الماسورة عيار ١٤٫٥ من المليمترات، وبندقية عديمة الارتداد عيار ٨٢ ملليمتراً، وثلاث قاذفات صواريخ، ورشاشين ثقيلين، وبنادق أوتوماتيكية، وقنابل يدوية. وأوضح أن السفينة الأم قد أبحرت بطاقمها البالغ عدده ١٥ شخصاً بقيادة كيم تي ـ سام، إلى الشرق في بحر اليابان، ودارت حول منطقة صيد يابانية "مشتركة" اسمها "يامادو ـ تي"، وتقدمت بين جزيرة اليابان الرئيسية وجزيرة اوكي، ثم وصلت إلى موقع على بعد خمسة أميال تقريباً شمال شرقي جزيرة سوشيا اليابانية، في حوالي الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر. وذكر أنه في حوالي الساعة ١٧/٣٠ من ذلك اليوم، أطلق زروق الاقتحام المسلح من السفينة الأم وعلى متنه فريق التسلل المكون من خمسة أفراد. وقال إن وزن الزورق المقتحم كان خمسة أطنان تقريباً، وكان مزوداً بثلاثة محركات "طراز اولبس" كل منها قدرته ٢٦٠ حصاناً. وأشار إلى أن تلك المحركات تكسب الزورق المقتحم سرعة قصوى تتجاوز ٣٥ عقدة. وصرح بأن الزورق كان مسلحاً برشاش واحد، وقاذف صواريخ واحد، وقاذف صواريخ مضادة للدبابات. وبيّن أن الزورق المقتحم قد تقدم نحو الشمال الغربي لمسافة ٦١ كيلومتراً تقريباً، وأنه في حوالي الساعة ٢١/٤٠ من يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر وصل إلى نقطة تبعد حوالي ٨٠٠ متر عن شاطىء تاديبو، بوسان. وفي الجلسة ٤٢٣ التي عقدتها لجنة الهدنة العسكرية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر اتهمت قيادة الأمم المتحدة جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني

بارتكابه انتهاكات خطيرة للفقرتين ١٢ و١٥ من اتفاق الهدنة من خلال إتاحة تسلل سفينة تسلل مسلحة في المياه الساحلية لجمهورية كوريا وإنزال مقتحمين مسلحين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى شاطىء تاديبو. وقد عرضت قيادة الأمم المتحدة، تأييداً للاتهامات التي وجهتها، المعدات التي ضبطت، وأدارت شريطاً مسجلاً للمقابلة التي تمت مع قائد الفريق المقبوض عليه، شون شانغ ـ نام، التي اعترف فيها بدوره وبتجريم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٤ ـ حادث تفجير القنابل في رانغون

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، قام فريق إرهابي خاص من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بمحاولة اغتيال رئيس جمهورية كوريا، السيد تشون دو ـ هوان، وذلك عن طريق تفجير عبوة ناسفة شديدة الانفجار في ضريح الشهداء في رانغون. وعلى الرغم من أن الانفجار قد أخطأ هدفه المقصود، وهو الرئيس تشون، فقد قتل ١٧ شخصاً من مواطني جمهورية كوريا، بما فيهم أربعة من الوزراء، وأربعة من مواطني بورما، فضلاً عن إصابة العشرات من كلا البلدين نتيجة لهذا العمل المدبر من أعمال العنف.

وقد مارست جمهورية كوريا ضبط النفس في مواجهة تفجر مشاعر العداء نحو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كرد فعل لحادث التفجير الإرهابي الذي وقع في رانغون. وكان للموقف الرشيد المعتدل من جانب حكومة جمهورية كوريا أثره المفيد في منع حدوث أي تصعيد جديد للحالة المتأزمة بالفعل.

وفي الاجتماع ٤٢٢ للجنة الهدنة العسكرية، المعقود في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أثار كبير أعضاء الجيش الشعبي الكوري حادث تفجير القنابل في رانغون زاعماً فيما زعمه أن "الأذناب في كوريا الجنوبية قاموا بتلفيق موضوع انفجار رانغون في محاولة منهم للخروج من الأزمة". ورد كبير أعضاء قيادة الأمم المتحدة بأنه لا شك في أن المحاولة الواضحة التي جرت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لاغتيال رئيس جمهورية كوريا، السيد تشون، في رانغون، قد أدت إلى تصعيد حدة التوتر بدرجة كبيرة في شبه الجزيرة الكورية. وقال كذلك إن ثقل جميع الأدلة المتوفرة، المعززة جيداً بالوثائق في الصحف العالمية، تشير إلى تورط جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ونظراً إلى أن الحادث كان لا يزال رهن التحقيق من جانب حكومة بورما، فقد رفضت قيادة الأمم المتحدة المضي في مناقشته.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حكومة بورما أن حادث الانفجار قد ارتكبه مغاوير من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وأن رانغون قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وسحب اعترافها بهذه الدولة. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إلى المحاكمة في رانغون، اثنان من ضباط الجيش التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، اشتركا في حادث تفجير القنابل في رانغون. ووفقاً لاعترافات النقيب كانغ من ـ تشول، من جيش جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فقد قام ضابط من جيش تلك الدولة برتبة لواء، وهو كانغ تشانغ ـ سو، من مكتب الاستطلاع التابع لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بإصدار تعليماته بأن يقوم الضباط الثلاثة التابعون للجيش الشعبي الكوري (بما فيهم المتهمان) بقتل رئيس جمهورية كوريا، السيد تشون، خلال زيارته الرسمية لبورما في تشرين الأول/أكتوبر. والضباط الثلاثة الذين وقع عليهم الاختيار هم الرائد زن مو، قائد الفريق، والنقيبان كانغ من ـ تشول وكيم تشي ـ أوه، وكلهم أعضاء في وحدة الاستطلاع التابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومقرها في كيسونغ، في تلك الدولة. وقد تسلل المغاورون الثلاثة إلى داخل بورما، بصورة غير قانونية، من سفينة شحن تابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وذلك تقريباً في ٢٣ أيلول/سبتمبر وتمت مرافقتهم إلى منزل مستشار سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، السيد تشون تشانغ ـ هوي، في رانغون. واختبأ الإرهابيون الثلاثة في منزل المستشار، حيث تم تزويدهم بالمتفجرات التي طلبوها، ثم قاموا بوضع قنبلتين محشوتين بكريات معدنية، فضلاً عن قنبلة حارقة، في ضريح الشهداء في رانغون. وفي حوالي الساعة ١٠/٢٥ من يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام الإرهابيون الثلاثة بتشغيل جهاز للتحكم من بعد أدى إلى وقوع انفجار شامل في ضريح الشهداء.

وقد اشتملت المعدات التي تمت مصادرتها من هؤلاء الإرهابيين التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على مسدس آلي من طراز براوننغ، عيار ٢٥ر (رقمه المتسلسل ٤٥٩٧٧١) صنع في بلجيكا، مزود بكاتم للصوت. ومما يكشف عن حقيقة الأمور ملاحظة أن الرقم المتسلسل لهذا المسدس من طراز براوننغ لا يفرقه إلا عددان عن الرقم المتسلسل لمسدس آخر من طراز براوننغ مزود بكاتم للصوت، رقمه المتسلسل ٤٥٩٧٧٣، تمت مصادرته خلال عملية التسلل التي قامت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الفترة ٣ ـ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، إلى داخل جزيرة هينغان التابعة لجمهورية كوريا (تقرير قيادة الأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن، الوثيقة المؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨١ [*S/14499*]). ووفقاً لما ذكرته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، وهي وكالة دولية للشرطة الجنائية، فقد استوردت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، على الأقل، ٢٠٠ مسدس من طراز براوننغ و٠٠٠ ١٥ طلقة ذخيرة، وذلك خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٥. كما كان هناك تماثل بين قنبلة يدوية تم الاستيلاء عليها من الإرهابيين التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وبين عدد كبير من القنابل اليدوية التي صودرت من الأفراد المسلحين التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الذين تسللوا إلى داخل جمهورية كوريا. وكان الرقم المتسلسل المبين على ذراع الأمان لإحدى القنابل التي تم الاستيلاء عليها في رانغون هو ١٤ ـ ٦٩ ـ ١٠١ ويمثل الرقم الأخير ١٠١، مصدر القنبلة، وهو مصنع يقع في محافظة بيونغان الجنوبية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ومن الجدير بالملاحظة أن المعدات التي صودرت من الإرهابيين التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في رانغون تتشابه، أو تتماثل، بدرجة ملحوظة مع المعدات التي استخدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في محاولات التسلل المسلح السابقة إلى داخل جمهورية كوريا.

وفي الاجتماع ٤٢٣ للجنة الهدنة العسكرية، المعقود في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وجهت قيادة الأمم المتحدة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تهمة تصعيد حدة التوتر بشكل عنيف وتعريض الهدنة في كوريا للخطر من خلال محاولة اغتيال رئيس جمهورية كوريا، السيد تشون، في رانغون، والمذبحة التي ترتبت على ذلك، واستشهدت قيادة الأمم المتحدة، في معرض توجيهها لهذا الاتهام، ببيان تتابع الأحداث الذي قدمته حكومة بورما، كما قامت بتغطية المحاكمة العلنية للإرهابيين التابعين لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وفي الختام، دعت قيادة الأمم المتحدة جمهورية

كوريا الديمقراطية الشعبية إلى أن توقف أعمال الإرهاب والعنف المستمرة التي توجهها ضد جمهورية كوريا، وأن تستجيب إلى العديد من المقترحات البنّاءة التي قدمتها قيادة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة في محاولة لتخفيف حدة التوترات، ولفتح الطريق أمام الحوار والسلم.

٥ ـ مبادرات قيادة الأمم المتحدة

قامت قيادة الأمم المتحدة خلال الفترة التي يشملها التقرير باتخاذ مبادرات بنّاءة لخفض حدة التوترات السائدة في شبة الجزيرة الكورية، والتي تعزى إلى الأعمال العدائية المنظمة والمستمرة التي توجهها الجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية ضد قيادة الأمم المتحدة وجمهورية كوريا. وقد أعادت قيادة الأمم المتحدة عرض مبادراتها السابقة الرامية إلى تخفيف حدة التوتر، وقدمت مقترحات جديدة من شأنها أن تعمل بالتأكيد على تخفيف حدة التوتر إذا ما ووفق عليها من جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني.

(أ) الإخطار المتبادل بالتمرينات التدريبية العسكرية الرئيسية

مافتئت قيادة الأمم المتحدة تلتمس استجابة بناءة من الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني للاقتراح المقدم من قيادة الأمم المتحدة بشأن الإخطار المسبق المتبادل بالتمرينات التدريبية العسكرية الرئيسية، وذلك درءاً لأي سوء تقدير محتمل أو أي توتر لا داعٍ له. ولا تعتبر التمرينات التدريبية العسكرية في حد ذاتها انتهاكات لاتفاق الهدنة؛ إلا أن الأنشطة والتحركات العسكرية السرية يمكن أن تؤدي إلى حدوث سوء تقدير. وقد دعت قيادة الأمم المتحدة لعقد الاجتماع ٤١٧ للجنة الهدنة العسكرية، في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٣، لغرض واحد هو التفاوض بشأن موضوع الإخطار المتبادل بالتمرينات. إلا أن جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني لم يبد استجابة إيجابية لهذا الاقتراح الرامي إلى تخفيف حدة التوتر. وقد قامت قيادة الأمم المتحدة، إظهاراً منها لحسن نيتها، بإخطار جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر (قبل التصريح العلني) بأنه سيجري القيام بتمرينات "تيم سبيريت ٨٤" التدريبية في الفترة من أوائل شباط/فبراير إلى منتصف نيسان/أبريل ١٩٨٤.

(ب) دعوة لحضور تمرينات "تيم سبيريت ٨٣"

قامت قيادة الأمم المتحدة، في الاجتماع ٤١٦ للجنة الهدنة العسكرية المعقودة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٣، وفي مواجهة استمرار الشجب الحاد لتمرينات "تيم سبيريت ٨٣"، بدعوة الأعضاء الخمسة التابعين لجانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني في لجنة الهدنة العسكرية (واحد من الصين وأربعة من كوريا الشمالية) برفقة الأعضاء الأربعة الرئيسيين في لجنة الدول المحايدة للاشراف على الهدنة، للقدوم إلى الجنوب والتأكد من الطابع غير الاستفزازي لتمرينات "تيم سبيريت ٨٣". إلا أن المسؤولين في كوريا الشمالية قابلوا الدعوة المقدمة من قيادة الأمم المتحدة بخطبة هجومية دعائية ملتوية تصف التمرينات بأنها تهدف إلى غزو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

(ج) دور لجنة الدول المحايدة للاشراف على الهدنة في المنطقة المجردة من السلاح

اقترحت قيادة الأمم المتحدة، في الاجتماع ٤١٨ للجنة الهدنة العسكرية المعقود في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٣، أن تفوض لجنة الهدنة العسكرية لجنة الدول المحايدة للاشراف على الهدنة ـ وهي طرف ثالث محايد في اتفاق الهدنة الكوري ـ في تحمّل مسؤولية التفتيش النزيه للمنطقة المجردة من السلاح، أو تفتيش جزء منها كبداية، وتقديم التقارير إلى لجنة الهدنة العسكرية عما تكتشفه اللجنة، بدقة، في المنطقة المجردة من السلاح. أما الهدف النهائي لهذا الاقتراح المقدم من قيادة الأمم المتحدة فهو إعادة المنطقة المجردة من السلاح إلى وضعها المقصود كمنطقة عازلة حقيقية. ومن شأن هذا أن يتحقق بإخلاء تلك المنطقة من القوات العسكرية ومن التحصينات والأسلحة غير المشروعة، وذلك لمنع حدوث أية مواجهة غير مقصودة بين القوات المسلحة التابعة للطرفين. وقد رد ممثل الجيش الشعبي الكوري بقوله "إننا لا نحترم غزو الجنوب، كما إننا قد أوضحنا موقفنا بالفعل منذ وقت طويل"، ولكنه لم يتطرق إلى الموضوع. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، حثّت قيادة الأمم المتحدة، مرة أخرى، القائد العسكري للجيش الشعبي الكوري على قبول مبادرة قيادة الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة المنطقة المجردة من السلاح لتكون منطقة عازلة حقيقية، كما هو المقصود. ولم يستجب المسؤولون في كوريا الشمالية بعد لهذا الاقتراح المقدم من قيادة الأمم المتحدة، الذي يهدف إلى تخفيف حدة التوترات في المنطقة المجردة من السلاح.

٦ ـ أنماط سلوك جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني في لجنة الهدنة العسكرية

أظهر جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني عدم استعداده للتعاون على تمكين لجنة الهدنة العسكرية من تنفيذ المهمة الموكولة إليها. فقد رفض هذا الجانب، على نحو لم يتغير، أن يشترك في التحقيق في أية انتهاكات لاتفاق الهدنة كما أظهر عدم الاهتمام بشكل مطلق في إجراء أية مناقشة بنّاءة للتدابير الكفيلة بتخفيف حدة التوترات. ومافتىء جانب الجيش الشعبي الكوري/متطوعي الشعب الصيني يتنصل من أية مسؤولية عن هذه الانتهاكات الخطيرة ـ وهي الأعمال العدائية المستمرة الموجهة ضد قيادة الأمم المتحدة وجمهورية كوريا ـ حتى عند مواجهته بالأدلة القاطعة التي تثبت عكس ذلك. وبدلاً من هذا، يرفض تلك الأدلة بوصفها "تلفيقات"، ويواصل إساءة استخدامه لمنبر لجنة الهدنة العسكرية في ممارسة هجماته الدعائية، ساعياً إلى إلقاء عبء المسؤولية عن التوترات التي تشهدها كوريا على عاتق قيادة الأمم المتحدة وجمهورية كوريا.

الوثيقة S/16695 *

رسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤]

لقد حذرت في رسائل سابقة عديدة كان آخرها رسالتي الموجهة إليكم بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ [S/16598] من وجود مخطط اسرائيلي مبيّت يهدف إلى تدمير الأماكن الدينية الاسلامية والمسيحية والمعالم التاريخية العريقة في مدينة القدس. ويتمثل هذا المخطط بشكل أساسي في قيام السلطات الاسرائيلية المحتلة بأعمال الحفر تحت الجدار الغربي للحرم الشريف في القدس المحتلة. والذريعة التي تسوقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية دائماً، إياها: البحث عن آثار الهيكل القديم. غير أن الهدف المقصود من وراء أعمال الحفر هذه هو العمل على زعزعة الأساسات الأرضية للمباني الدينية الاسلامية، وكذلك الآثار التاريخية العريقة في المدينة المقدسة حتى تسقط هذه المباني. وتلجأ اسرائيل لهذا الأسلوب اعتقاداً منها أنه قد يعفيها من المسؤولية السياسية والأخلاقية في حال تضرر وسقوط هذه الرموز الدينية المقدسة وهذه الآثار العريقة التي يتمثل فيها تاريخ ملايين المسلمين والعرب. وإذا ما سقطت هذه المباني، لا سمح الله، فإن اسرائيل تعتقد أن هدفها الأساسي قد تحقق وهو إنهاء الطابع العالمي الديني الاسلامي والمسيحي للمدينة، وكذلك شطب الوجه التاريخي العربي للمدينة المقدسة.

وكمثال جديد على ذلك أرفق تالياً المعلومات التي أعدها القسم الفني في وزارة الشؤون والمقدسات الاسلامية الأردنية حول الأخطار التي تهدد المدرسة المنجكية، إحدى المدارس الاسلامية العريقة في القدس، من جراء الحفريات التي تباشرها أجهزة السلطة المحتلة تحت الجدار الغربي للحرم الشريف.

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد من جديد على أن الأعمال الاسرائيلية هذه في مدينة القدس المحتلة تأتي انتهاكاً للقوانين الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري إضافة إلى أنها تكشف حقيقة نوايا اسرائيل تجاه الأماكن الدينية والتاريخية، الاسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، ملفتاً النظر إلى أن مثل هذه الأعمال، إلى جانب تأثيراتها السياسية السلبية على السلم والاستقرار في المنطقة، تكشف عن سطحية السند الأخلاقي لممارسات سلطات الاحتلال.

أتشرف بأن أطلب منكم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله صلاح
الممثل الدائم للأردن
لدى الأمم المتحدة

المرفق

المعلومات التي أعدها القسم الفني في وزارة الشؤون والمقدسات الاسلامية الأردنية، بناءً على طلب إدارة الأوقاف، بشأن المدرسة المنجكية

إشارة إلى تكليفكم الشفوي بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ بشأن مبنى المدرسة المنجكية المشار إليه أعلاه أرجو أن أوضح ما يلي:

تقع المدرسة المنجكية على يمين الجدار من الحرم الشريف غرباً باتجاه البلدة القديمة من باب الناظر (الحبس) يجاورها غرباً المدرسة الحسنية سنة ٨٣٧ هـ. ويقابلها الزاوية الوفائية وهي سكن إدارة الأوقاف العامة الآن، وكانت في السابق مقر المجلس الاسلامي الأعلى.

أنشأ هذه المدرسة أحد مماليك الناصر محمد بن قلاوون والمسمى سيف الدين منجك والذي أصبح نائباً للشام، وكان لهذا حياة حافلة من الناحية الادارية والسياسية والعلمية.

يعود إنشاء هذه المدرسة إلى القرن الثامن الهجري، وبالتحديد ما بين سنة ٧٤١ هـ ولغاية سنة ٧٦٢ هـ، ولقد أوقف عليها الكثير من المنشآت داخل القدس وخارجها ولقد تولى تدريس العلوم الدينية بها نفر من كبار العلماء وشيوخ البلاد وكانت ذات أهمية كبيرة.

ومع استمرار الحفريات التي تقوم بها وزارة الأديان الاسرائيلية في الجهة الغربية من سور الحرم الشريف أسفل المباني الاسلامية العديدة المحيطة بالحرم الشريف والتي تمثل وجه مدينة القدس الاسلامي والحضارة عبر تاريخ طويل، يضاف كارثة أخرى إلى الكوارث العديدة التي خلفتها هذه الحفريات اللامسؤولة متمثلة هذه المرة بالمدرسة المنجكية، وهي بهذا تلحق بركاب المدرسة العثمانية والمدرسة الجوهرية ورباط الكرد وغيرهم. حيث إنه منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات يقوم قسم الهندسة في دائرة الأوقاف بمراقبة شقوق طويلة كانت بسيطة جداً تسير موازية لجدران الحرم وتزداد هذه الشقوق مع الوقت، ولقد جاء تأثيرها على جميع العناصر المعمارية والانشائية التي تمر بها والتي تمثل أقواساً وعقوداً. وكذلك كان التأثير أيضاً مباشراً على الجدران المتعامدة مع اتجاه هذه الشقوق.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/395-S/16695.

وتحليل ذلك عملياً كما يلي: حصول هبوط في الجزء الغربي من البناء الذي يقع غرب جدران الحرم نتيجة تفريغ التربة واهتزازها بسبب الحفريات السفلية مع بقاء الجزء الشرقي من البناء ثابتاً والمتصل بالجزء الذي يعلو الأروقة المحيطة بالحرم الشريف وجدار الحرم نفسه، كان السبب في حصول الشقوق الطولية الموازية لجدران الحرم الشريف من الجنوب إلى الشمال.

كذلك فإن الشقوق القطرية للجدران المتعامدة مع جدار الحرم الشريف تؤكد أيضاً حصول هبوط بالجزء الغربي من البناء مع ثبات الجزء الشرقي منه.

جميع الشقوق الطولية تقع تماماً مع نهاية عرض جدار الحرم الشريف غرباً وهذا يعني أن هبوط الجزء الغربي من البناء أثر على التكوين الانشائي للعقود المتصلة من الغرب إلى الشرق، وأخل بالاتزان الانشائي للبناء، بحيث نتج عن ذلك الشقوق الطولية.

يعود عدم ازدياد حجم الشقوق، إلى نفس الحجم الذي وصلت إليه الشقوق في العمارات التي كانت ضحية الحفريات سابقاً خلال نفس المدة، إلى أعمال الترميمات الجارية لهذا البناء منذ ما يزيد عن أربعة سنوات من الداخل والخارج. ولقد اشتملت أعمال الترميم في الداخل على القصارة والكحلة ومن الخارج ترميم الواجهات وكحيتها والأسطح، وعمل مدات مسلحة، مع جسور تقوية. ولولا هذه الأعمال جميعها لكانت الشقوق أكبر، ولكانت الكارثة بكل معانيها.

إن هذا الوضع على ما هو فيه هو نذير بالخطورة القادمة مع مرور الزمن واختلاف الفصول وخلاف ذلك من مؤثرات الجو، حيث إن جميع ما تم تنفيذه من أعمال ترميمية وصيانة عادية لا يمكن أن يوقف السبب الرئيسي للتصدعات الناتجة عن هبوط جزء من البناء نتيجة إزاحة التربة أسفل أساسات البناء بسبب الحفريات المستمرة، وفي كل الاتجاهات والجارية من قبل وزارة الأديان الاسرائيلية.

لقد تمت كتابة عدة كتب استنكار إلى بلدية القدس لما يحصل لهذا العقار من ضرر نتيجة الحفريات، وطلب فيها وضع حد للحفريات وإزالة أسباب الضرر، وكانت على النحو التالي:

كتاب رقم م ١ ق/٢٥٦/٨٢/٤١١ تاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ موجّه إلى رئيس البلدية؛

كتاب رقم م ١ ق/٥٢١/٨٢/٤١١ تاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٣ موجّه إلى رئيس البلدية؛

محضر الاجتماع مع ممثل المكتب الاستشاري المكلف من قبل البلدية بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ والذي جرى بطلب من البلدية؛

تقرير اللجنة الهندسية المؤرخ في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بخصوص الرد على كتاب مستشار رئيس البلدية لشؤون شرقي القدس المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤؛

قرار مجلس الأوقاف بالموافقة للبلدية القيام بدعم البناء وذلك بالجلسة رقم (١) قرار رقم (٢٢) تاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٨٤ والذي تم إعلام البلدية بفحواه بالكتاب الموجّه إلى مستشار رئيس البلدية لشؤون شرقي القدس رقم م ١ ق/٦٩/٨٢/٤١١ تاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤؛

بعد أن باشرت البلدية بدعم أساسات البناء على منسوب منخفض يقع ضمن منسوب النفق الذي قامت بحفره وزارة الأديان وفي تمام الساعة الثانية والنصف من يوم الاثنين الموافق ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ حصل انهيار للدرجات الثلاث الأولى من البناء (انظر الرسمين ١ و٢) حيث هبطت هذه الدرجات إلى عمق ثلاثة أمتار تقريباً وأوجدت فجوة أبعادها ١ر٥ × ١ر٥ متر وتعلو هذه الفجوة تماماً موقع النفق السفلي، وعليه حصل اجتماع مع المسؤولين في البلدية ووزارة الأديان والأوقاف حيث تم بحث الأمر وذلك بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ الساعة ٧/٣٠ صباحاً وجرى التأكيد بأن المرحلة أصبحت حرجة ولا بد من أخذ الأمر بجدية أكثر خوفاً من انهيار البناء.

الرسم ١ ـ موقع الانهيار. مسقط أفقي للطابق الأرضي

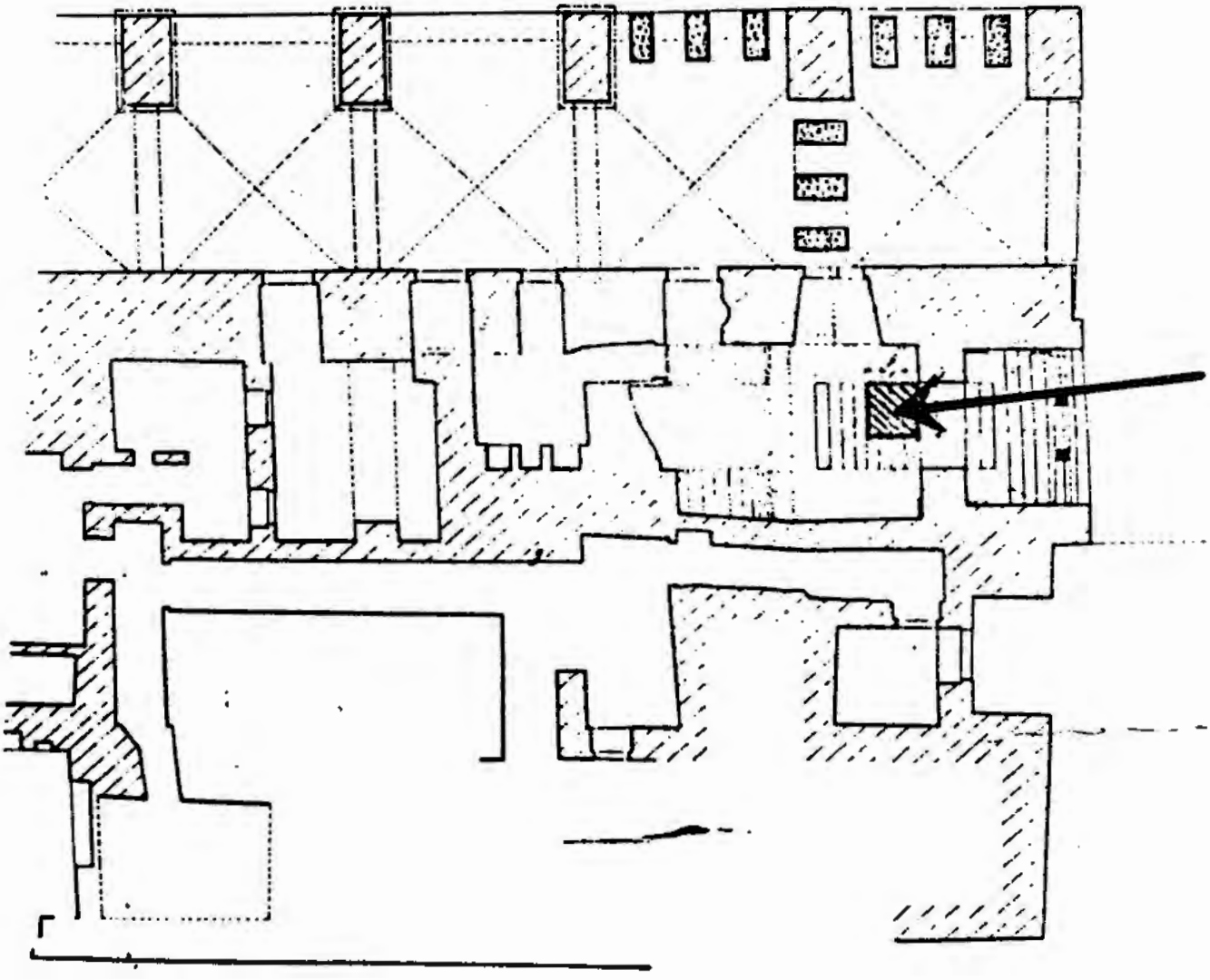

الرسم ٢ ـ موقع الانهيار

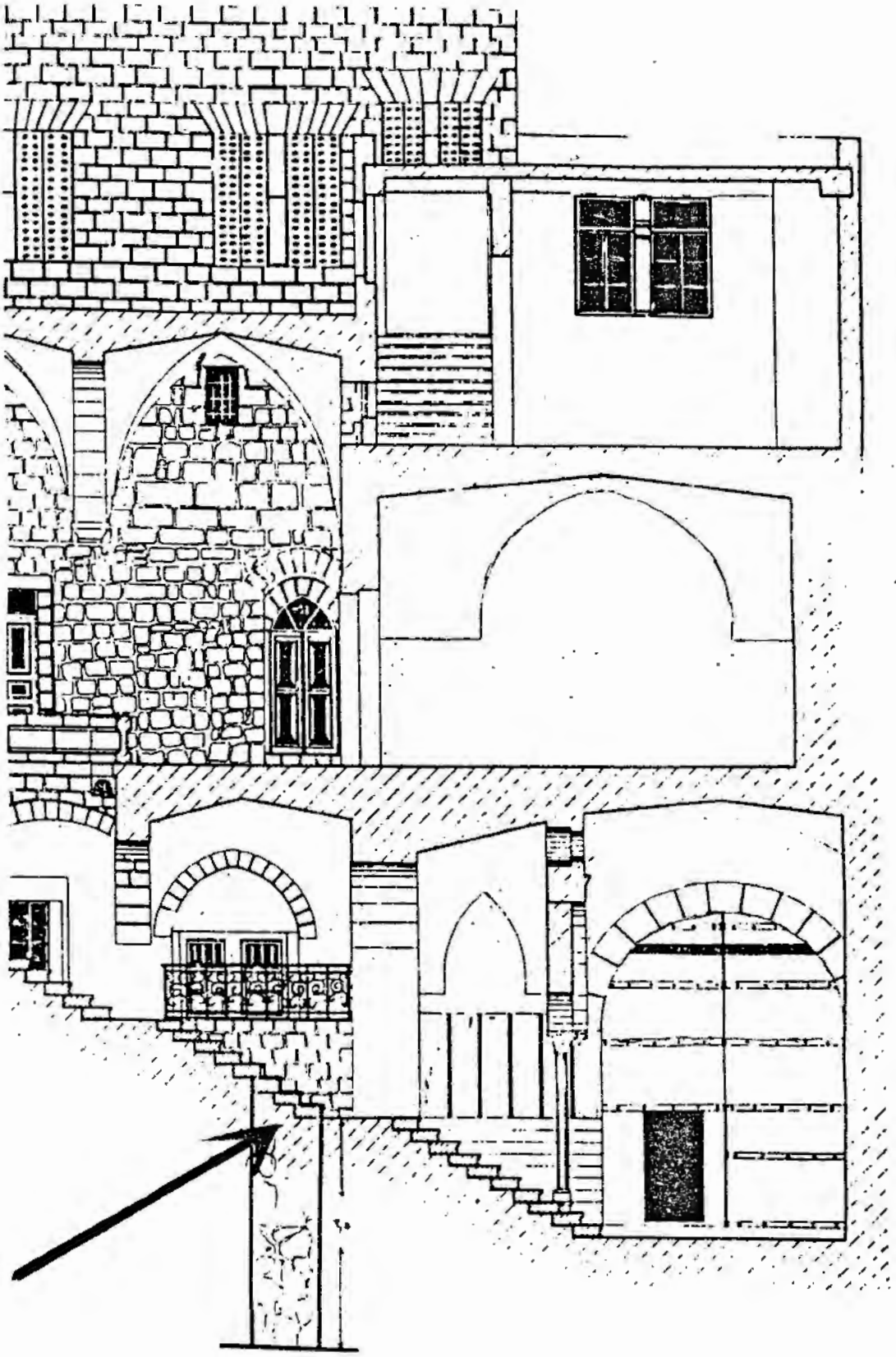

الوثيقة S/16697 *

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يشرفني أن أحيل لكم صوراً من بعض الوثائق التي تكشف طبيعة المنظمات المضادة للثورة والقائمة في باكستان، إلى جانب العدد الذي نشر تلك الوثائق من صحيفة "كابول نيو تايمز".

وهذه الوثائق، التي أزيح عنها النقاب في مؤتمر صحفي أمام الصحفيين المحليين والأجانب والملحقين الصحفيين بالبعثات الدبلوماسية في كابول، تشهد بقوة على أن امبريالية الولايات المتحدة وهيمنة الصين وحلفائهما الرجعيين في المنطقة وراء الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة، بالاضافة إلى الوثائق المذكورة المرفقة بها [٣]، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/396-S/16697.

الوثيقة S/16701 *

رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أوجّه انتباهكم إلى انتهاكين خطيرين للغاية للمجال الجوي لباكستان وأراضيها بواسطة طائرات عسكرية أفغانية وقعا في ١٣ و١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وفيما يلي تفاصيل هذين الانتهاكين:

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/405-S/16701.

١ ـ في الساعة ٩/٤٥ (بتوقيت باكستان) من يوم ١٣ آب/أغسطس، انتهكت ثلاث طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان في منطقة وكالة كورام. وقد ألقت الطائرات، التي توغلت لمسافة ٢٠ كيلومتراً داخل باكستان وظلت في المجال الجوي لباكستان لمدة ١٥ دقيقة، بقنابل وصواريخ على كوم اليزاي بالقرب من قرية ناستيكوت، التي تقع على بعد ١٠ كيلومترات تقريباً جنوب غربي باراشينار. وقد قتلت القنابل والصواريخ التي ألقت بها الطائرات المتوغلة رجلاً واحداً، وجرحت خمس نساء، ودمرت منزلاً واحداً، وألحقت أضراراً بعشرة منازل أخرى. وقتلت أيضاً ثلاثة وعشرين رأساً من الماشية. وهناك إحدى وعشرون حفرة كبيرة تشهد على كثافة القصف؛

٢ ـ في الساعة ١٠/٠٠، من يوم ١٤ آب/أغسطس، اقتربت طائرتان أفغانيتان من المجال الجوي الباكستاني على بعد ١٢ كيلومتراً شمال غربي باراشينار في منطقة بيوار ـ كوتال. وقد توغلت إحدى الطائرتين في المجال الجوي الباكستاني عند نقطة حدود تيري مانغال بالقرب من علي مانغال وألقت بقنبلتين مما أدى إلى قتل ١٣ شخصاً وجرح ٥ أشخاص، ثلاثة منهم إصابتهم خطيرة.

إن حكومة باكستان تنظر بجدّية بالغة إلى هذه الانتهاكات الخطيرة للمجال الجوي الباكستاني والقصف الوحشي لأراضي باكستان وتحذّر من النتائج الخطيرة الملازمة لهذه الانتهاكات والتي ستكون سلطات كابول وحدها هي المسؤولة عنها.

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16702 *

رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أود أن أشير لكم إلى الرسالة التي وجهها المندوب الاسرائيلي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ [٥] المتضمنة رده على رسالتكم المؤرخة في ١٥ آذار/مارس. وأتشرف بناءً على تعليمات من حكومتي أن أبيّن لكم التالي:

إن التصريحات التي أشار إليها المندوب الاسرائيلي في رسالته إليكم لم تشر إلى قرار الجمعية العامة ٩/٣٨ الصادر في ١٠

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/406-S/16702.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ الذي طالب اسرائيل بسحب تهديدها بتكرار الهجوم على المنشآت النووية العراقية وغيرها. كما تلاحظون أن تلك التصريحات لم تصدر من نفس الجهة التي أصدرت التهديد أصلاً، بل كانت من غير تلك الجهة وتحدثت عن عموميات في حين كان التهديد الاسرائيلي محدداً ضد العراق.

إن الادعاء الذي أورده ممثل اسرائيل عن لسان مدير عام هيئة الطاقة الذرية الاسرائيلية بأن ليس لدى اسرائيل أية سياسة لمهاجمة المنشآت النووية وليس لديها أية نية لمهاجمة المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية في أي مكان، ما هو إلاّ ادعاء بعيد عن الحقيقة ولا ينطلي على المجتمع الدولي، حيث إن اسرائيل قامت بالفعل بالهجوم على المنشآت النووية العراقية السلمية الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي أدانته الأمم المتحدة.

يضاف إلى ما تقدم أن التصريحات التي أوردها ممثل اسرائيل لم تشر إلى أنظمة الرقابة الدولية بل تركت تعريف المنشأة السلمية للقرار الاسرائيلي وأهدافه العدوانية، ولابد لي أن أنقل إليكم أدناه التصريح الذي أدلى به وزير التطوير العلمي الاسرائيلي في شهر آب/أغسطس ١٩٨٣ ونشرته مجلة *Nucleonics Week* الأمريكية في عددها ٣٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٥ الذي قال فيه:

" طالما لا يوجد اتفاق يحول الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، تضطر اسرائيل إلى تخريب أي مشروع عربي حينما يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن النية تتجه إلى إنتاج أسلحة نووية. وقد نجحت اسرائيل في تخريب العديد من هذه البرامج خلال السنوات العشرين الماضية ونعتقد أن من الممكن منع دخول الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط في المستقبل".

ومن هذه التصريحات يتبيّن لكم أن اسرائيل ما زالت مصممة على ضرب المفاعلات النووية، بقرار منها حول طبيعة تلك المفاعلات، ودون الرجوع إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو نظام الرقابة أو القانون الدولي أو الاتفاقيات ذات العلاقة. ومن البديهي أن المسؤولية تقع على الأمم المتحدة في أن تبذل قصارى جهدها لمنع النظام العدواني الصهيوني من تنفيذ سياسته هذه التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

أرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض م. س. القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16703

رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ليسوتو

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرفق نص رسالة بعثت بها حكومة ليسوتو إلى حكومة جمهورية جنوب افريقيا في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ رداً على اقتراح حكومة جنوب افريقيا بأن تدخل ليسوتو في حلف عدم اعتداء معها.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ت. ماكيكا
الممثل الدائم لليسوتو
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الرسالة المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ من حكومة ليسوتو إلى حكومة جمهورية جنوب افريقيا

تشير ليسوتو إلى اقتراح جنوب افريقيا المتعلق بإبرام حلف عدم اعتداء بين البلدين، ويشرفها أن تبلغ حكومة جنوب افريقيا أنه بعد إجراء مشاورات مستفيضة في الداخل والخارج، يبدو أن موقفي ليسوتو وجنوب افريقيا مازالا متباعدين.

ومع ذلك تؤكد حكومة ليسوتو من جديد أنها مستعدة وتريد أن تتقيد وتلتزم بالمبادىء المعلنة أدناه :

- مبادىء تساوي جميع الدول في السيادة وحرمة الأراضي ؛
- التزام كل دولة بأن تحول دون استخدام أراضيها لارتكاب أفعال تمس السلامة الاقليمية للدول الأخرى وأمنها واستقلالها ؛
- مبادىء التعايش السلمي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية باعتبارها الطريقة الوحيدة المتحضرة المقبولة في مجال تسيير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف .

وعملاً بهذه المبادىء ، احترمت حكومة ليسوتو في الماضي وستظل تحترم سيادة الدول الأخرى وسلامتها الاقليمية واستقلالها ، ومن ثم فقد امتنعت وستظل تمتنع عن التدخل مباشرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وستواصل حكومة ليسوتو احترام الاتفاقات والاتفاقيات والترتيبات الثنائية و/أو متعددة الأطراف ، والالتزامات المترتبة عليها ، مع البلدان والمؤسسات والمنظمات الأخرى .

وستقوم بتسهيل التنفيذ السلس الفعّال لهذه الالتزامات ، مادام كان ذلك في دائرة اختصاصها ونطاقها وولايتها ، وذلك بتقديم ما قد يكون مناسباً ومتوقعاً من الدول الأخرى من مساعدة .

وستواصل الحكومة بذل جهد حقيقي للعمل بالوسائل السلمية على حل أي خلافات ومنازعات قد تنشب بين ليسوتو وأي دولة أخرى مما قد يعرض السلم والأمن للخطر . وستواصل أيضاً اتخاذ ما قد يكون ضرورياً من خطوات للحيلولة دون استخدام أرضها أو مجالها الجوي ، بأي طريقة ، ومن جانب أي دولة أو حكومة أو منظمة أو شخص ، بهدف ارتكاب أي فعل يمس سلامة أي دولة أخرى وسيادتها وسلامتها الاقليمية واستقلالها .

وستواصل الحكومة أيضاً غرس وتشجيع التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مع الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى رفاه شعب ليسوتو وشعوب البلدان الأخرى ، وإيلاء رعايا الدول الأخرى معاملة عادلة ومنصفة وانسانية .

وستواصل الحكومة تقديم ما قد يكون مناسباً من هذه المساعدات الأخرى إلى أي بلد آخر ، في المسائل المتعلقة بالأمن وحفظ القانون والنظام .

وستواصل الحكومة السماح دون تأخير بالمرور العابر للأشخاص والبضائع إلى وجهتها في البلدان الأخرى ، وتسهيل ذلك . وسيتم إيلاء الأولوية في هذا المرور العابر للبضائع التي توجه إلى الاستهلاك الانساني الأساسي والاستعمال الطبي والاستخدام التعليمي وحفظ القانون والنظام .

وستواصل الحكومة التعاون مع البلدان الأخرى في اتخاذ خطوات تؤمن حفر الحدود المشتركة على نحو فعّال وإدارة مواقع الحدود بشكل فعّال وإنساني .

وستجرى متابعة ما ذكر أعلاه لأغراض في جملتها منع المرور العابر غير القانوني من إقليم ليسوتو أو خلاله ، ومنع العبور من مواقع دخول غير مسموح بها ، ومنع وقمع التهريب وممارسة تجارة غير مشروعة ، ومنع نقل الأشخاص والمواد والمعدات والأجهزة والسلع الأخرى بهدف ارتكاب فعل يمس أمن ليسوتو والدول الأخرى أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية واقتصادها .

الوثيقة S/16705 *

رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يشرفني أن أحيل لكم نص بيان، أصدرته وكالة "تاس" في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤.

وأرجو منكم أن تعملوا على تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ر. أوفينيكوف
الممثل الدائم بالنيابة
للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان من وكالة "تاس"

أبقت شركات الاذاعة الأمريكية، التي سجلت أخيراً أحدث خطب الحملة الانتخابية لرونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة، على شريط تسجيل، بعض العبارات التي قالها الرئيس قبل قراءة نص خطابه والتي لم تكن يقصد اذاعتها على الجمهور.

وكما أصبح معروفاً، كانت ملاحظات السيد ريغان، كلمة كلمة، كما يلي:

" أيها المواطنون الأمريكيون: يسرني أن أبلغكم أنني وقّعت اليوم قانوناً سيجعل روسيا طريدة العدالة إلى الأبد. سنبدأ القصف بعد خمس دقائق".

وتجرى المحاولات الآن في البيت الأبيض لجعل الأمر يبدو كما لو أن رئيس الإدارة الأمريكية لم يفعل شيئاً سوى ترديد " نكتة" .

وفي الواقع، لم يوقع الرئيس ريغان على قانون كهذا، ولم يصدر أي أمر بالقصف هذه المرة. ومع ذلك، ليس من قبيل المصادفة أن تتلقى كل من الولايات المتحدة وبلدان أخرى عبارات الرئيس ببالغ القلق.

ويبين هذا الحدث، بدقة تامة، ذات المواقف التي صيغت رسمياً من قبل في نداءات لشن "حملة صليبية"، وفي نظريات الحرب النووية المحدودة والمطولة، وفي الخطط العسكرية والسياسية التي تستهدف اكساب الولايات المتحدة مركزاً مسيطراً في العالم، وتفضل إدارة الولايات المتحدة ألا تقول شيئاً حول كل هذا الآن، ولكن أفعالها العملية تتحدث عن نفسها.

إنها تكشف تعزيز الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية، وتنتج نوعاً جديداً من الأسلحة: هو الأسلحة الهجومية في الفضاء الخارجي.

إنها تستخدم كل وسيلة ممكنة، بما في ذلك سياسة الإرهاب الرسمي والاستخدام المباشر للقوة العسكرية ضد البلدان المستقلة التي لا تلائم سياساتها الداخلية والخارجية في واشنطن.

وفي الوقت نفسه، تعوق الولايات المتحدة عملية الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها وسائر المفاوضات التي تستهدف وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح.

ولقد اتضح مرة أخرى عدم رغبة الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات ما في سبيل السلم وتعزيز الأمن الدولي، برفضها إبرام اتفاق يستهدف منع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي.

وتتعارض سياسة الإدارة الحالية للولايات المتحدة مع المصالح الحيوية لشعوب العالم. إن مصيرها الفشل لكنها في غاية الخطورة. ويجب لذلك على كل من يحب السلم أن يأخذ حذره تماماً.

وليس لأي شخص أن ينخدع بأي عبارات بلاغية تتصنع حب السلم، يلجأون في واشنطن إلى ترديدها من وقت لآخر لأغراض الحملات الانتخابية. ومن الواضح أن هذه العبارات البلاغية لا تنسجم مع الوقائع. وإذا كان لدى أي شخص أي شكوك في هذا الصدد، فإن ما باح به الرئيس ريغان أخيراً يجب أن يفتح عينيه.

وقد أذن لوكالة "تاس" أن تقول إن الاتحاد السوفياتي يشجب هذا الهجوم من جانب رئيس الولايات المتحدة، وهو عمل عدائي ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وخطير بالنسبة لقضية السلم، بشكل لم يسبق له مثيل.

ولا يتفق هذا التصرف مع الدرجة العالية من المسؤولية التي يتحملها قادة الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إزاء مصير شعوبهم وإزاء مصير الانسانية.

وعلى أساس تلك المسؤولية، مافتىء الاتحاد السوفياتي يعمل، وسيظل يعمل، كل ما في وسعه لحماية السلم على الأرض. وتنتظر شعوب العالم من قادة الولايات المتحدة أيضاً، في نهاية الأمر، أن يتصرفوا في ظل إدراكهم لمسؤولياتهم.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/409-S/16705.

الوثيقة S/16706 *

رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أود أن أوجّه انتباهكم بصفة عاجلة إلى جريمة أخرى اقترفتها منظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية ضد مدنيين في اسرائيل وكانت تهدف إلى التسبب في القتل والدمار بدون تمييز.

في حوالي الساعة ٩/١٥، بالتوقيت المحلي، من يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤، تم اكتشاف جهاز متفجر مخبأ في سيارة في قطاع شديد الاكتظاظ من المركز التجاري في القدس الذي يعج بالمدنيين. ولو كانت القنبلة قد انفجرت، لأدى ذلك إلى إلحاق أضرار فادحة بالأرواح البشرية والممتلكات. وقد أمكن فقط تجنب هذه الكارثة الكبرى بمعجزة إلهية من جراء تيقظ المدنيين في آخر لحظة عندما تمكّن خبراء الألغام التابعين للشرطة من تحييد السيارة المنصوب فيها الشرك قبل دقائق من الموعد المحدد لانفجاره.

وتتضح أيضاً وحشية هذه الجريمة من نوع القنبلة المكتشفة، وهي تتكون من ١٢ من ألواح التدمير ملفوفة في ١١ من أصابع مادة تي. إن. تي. ومحاطة بمسامير ترمي إلى إحداث أقصى خسارة في الأرواح وتقطيع الأوصال.

وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ أعلن أبو موسى، من "جماعة أبو موسى" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، المسؤولية عن وضع قنبلة السيارة. وهذا التفاخر بالمسؤولية عن محاولة ارتكاب جريمة بمثل هذه القسوة يمثل دليلاً آخر، إذا كانت ما زالت هناك حاجة إلى مثل هذا الدليل، على الطابع الاجرامي لمنظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية ككل، بغض النظر عن "أجنحتها" التي تشترك في عمل وحشي معين. إن الهجمات الوحشية من هذا النوع سواء تكللت بالنجاح أم لا، موجهة عمداً وبدون تمييز إلى المدنيين الأبرياء، ويتعين بالتأكيد أن تبدد الأوهام لدى جميع من عساهم تساورهم هذه الأوهام حتى الآن، فيما يتعلق بالطبيعة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا ز. بلوم
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/410-S/16706.

الوثيقة S/16707 *

رسالة مؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بالاشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ الموجهة إليكم من ممثل باكستان [*S/16701*]، أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال في سفارة باكستان في كابول قد استدعي صباح اليوم إلى وزارة الخارجية، وأبلغه المسؤول في الشعبة السياسية الأولى بمايلي، رفضاً للادعاءات القائلة بأن الطائرات الأفغانية انتهكت المجال الجوي لباكستان:

" زعمت حكومة باكستان مؤخراً أن الطائرات الأفغانية قد انتهكت المجال الجوي لباكستان وأطلقت النيران على بعض المناطق.

" وطبقاً لتقرير السلطات المعنية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية، فإن هذا الادعاء من جانب السلطات الباكستانية لا أساس له من الصحة على الاطلاق ولا أصل له في الحقيقة.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/413-S/16707.

" ومثل هذه الادعاءات الباطلة من قبل السلطات الباكستانية ليست بالشيء الجديد. ففي السابق أيضاً، لجأت السلطات الباكستانية ـ سعياً وراء تحقيق مكاسب سياسية ودعائية ـ إلى تلفيق ادعاءات زائفة تماماً، وذلك كلما قام أحد الشخصيات في الدوائر الحاكمة في باكستان بزيارات للبلدان الغربية أو الصين، أو كلما قدم زعماء من هذه البلدان إلى باكستان، أو كلما اقتربت جولة جديدة من المفاوضات بين البلدين أو دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتود السلطات الباكستانية، بلجوئها إلى تلفيق التهم والادعاءات الباطلة، أن تغطي حقيقة أن باكستان قد تحولت إلى قاعدة للعدوان الامبريالي الرجعي والحرب غير المعلنة على أفغانستان الثورية. وهي تسعى أيضاً، من خلال ذلك، إلى خلق المزيد من العراقيل في طريق مفاوضات جنيف، وإلى بدء الاستنفار والأنشطة العدائية من جديد ضد بلدنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا يمكن أن تكون هذه الادعاءات الباطلة غير ذات صلة بالرحلة الأخيرة التي قام بها وزير خارجية باكستان إلى بعض البلدان وبالتصريحات العدائية التي صدرت بصورة متبادلة أثناء هذه الرحلة.

" وتقف خلف الكواليس، في هذا المشهد المضحك من الأكاذيب والاتهامات، واشنطن وبكين اللتان تسعيان، من جانبها، إلى جعل الحالة في المنطقة أكثر توتراً، وإلى تحقيق أهدافها السياسية المشؤومة. أما هذه الأكاذيب والافتراءات فقد فقدت بالفعل أهميتها وفاعليتها.

" ونحن، إذ نرفض رفضاً قاطعاً ادعاء حكام إسلام أباد، نعلن أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية بلد يحب السلم ولا يعتزم أبداً مهاجمة بلد آخر، بل أنه تعرض لعدوان القرصنة وللتدخل من أراضي باكستان. ويجدر بباكستان، بدلاً من اختلاق الأكاذيب والاتهامات، أن تفكر في إنهاء تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لبلدنا، بأسرع ما يمكن، وإلا فعليها أن تقبل المسؤولية عن تبعات استمرار سياستها العدوانية ودعايتها المشينة".

وأرجو إجراء ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16708 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يشرفني بناءً على تعليمات من حكومتي أن أجيب على رسالتكم المؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٤، بشأن مسألة عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط.

إن الجمهورية العربية السورية كانت وما زالت تدعم بقوة دور الأمم المتحدة في صيانة الأمن والسلم الدوليين، وحل النزاعات الدولية وفق أحكام الميثاق ومبادىء العدل والقانون الدولي، لا سيما مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

وانطلاقاً من هذا الموقف المبدئي، دأبت الجمهورية العربية السورية على المطالبة بضرورة إيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة واستناداً لقراراتها المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين.

وعلى هذا الأساس جاء قبولها بقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) مع تأكيدها [S/11040 المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣] على أن فهم الحكومة السورية للقرار المشار إليه يرتكز على:

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/416-S/16708.

" (أ) الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما بعده ؛

" (ب) ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة".

وانسجاماً مع قناعتنا المبدئية التي تشكل انعكاساً لرغبة المجتمع الدولي أيدت الجمهورية العربية السورية قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ القاضي بعقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة، ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى للتوصل إلى حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط يضمن انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ويحقق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

لقد أثبتت الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط أن طريق الحلول الجزئية والمنفردة لا يمكن أن تؤدي إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة وإنما زاد الوضع تعقيداً وتفجراً وأطلق يد اسرائيل لترتكب العدوان تلو العدوان دون رادع أو التزام بميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي.

ولقد أصبح جلياً أن سياسة القوة وفرض الأمر الواقع التي تنتهجها اسرائيل بدعم لا محدود من الولايات المتحدة الأمريكية تشكل عقبة رئيسية أمام الوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة.

إن الجمهورية العربية السورية إذ تشير مرة أخرى إلى تأييدها التام للقرار رقم ٥٨/٣٨ جيم الخاص بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط، وإذ تشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا المجال، وتبدي تأييدها للمقترحات السوفياتية الصادرة بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ [انظر *S/16685*]، فهي تؤكد مجدداً استعدادها للمساهمة وفق الأسس والمبادىء المشار إليها آنفاً في الوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ضياء الله الفتال
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16710 *

رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16701*]، أتشرف بإبلاغكم بأنه وقع في يومي ١٨ و١٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ حادثان آخران من حوادث الانتهاك الخطير لأراضي باكستان من جانب أفغانستان تسببا في حدوث خسائر فادحة في الأرواح. وفيما يلي تفاصيل هذين الانتهاكين:

١ - في ١٨ آب/أغسطس قامت القوات الأفغانية المسلحة بين الساعة ١٢/٣٠ والساعة ١٢/٤٥ (بتوقيت باكستان) بإطلاق ٥٨ قذيفة عبر الحدود الباكستانية عند نقطة تيري مانغال في منطقة كورام. وأسفر هذا القصف عن مقتل ١٥ لاجئاً أفغانياً ومواطن باكستاني واحد، وإصابة خمسة مواطنين باكستانيين بجراح؛

٢ - في ١٩ آب/أغسطس قامت القوات الأفغانية المسلحة بين الساعة ١٦/٣٠ والساعة ١٦/٤٠ (بتوقيت باكستان) بإطلاق ١٢ طلقة من نيران المدافع المتوسطة عبر الحدود الباكستانية عند نقطة تيري مانغال في منطقة كورام. وأسفر هذا القصف عن مقتل ١٢ لاجئاً أفغانيا وأربعة مواطنين باكستانيين وإصابة لاجىء أفغاني واحد ومواطنين باكستانيين اثنين بجراح.

وترى حكومة باكستان أن استمرار هذه الهجمات الوحشية على أراضي باكستان دون أي استفزاز، يشكل خطورة وتحذر من العواقب الخطيرة لهذه الهجمات التي تتحمل مسؤوليتها سلطات كابول وحدها.

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/424-S/16710.

الوثيقة S/16711 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرفق طي هذا نص بيان صدر في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ عن حكومة الهند باسم حركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالاعتقالات الأخيرة في جنوب افريقيا وبأن أرجو أن يعمم بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم للهند بالنيابة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصادر عن حكومة الهند، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فيما يتعلق بالاعتقالات في جنوب افريقيا، صادر في نيودلهي في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤

إن الانتخابات المزورة في جنوب افريقيا المقرر إجراؤها في ٢٢ و٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤، باستخدام حجرات منفصلة للسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي، تعتبر إهانة موجهة للمجتمعات اللابيضاء في جنوب افريقيا. ولقد سبق لمجلس الأمن أن أعلن أن هذه الانتخابات لا صحة لها على الاطلاق وإنها تستهدف زيادة خطورة الحالة المتفجرة أصلا السائدة في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري. ومن البيّن أن الغارات على صعيد البلد بأسره التي تشنها قوات الأمن التابعة للنظام العنصري والاعتقالات والاحتجازات التي تعرّض لها عدد من زعماء المجتمعات اللابيضاء تستهدف إرهاب السكان المحليين وإرغامهم على الخضوع والاستسلام.

إن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية بأسرها، ويمثل تحدياً لمفهومين عالميين هما كرامة الانسان وتساوي البشر. ولا يمكن إخفاء هذه الحقيقة من خلال "المقترحات الدستورية" المزعومة مهما كثر عددها. وكما جاء على لسان رئيسة وزراء الهند في رسالة وجهتها مؤخراً، فإن "الانتخابات" تمثل "احتيالاً على شعب جنوب افريقيا وروح الحرية ذاتها". وقد حثت رئيسة الوزراء شعب جنوب افريقيا، لا سيما المجتمعات المؤلفة من السود والملونين والآسيويين، على مقاومة "الانتخابات" بشدة لأنها تستهدف تقسيم الكفاح ضد الفصل العنصري وإضعاف هذا الكفاح.

ولا يسع حركة عدم الانحياز إلا أن تشجب الغارات والاعتقالات التي تعرض لها وطنيو جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/425-S/16711.

الوثيقة S/16712 *

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بالاشارة إلى الرسالتين المؤرختين في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ و٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [*S/16626* و *S/16684*] والمتعلقتين بمشكلة القرى الثلاث الواقعة بالقرب من الحدود التايلندية ـ اللاوية في مقاطعة أوتارادیت بتايلند، أتشرف بأن أحيل إليكم النص المرفق للبيان الذي أصدرته الحكومة التايلندية الملكية في بانكوك يوم ٢٣ آب/أغسطس.

وأتشرف كذلك بأن أرجو تعميم نص الرسالة، مع البيان المرفق، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/426-S/16712.

المرفـــق

بيان صادر عن الحكومة التايلندية الملكية في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ بشأن قرى الحدود الثلاث المتنازع عليها بين تايلند ولاوس

لم تسفر المفاوضات التي أجريت في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام بين الوفدين التايلندي واللاوي بشأن المشكلة المتعلقة بقرى الحدود الثلاث عن أي اتفاق حتى الآن. وفي هذا الصدد، تود الحكومة التايلندية الملكية أن تشير إلى أن القضية المحورية هي موقع خط الحدود بالضبط الذي ينبغي أن يتبع خط تقسيم المياه. لذلك فقد اقترح الجانب التايلندي، واضعاً في اعتباره الحاجة إلى إزالة سوء الفهم الذي نشأ حول هذه المسألة المحورية، أن يوفد الجانبان فريقاً مشتركاً من الموظفين الفنيين إلى المنطقة للقيام بصورة مشتركة بإجراء دراسة استقصائية في الموقع والتثبت من الحقائق على الطبيعة. ولكن الجانب اللاوي اختار أن يرفض هذا الاقتراح التايلندي.

تؤكد الحكومة التايلندية الملكية من جديد تصميمها على تعزيز العلاقات الأخوية والودية بين لاوس وتايلند وخاصة بين شعبي البلدين. لذلك فإن الحكومة التايلندية ترى أنه ينبغي إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بحل النزاع على أساس عاجل. وبهذه الروح قررت الحكومة التايلندية الملكية الآن أن ترسل من جانب واحد موظفيها الفنيين إلى المنطقة لإجراء الدراسة الاستقصائية اللازمة والتثبت من الحقائق على الطبيعة بغية تحديد موقع خط الحدود بالضبط.

سيقوم هؤلاء الفنيون، بعد إتمام عملهم، بتقديم النتائج التي يخلصون إليها إلى الحكومة التايلندية الملكية للدراسة لكي تتمكن الحكومة التايلندية الملكية من اتخاذ التدابير الملائمة. وسوف ترتكن الحكومة التايلندية الملكية في عملية الدراسة على الحقائق المؤكدة وسوف تتمسك بمبادىء العدالة التي التزم بها الجانب التايلندي دائماً. وفي حالة وجود أية شكوك فيما يتعلق بالنتائج التي يتوصل إليها الفنيون التايلنديون، ستكون تايلند على استعداد لأن يقوم خبراء محايدون بإجراء دراسة استقصائية مستقلة على الطبيعة للتحقق من النتائج التي توصلت إليها تايلند.

ترى الحكومة التايلندية الملكية أن اتخاذ هذه الاجراءات من جانبها إنما يعبّر عن عزمها الراسخ والمخلص على حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية.

لذلك، فإن الجانب التايلندي يناشد بشدة الجانب اللاوي ألا يقوم بأي عمل استفزازي مسلح في منطقة القرى الثلاث أثناء اضطلاع فريق الفنيين التايلنديين بهذه المهمة السلمية.

الوثيـقة S/16713

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في جميع الممارسات والتدابير التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي وقضاء راشيا.

(توقيع) م. رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16714

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أثناء المناقشات التي أجراها مجلس الأمن مؤخراً بشأن مجموعة متنوعة من البنود في ٤ أيار/مايو و١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ [انظر الجلستين ٢٥٣٣ و٢٥٤٩]، أساء ممثل سوريا مرة أخرى استعمال مداولات المجلس في محاولة للافتراء على بلدي بإقحام إشارات إلى اسرائيل لا داعي ولا مبرر لها. وكانت هذه الإشارات، بطبيعة الحال، دخيلة تماماً على البنود المدرجة وقتئذ في جدول أعمال المجلس.

وكما حدث كثيراً في الماضي، أساء الممثل المعني، فضلاً عن آخرين غيره، استعمال محفل المجلس عن طريق إقحام مسائل وملاحظات دخيلة على المسائل المطروحة للمناقشة. وهم بذلك قد أظهروا مرة أخرى كراهيتهم غير المنطقية والمفرطة لبلدي بالدخول في مجادلات حقودة على حساب المواضيع المدرجة في جدول الأعمال.

وقد كان هذا التلاعب الدؤوب والاستخفاف بمجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن الفتّ المتزايد في جدارة الأمم المتحدة بالتصديق في المجتمع الدولي، مما يسهم بدرجة كبيرة في الشعور الواسع الانتشار بأن المنظمة تصبح بصورة متزايدة غير ذات موضوع في مواجهة مشاكل العالم الرئيسية.

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا ز. بلوم
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16716 *

رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16710*]، أتشرف بإبلاغكم بوقوع انتهاك خطير للأراضي الباكستانية من جانب أفغانستان يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ تسبب في حدوث خسائر في الأرواح. وفيما يلي تفاصيل هذا الانتهاك:

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/428-S/16716.

في ١٨ آب/أغسطس بين الساعة ١١/٤٥ والساعة ١٢/٣٠ (بتوقيت باكستان) قام الجيش الأفغاني بإطلاق ٢٦ قذيفة مدفعية سقطت ١٧ قذيفة منها على بعد ٤٠٠ ١ ياردة داخل أراضي باكستان في منطقة تيري مانغال. ونتج عن هذا القصف مقتل شخصين وإصابة أربعة بجراح.

وترى حكومة باكستان أن هذه الهجمات الوحشية التي تشن ضد أراضي باكستان دون استفزاز خطيرة، وتحذر من النتائج الخطيرة المترتبة على هذه الهجمات التي تتحمل مسؤوليتها السلطات الأفغانية وحدها.

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16717 *

رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16716*]، أتشرف بإبلاغكم بوقوع انتهاك خطير آخر لأراضي باكستان من الجانب الأفغاني تسبب في حدوث مزيد من الضحايا في الأرواح. وتفاصيل الحادث كما يلي:

في يوم ٢١ آب/أغسطس، الساعة ١٣/٣٠ (بتوقيت باكستان)، أطلقت القوات المسلحة الأفغانية قذائف مدفعية عبر الحدود الباكستانية في منطقة تيري مانغال التابعة لمديرية كورام كان بنتيجتها مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة خمسة بجراح.

وترى حكومة باكستان أن هذا الحادث الأخير في سلسلة من الهجمات الوحشية التي تشنّ ضد أراضي باكستان دون أي استفزاز يشكل خطورة وتحذر من العواقب الخطيرة لهذه الهجمات التي تتحمل مسؤوليتها سلطات كابول وحدها.

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/429-S/16717.

الوثيـقة S/16718 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤]

إلحاقا برسالتي المؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16717*]، أتشرف بإبلاغكم بوقوع انتهاك خطير لأراضي باكستان من جانب أفغانستان، في يوم ٢٣ آب/أغسطس تسبب في حدوث مزيد من الخسائر في الأرواح. وفيما يلي تفاصيل الحادث:

في ٢٣ آب/أغسطس، وفي الساعة ١٢/٠٠ (بتوقيت باكستان)، انتهكت طائرتان حربيتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان فوق منطقة تيري مانغال في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية. وبعد أن توغلت الطائرتان مسافة كيلومتر واحد تقريباً، قامتا بإلقاء قنبلتين في المنطقة. ونتيجة لذلك، قتل ثلاثة أشخاص وجرح شخصان.

وترى حكومة باكستان أن هذا الهجوم الوحشي الذي حدث من جانب أفغانستان ضد أراضي باكستان دون أي استفزاز يشكل خطورة، وتحذر من النتائج الخطيرة لمثل هذه الهجمات التي تتحمل مسؤوليتها سلطات كابول وحدها.

أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/430-S/16718.

الوثيـقة S/16719 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتيّ المؤرختين في ٢١ حزيران/يونيه [*S/16641*] وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16712*] المتعلقتين بالحادثة التي وقعت على الحدود بين تايلند ولاوس، أتشرف بأن أنهي إلى علمكم ما جدّ من تطورات تتعلق بهذه المشكلة:

١ - قامت حكومتي، تمشياً مع نواياها المعلنة بشأن حل هذا النزاع بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات المباشرة بين تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بتوجيه دعوة إلى حكومة لاوس لإرسال وفد لعقد محادثات في بانكوك. وكان قبول الدعوة من دواعي سرور حكومة تايلند الملكية التي رحبت بوفد لاوس ترحيباً حاراً ووفرت له جميع التسهيلات اللازمة.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/431-S/16719.

٢ ـ وتم في بانكوك عقد جولتين من المحادثات، وذلك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه وفي الفترة من ٦ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤. إلا أنهما لم تسفرا عن أي اتفاق. وتبين أن القضية المحورية هي خلاف أساسي على تحديد موقع خط الحدود بالضبط، والذي يجب أن يمر بحذاء خط تقسيم المياه. ومن أجل حل هذه المشكلة، اقترح الجانب التايلندي أن يقوم الجانبان بإيفاد فريق مشترك من الموظفين الفنيين إلى المنطقة للقيام، بصورة مشتركة، بإجراء دراسة استقصائية في الموقع والتثبت من الحقائق على الطبيعة.

٣ ـ ونظراً إلى أن الجانب اللاوي قد اختار أن يرفض هذا الاقتراح المعقول، فقد قامت حكومة تايلند الملكية، في ٢٣ آب/أغسطس، بإصدار بيان يؤكد من جديد عزمها على تعزيز العلاقات الأخوية والودية بين شعبي وحكومتي البلدين من خلال حل النزاع بالوسائل السلمية بصفة عاجلة. لذلك، أعلنت حكومة تايلند الملكية قرارها بأن توفد من جانبها فريق موظفيها الفنيين للقيام بالدراسة الاستقصائية اللازمة والتثبت من الحقائق على الطبيعة. وفي هذا الصدد، قامت أيضاً حكومة تايلند الملكية بتوجيه نداء قوي إلى الجانب اللاوي تناشده فيه ألا يقوم بأي عمل استفزازي مسلح في منطقة القرى الثلاث محل النزاع أثناء اضطلاع فريق الفنيين التايلنديين بهذه المهمة السلمية.

٤ ـ إلا أنه فيما بين الساعة ٢٤/٥٥ والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٢٦ آب/أغسطس، قام الجانب اللاوي، مستخدماً شهب الإضاءة ونيران المدفعية، بقصف المواقع التايلندية قرب بان كلانغ وبان ماي، مما أسفر عن مقتل جندي تايلندي واحد وإصابة تسعة آخرين، منهم اثنان في حالة خطرة. وقد أتت هذه الأعمال العدوانية المتعمدة في أعقاب مصرع جندي تايلندي آخر في ١٨ آب/أغسطس قرب الحدود بين تايلند ولاوس في نفس المنطقة.

٥ ـ إن حكومة تايلند الملكية تشجب تلك الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الجانب اللاوي، والتي لا تعمل فقط على خلق مزيد من التوتر في منطقة القرى الثلاث المذكورة، وإنها تؤكد أيضاً عدم إخلاص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعدم استعدادها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية وبصفة عاجلة، وذلك إلى حد محاولة عرقلة جهود تايلند السلمية. لذلك، تحث حكومة تايلند الملكية الجانب اللاوي على أن يثوب إلى رشده وأن يمتنع عن شن المزيد من الأعمال الاستفزازية في منطقة القرى الثلاث في الوقت الذي تقوم فيه تايلند بجمع البيانات التقنية اللازمة على الطبيعة لتتمكن من اتخاذ الخطوات المناسبة لتخفيف حدة التوتر الخطير القائم حالياً على الحدود بين تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية.

وأتشرف بأن أطلب إليكم تعميم نص هذه المذكرة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرا بهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16720 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة موجهة إليكم من السيد صحابزاده يعقوب ـ خان، وزير خارجية باكستان، بشأن التصاعد المزعج لانتهاكات أراضي باكستان من جانب طيران ومدفعية أفغانستان.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية باكستان

سبق للممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة في نيويورك أن أبلغكم بحوادث الانتهاكات الخطيرة لأراضي باكستان ومجالها الجوي من جانب أفغانستان، التي وقعت في تتابع سريع في ١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤. وقد تضمنت هذه الحوادث قذف القرى التي على الحدود داخل أراضي باكستان بالقنابل وقصفتها بالمدافع من الجانب الأفغاني، مما أدى إلى فقد ٥١ روحاً بريئة ووقوع إصابات أخرى عديدة وحدوث خسائر كبيرة بالممتلكات.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/438-S/16720.

وأحيطكم علماً أيضاً بما مضى من أعمال عدوانية وانتهاكات لا مبرر لها لأراضي باكستان ومجالها الجوي وما ترتب على ذلك من خسائر في الأرواح والممتلكات. والقصد من إعلامكم هو إبقاؤكم، وإبقاء المجتمع الدولي من خلالكم، على علم بالمخاطر التي تسببها هذه الحوادث للسلم والأمن العالميين.

وقد كانت باكستان تحذر باستمرار سلطات كابول من النتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على استمرار هذه الحوادث. ورغم ذلك فقد التزمت بضبط النفس والصبر في مواجهة هذه العمليات الهجومية المتكررة، آملة أن تؤدي تحذيرات باكستان وإظهار القلق الدولي إزاء الأعمال العدوانية لكابول إلى منع سلطات كابول من متابعة هذا النهج الخطير.

وقد خيّبت أعمال التصعيد الأخيرة هذه الآمال. ويبدو أن سلطات كابول، بعد فشل جهودها الرامية لاحتواء الصراع المشتعل داخل أفغانستان، تسعى عمداً إلى القيام بعمل خارجي لصرف الأنظار عنه.

وتعتقد باكستان، بالإضافة إلى الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي أيدت قرارات الجمعية العامة المتخذة في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين"، أن الشرط الأساسي لإيجاد حل عادل مشرف لأزمة أفغانستان هو انسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد. وقد قامت باكستان، تمشياً مع المبادىء الواردة في قرارات الجمعية العامة ومدفوعة بالتزام قاطع بالسلم والاستقرار في منطقتنا، بتأييد كل محاولة دولية تستهدف حل مشكلة أفغانستان. وقد قدمت باكستان تعاونها غير المحدود للعملية الدبلوماسية التي شرع فيها في إطار المساعي الحميدة لسعادتكم وللجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة.

وإن قيام سلطات كابول باختيار تصعيد الأعمال العدوانية عشية المحادثات في جنيف يثير شكوكاً حول إخلاصها في السعي لإيجاد تسوية عادلة وشاملة. وتأمل حكومة باكستان على نحو جاد أن تقوموا، لصالح التقدم في العملية الدبلوماسية ومحافظة على السلم والأمن العالميين، باستخدام تأثيركم ومركزكم لمنع سلطات كابول من القيام بأعمالها العدوانية ومطالبتها بالكف فوراً عن الأعمال الاستفزازية والهجومية ضد أراضي باكستان.

ومن رأيي أيضاً، في معرض إعرابنا عن مشاعر القلق ورجائنا قيامكم بالوساطة المناسبة، أن من المهم تنبيه أعضاء مجلس الأمن وسائر أعضاء الأمم المتحدة إلى الحالة الخطيرة الناشئة على حدودنا نتيجة استمرار عمليات الهجوم من جانب أفغانستان وتصعيدها بشكل لا مثيل له، وإلى الخطر الناجم عن ذلك بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وباكستان مصممة على حماية استقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية وتحتفظ بحقها في اتخاذ التدابير الضرورية دفاعا عن النفس إذا لم تكف سلطات كابول عن عدوانها الجائر. وباكستان على ثقة من أنها ستحظى بالتأييد الكامل للمجتمع الدولي في هذه الحالة.

(توقيع) صحابزاده يعقوب ـ خان
وزير خارجية باكستان

الوثيقة S/16723 *

رسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يشرفني أن أوافيكم بنص النشرة الاعلامية الصادرة وقت اختتام الاجتماع الذي عقده في بنما، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤، نواب وزراء خارجية مجموعة كونتادورا مع نواب وزراء خارجية السلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وممثلي غواتيمالا وهندوراس.

وإني لأرجو العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليوناردو كام
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبنما
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/448-S/16723.

المرفـــق

نشرة إعلامية صادرة في مدينة بنما، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ عند اختتام الاجتماع الذي عقده نواب وزراء العلاقات الخارجية لبنما وفنزويلا والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا مع ممثلي غواتيمالا وهندوراس

بدعوة من مجموعة كونتادورا، اجتمع في مدينة بنما في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ نواب وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بنظرائهم نواب وزراء خارجية السلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وبممثلي غواتيمالا وهندوراس.

وكان الغرض الأساسي من الاجتماع هو استطلاع آراء حكومات أمريكا الوسطى في الاتفاق المتعلق بالسلم والتعاون في أمريكا الوسطى الذي أرسل إلى رؤساء الدول يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيه الماضي. ومما يذكر أن هذه الوثيقة عبارة عن صك قانوني دولي وضعته مجموعة كونتادورا بوصفه جزءا من عملية المفاوضات الدبلوماسية التي بدأتها حكوماتها، ووضعته أساساً انطلاقاً من الاقتراحات التي قدمتها حكومات أمريكا الوسطى في لجان العمل المعنية بالمسائل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، التي اجتمعت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل من هذا العام.

وقد جرى في أثناء اجتماعات العمل تنقيح مفصل لما قدمته بلدان أمريكا الوسطى من ملاحظات واقتراحات بصدد نص البيان بوصفه وسيلة لتشجيع احلال السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

وقد ساعدت عملية التشاور على تحديد أدق للاختلافات التي ما زالت قائمة في المجال السياسي ومجال الحد من الأسلحة أساساً. وقد جرى تحليل للمسائل الفائقة الأهمية المتصلة بالأهمية القانونية للاتفاقات التي تعتزم حكومات المنطقة اعتمادها، وبوسائل التحقق والمراقبة التي تؤكد الالتزام بها، وبتحديد الخطوات السابقة لنفاذ الصك.

وإن الملاحظات والاقتراحات التي قدمت في أثناء الاجتماع تعتبر عوامل ذات دلالة لتحسين عملية المفاوضات الدبلوماسية واحلال السلم في منطقة أمريكا الوسطى، مما يساعد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا على تحديد المراحل التالية في إطار الجهود التي يبذلونها لخدمة السلم والتعاون في المنطقة.

الوثيـقة S/16724 *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يهدي القائم بالأعمال بالبعثة الدائمة للجمهورية العربية اليمنية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويرجو التفضل بتعميم الرسالة المرفقة الموجهة إليه من السيد رياض ح. منصور، نائب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من نائب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية

طلب إليّ فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن أحيطكم بما يلي:

لقد حاول الفاشي كاهانا عضو الكنيست الاسرائيلي و٢٠٠ من مؤيديه المسلحين اقتحام بلدة أم الفحم ظهر اليوم الموافق ١٩٨٤/٨/٢٩.

ولقد وقعت مواجهة عنيفة بين السكان الفلسطينيين في بلدة أم الفحم وقوات حرس الحدود الاسرائيلي الفاشية التي استخدمت قنابل الغاز المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، كما أطلقت تلك القوات النيران بالهواء وقامت بتفريق الآلاف من المتظاهرين. ولقد أصيب ٦ أشخاص من المتظاهرين بجراح من جرّاء ذلك ومن جرّاء رشق الحجارة التي قام بها جنود حرس الحدود تجاه المتظاهرين، حيث تمكن أهالي أم الفحم الأبطال من التصدي للفاشي كاهانا ومؤيديه ومنعهم من دخول البلدة.

إن هذا الفاشي الصهيوني كاهانا الذي خاض الانتخابات الاسرائيلية للكنيست تحت الراية العنصرية الفاشية المجرمة بطرد السكان الفلسطينيين العرب من فلسطين بالقوة، ونجح في الحصول على مقعده في كنيست الكيان الصهيوني، يعبّر بشكل كامل عن الوجه المجرم والقبيح للعنصرية الصهيونية ونراه اليوم يحاول، كما وعد، بتنفيذ برنامجه الانتخابي بقوة السلاح لطرد شعبنا من وطنه تحت سمع وبصر الحكام الصهاينة الاسرائيليين.

إننا نهيب بكم اتخاذ الاجراءات الفورية واللازمة لوضع حد لهذه التصرفات المجرمة وتحميل حكام اسرائيل كامل المسؤولية والنتائج المترتبة عليها.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/449-S/16724.

الوثيقة S/16725

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل زمبابوي

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤]

أتشرف بأن أطلب تعميم الوثيقة المرفقة، المعنونة "بيان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بشأن وقف الأعمال الحربية المسلحة في ناميبيا" والمؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اليك ك. ماشينغيدز
الممثل الدائم لزمبابوي
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بشأن وقف الأعمال الحربية المسلّحة في ناميبيا المؤرخ في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤

تؤكد سوابو من جديد، عملاً بالتزامها بوضع نهاية فورية لسفك الدماء وفقد الأرواح وتدمير الممتلكات في ناميبيا وتشوقها إلى ذلك، استعدادها لوقف الكفاح المسلّح في ناميبيا إذا كانت جنوب افريقيا ستوافق على إطار زمني معيّن، له موعد محدد، لبدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بصيغتها الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨).

ويتمثّل الهدف الوحيد من كفاح سوابو المسلّح في إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا. ولن يكون هناك بالتأكيد حاجة أو تبرير لاستمرار سوابو في الكفاح المسلّح بمجرد موافقة حكومة جنوب افريقيا على إطار زمني معيّن لاستقلال ناميبيا، من خلال تحديد موعد لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

ومن المهم جداً أن تفهم حكومة جنوب افريقيا أن سوابو لن توافق على عملية انتقالية تؤدي لاستقلال ناميبيا تخضع لإشراف ومراقبة جنوب افريقيا. ويوجد لدى الشعب الناميبي شعور عميق بعدم الثقة بحكومة جنوب افريقيا بسبب سجلها من القمع الوحشي والفظائع في ناميبيا.

وعلى أساس هذه الخلفية، يوجد اقتناع ثابت لدى سوابو بأن الشعب الناميبي ينبغي أن تتوفر له حماية المجتمع الدولي وضمانه بأن العملية الانتقالية المؤدية إلى الاستقلال ستكون حقاً حرة وعادلة وديمقراطية. وفي ضوء هذا لا يمكن لسوابو أن تقبل فكرة وقف الأعمال الحربية في ناميبيا، التي تقترحها جنوب افريقيا، في غياب التزام أكيد من قبل جنوب افريقيا بموعد محدد لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

ومع ذلك ما زالت سوابو مستعدة لإجراء اتصالات مباشرة بنّاءة مع جنوب افريقيا على أعلى مستوى ممكن.

الوثيقة S/16727 *

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالفرنسية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً لرسالتيّ المؤرختين في ١٤ حزيران/يونيه، و٣٠ تموز/يوليه [S/16626 و S/16684] بشأن احتلال قرى بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ اللاوية من طرف الرجعيين المنتمين إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة، وبالإحالة إلى الرسائل المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه [S/16641] وفي ٢٣ آب/أغسطس [S/16712] وفي ٢٧ آب/أغسطس [S/16719] التي وجهها إليكم ممثل تايلند بشأن المسألة نفسها، والتي تتضمن بيانات وتأويلات مغرضة للأحداث، أتشرف بأن أنهي إلى علمكم: نص مذكرة (المرفق الأول) ونص بيان (المرفق الثاني) أصدرتها وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتوالي في ١٧ و٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ وكذا تذييل لهذا البيان بعنوان: "استفزازات مسلحة قام بها

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/451-S/16727.

الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤".

وأكون ممتناً إذا تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ونصوص المذكرة والبيان والتذييل باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيثونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة صادرة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ عن وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن هجوم القوات الرجعية لليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة على القرى اللاوية الثلاث بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ واحتلالها

جند الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، جيشاً من ألفي رجل تقريباً، بمساندة المدفعية والمدرعات وطائرات الاستطلاع لمهاجمة واحتلال القرى اللاوية الثلاث التالية: بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ، وهي قرى تابعة لبلدية بان ماي بمنطقة باكلاي بمقاطعة سيابوري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

إن الرجعيين المنتمين إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة يدّعون بكل المزاعم انتماء هذه القرى الثلاث إلى إقليم تايلند. وبمجرد احتلالهم للقرى الثلاث، بادروا إلى تنظيم مواقعهم لإدامة وجودهم بها وتحقيق نواياهم في مهاجمة واحتلال قرى لاوية أخرى، بل لقد استخدموا مظهر الحوار لإخفاء مناوراتهم الخسيسة.

إن واقع الأحداث بشأن هذه القرى الثلاث، والمناورات المختلفة التي قام بها الرجعيون التايلنديون المنتمون إلى اليمين المتطرف، وموقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كلها مبينة بوضوح في هذه المذكرة كما يلي:

الجزء الأول

إن قرى بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ تابعة لسيادة لاوس. وذلك ثابت بدون أي لبس بالتاريخ وبالتنظيم الإداري والخرائط الجغرافية ومعالم الحدود.

١ - من وجهة النظر التاريخية والإدارية للقرى الثلاث

هذه القرى الثلاث واقعة في منطقة سمّاها اللاوي بانيا سومفو باسم باك دان منذ أكثر من مائة سنة. ثم غيّر لاوسيّ آخر، هوسان لوانغ فيزيث، اسم هذه المنطقة إلى بان ماي. ونتيجة لارتفاع عدد سكان بان ماي افترق هؤلاء لإنشاء قرية جديدة سميت بان فون بيوأي باو، التي تسمى اليوم بان كانغ. وتوجد هذه القرية منذ أكثر من ٨٠ سنة وفي سنة ١٩٤٥ قام بعض من سكان بان ماي وبان كانغ بإنشاء قرية جديدة سميت بان ساقنغ.

وكانت هذه القرى الثلاث في عهد الإدارة الفرنسية تابعة لبلدية مونغ تونغ، التي عرفت فيما بعد باسم بلدية بان ديد، الواقعة في منطقة باكلي بمقاطعة سيابوري. أما تحت حكم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فقد انقسمت هذه المنطقة إلى ثلاث بلديات هي: بلدية بان ماي، وبلدية بان ديد، وبلدية بان نهاي. وتضم بلدية بان ماي بالذات خمس قرى هي بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ وبان خين وبان ناي.

وسكان القرى الثلاث من اللاويين لا غير، ويستخدمون اللغة والكتابة اللاوية، وعاداتهم لاوية. وهم مقيدون في سجل الحالة المدنية، وأدوا بانتظام ضرائبهم إلى الإدارة الفرنسية، ثم صاروا تابعين لإدارة السلطات اللاوية حتى يوم وقوع الاحتلال من طرف القوات التايلندية.

٢ - بشأن رسم الحدود والخرائط الجغرافية ومعالم الحدود

إن الخط التاريخي للحدود بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند قد حددته في الماضي الاتفاقيات المختلفة وغيرها من الوثائق القانونية المبرمة بين الحكومة الفرنسية وحكومة سيام:

- تنص الاتفاقية الفرنسية السيامية المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٠٤، بوضوح في مادتها الرابعة على أن تتخلى "حكومة سيام عن كل حق للسيادة على أراضي لوانغبرابنغ الواقعة على الضفة اليمنى من نهر ميكونغ" (أي المقاطعة المسماة بسيابوري اليوم).

- وأبرمت الاتفاقية الفرنسية السيامية المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ إثر عمليات وضع معالم الحدود البرية التي احترمها الطرفان معاً، ليسويا بصفة نهائية جميع المسائل المتعلقة بالحدود بين الهند الصينية وسيام ومنها مسألة الحدود بين مقاطعة لوانغبرابنغ (المسماة اليوم بمقاطعة سيابوري اللاوية) ومقاطعة نان التايلندية (المسماة اليوم بمقاطعة أوتاراديت).

- وفي سنة ١٩٤١ اعتمدت حكومة سيام على تأييد الفاشيين اليابانيين لإرغام حكومة فيشي الفرنسية على أن تتخلى عن أراضي لوانغبرابنغ الواقعة على الضفة اليمنى لنهر ميكونغ (مقاطعة سيابوري حالياً) لإدارة سيام (بمقتضى معاهدة السلم الفرنسية السيامية المبرمة في طوكيو في ٩ أيار/مايو ١٩٤١). وقرر مؤتمر البلدان الحليفة، الذي انعقد في واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية، إبرام اتفاق تسوية بين الحكومة الفرنسية وحكومة سيام، تم توقيعه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، وهو اتفاق يلغي معاهدة طوكيو ويقر من جديد الحدود السابقة لهذه المعاهدة.

وجميع خرائط الهند الصينية التي طبعتها المصلحة الجغرافية الفرنسية للهند الصينية قبل ١٩٥٤، بما فيها الخريطة التي وضعتها "لجنة الحدود بين الهند الصينية وسيام" بشأن منطقة باكلاي (الخريطة ١٤٥٩ ألف) بمقياس رسم ١/٠٠٠ ٠٠٠ ٢ تبيّن بوضوح أن بان ماي توجد قطعاً داخل أراضي لاو.

وتبعد الحدود اللاوية التايلندية بنحو ٨ كيلومترات إلى الغرب من بان ماي وبنحو كيلومترين إلى الجنوب منها. وتقع بان ساقنغ غربي بان ماي بنحو ٤ كيلومترات وشرقي الحدود بنحو ٤ كيلومترات. وتقع بان كانغ في منتصف المسافة تقريباً بين بان ساقنغ وبان ماي.

وقد تم تقسيم أراضي منطقة باكلاي وفقاً لمبدأ خط تقسيم المياه، أي أن السفح الذي تسيل منه المياه نحو حوض ميكونغ، يتبع أراضي لاو، بينما يتبع السفح الذي تسيل منه المياه إلى حوض مينام (شاوفانيا) لإقليم

تايلند. فالقرى الثلاث (بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ) توجد على السفح الذي تسيل منه المياه إلى حوض ميكونغ، أي أنها توجد بإقليم لاو.

والحدود اللاوية التايلندية في منطقة هذه القرى الثلاث مبينة بثلاثة معالم حدود نصبتها السلطات الفرنسية والسيامية:

- معلم نصب على قمة مرتفع فوهانغ: ومن المسلم به أن الأراضي البادئة من خط تقسيم المياه النازلة إلى حوض ميكونغ تعتبر تابعة للاو.

- ومعلم نصب على شيعب كيونوك كسيو؛ ومن المسلم به أن الأراضي البادئة من خط تقسيم المياه النازلة إلى حوض ميكونغ تعتبر تابعة للاو.

- ومعلم نصب على قمة مرتفع فولاك مون ومن المسلم به أنه ابتداء من خط تقسيم المياه النازلة إلى حوض ميكونغ تعتبر الأراضي تابعة للاو.

وقد استخدم الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف من الأوساط التايلندية الحاكمة تبريرا لاحتلالهم، خريطة جغرافية وضعوها ورسموها هم أنفسهم، وأرفقوها بالرسالة رقم ٢٥٢٧ـ٩٥ المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه إلى الأمين العام. وحسب هذه الخريطة تمر الحدود على بان ماي ويشمل إقليم تايلند بذلك بان كانغ وبان ساقنغ. وقد اعتمدوا أيضاً على خريطة طبعها الجيش الأمريكي مع كونها تقول بالتحديد: "إن خط الحدود الإدارية الداخلية تقريبي وغير كامل. فالحدود بالصورة التي رسمت عليها إنما هي لمجرد الاشارة".

فهذه الخرائط كلها لا يمكن الاعتماد عليها وليس لها أية قيمة قانونية، ولا هي مطابقة لخط الحدود اللاوية التايلندية، الذي سبق رسمه وتبيينه بمعالم حدود.

وأشنع من ذلك أن القوات التايلندية 'نقلت' بعد احتلالها للقرى اللاوية الثلاث، المعالم الموجودة في فوهانغ وكيونوك كسيو (وقد عرضت القناة ٧ في تلفزيون تايلند، يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤، صور الجنود التايلنديين وهم ينقلون هذه المعالم من أماكنها).

وأشارت الصحيفة التايلندية "The Nation" الصادرة يوم ٢١ حزيران/يونيه، إلى أن بعض القانونيين التايلنديين اجتمعوا عدة مرات ليحاولوا إيجاد الحجج القانونية التي تثبت حق تايلند في هذه القرى اللاوية الثلاث.

وصرح السيد تافات موكرابونغ، حاكم مقاطعة أوتارديت في العدد الصادر في ١٨ حزيران/يونيه من الصحيفة ذاتها، بأن هذه القرى الثلاث تمثل قرى تايلندية جديدة وأن سلطات المقاطعة ستبعث بموظفين يقومون بإحصاء السكان وإعطائهم بطاقات هوية.

وصرح الجنرال أرتيت كاملانغ ايك في "Bangkok Post" الصادرة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ و"The Nation" الصادرة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤، بغير تدقيق، بأنه من العسير أن تحدد هذه القرى الجديدة لأنها متصلة بالحدود.

وفي الوقت نفسه لم يكن بإمكان عدة شخصيات سياسية تايلندية كبيرة أن تؤكد أن هذه القرى الثلاث تايلندية. ففي المقام الأول في جريدة "Thairat" اليومية الصادرة في ٢٩ حزيران/يونيه، أدلى الجنرال كريينغساك شوماتان، رئيس الوزراء السابق ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية، ببيان للصحفيين بعد سماع توضيحات ممثلي وزارة الداخلية وممثلي وزارة الخارجية بشأن قضية القرى الثلاث أمام اللجنة المذكورة يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤، قال فيه إن مسألة ملكيتها غير محددة بوضوح. ومن ناحية أخرى فقد ورد في "The Nation" الصادرة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤، ان السيد فايتون كرواكيو، أمين لجنة الشؤون الخارجية، صرح للصحافة بأن "اللجنة لم تتحقق بعد إن كانت قرى بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ توجد في أراضي تايلند، أو في أراضي لاو". وكتبت الصحيفة الأسبوعية "Lèng Khao" في عددها ٤٥ الصادر في ١ـ٧ تموز/يوليه بعنوان "ما يقال وما يشاهد" أنه يستفاد من أقوال السلطات التايلندية أن الجانب التايلندي اعتبر دائما أن القرى الثلاث تابعة للاو، ولذلك لم يوجد بها أبدا ممثلون للسلطات التايلندية. والولاية الإدارية تابعة كلها لإدارة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجميع الموظفين والجنود من اللاويين واللغة الرسمية هي اللغة اللاوية. وهذا الوضع قائم منذ عدة أجيال ...".

إن قرى بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ تابعة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ويشهد بوضوح على هذه التبعية التاريخ والقانون والواقع، إذ لم تلاحظ حتى الآن أية قضية حدود بين لاو وتايلند، وقد كشفت شخصيات سياسية كبيرة ووسائط الإعلام التايلندية جزئيا عن هذه الحقيقة. ولهذا فإن الرجعيين المنتمين إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة غير قادرين على تبرير هجماتهم واحتلالهم لأراضي لاو.

الجزء الثاني

إن قرى بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ قرى لاوية. فلأي سبب هاجم واحتل الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف من الأوساط التايلندية الحاكمة هذه القرى الثلاث بهذا الشكل السافر؟ وما هي نواياهم؟

١ - إن احتلال هذه القرى الثلاث حدث خطير جداً جرى التمهيد له والتفكير فيه منذ زمن طويل

لقد قام الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف من الأوساط التايلندية الحاكمة عدة مرات، منذ تأسيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باستفزازات مسلّحة على طول الحدود اللاوية التايلندية، لكن لم تكن قط بخطورة استفزازات هذه المرة، حيث احتلت قواتهم أراضي لاوية، بشن معركة كبيرة بقيادة مباشرة من الجنرال أرتيت كاملانغ ايك، اشترك فيها الجيش والمصفحات، والمدفعية وطائرات الاستطلاع التي كانت تقوم بالتغطية. ولكن عمدوا، لتضليل الرأي العام وتبرير هجومهم، إلى اختلاق قصة وهمية فحواها "أن القوات اللاوية تحتل ثلاث قرى تايلندية"؛ وحشدوا علاوة على ذلك قواتهم على الحدود جنوب مقاطعة سيابوري؛ وقد قاموا بمناورات وأعلنوا حالة الطوارىء في عدة مقاطعات مجاورة.

إن هذا العدوان خطير جداً وبخاصة لأن الرجعيين المنتمين إلى اليمين المتطرف من الأوساط التايلندية الحاكمة قد استخدموا القوات النظامية للهجوم على أراض بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واحتلالها بكل وقاحة، مع أنها بلد يرتبط معهم بالعلاقات الدبلوماسية ووقعوا معه بيانين مشتركين في سنة ١٩٧٩، قبلوا بمقتضاها الارتباط بعلاقات حسن الجوار مع لاوس، الدولة العضو في الأمم المتحدة التي اعترفوا بها.

٢ ـ إن هذا الاحتلال يندرج في مجموع المناورات المعادية التي يقوم بها الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف من الأوساط التايلندية الحاكمة ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهو يفضح في الوقت نفسه تواطؤهم مع الرجعيين من الأوساط الحاكمة في بكين والقوات الامبريالية الأخرى ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة

وليس هناك ما يدعو للتوغل بعيداً في التاريخ: فالسنوات الأربعون الماضية تكفي وحدها للشهادة بأن الرجعيين المنتمين إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة يعتمدون دائماً على القوات الإمبريالية، والرجعيين الدوليين لتحقيق حلمهم التوسعي. فقد اعتمدوا على الفاشيين اليابانيين لضم سيابوري وأراضي مقاطعة شامباسات على الضفة اليمنى لنهر ميكونغ، خلال الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٦. وتحقيقاً لهذا الحلم نفسه فقد سمحوا للأمريكان باستعمال أراضيهم كقاعدة حربية، وارسلوا قواتهم للاشتراك في حرب العدوان الأمريكية ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة.

وبالتواطؤ مع الرجعيين من القادة الصينيين، فإنهم يعملون في الوقت الحاضر على تغذية وتدريب وتنظيم وقيادة الرجعيين اللاويين المنفيين ويستخدمون الأراضي التايلندية كنقطة انطلاق ليقوم هؤلاء الرجعيون بتدمير الحياة الآمنة لشعب لاو ومن أجل أن يقف مبيد الأجناس بول بوت وشركاؤه في وجه نهضة الشعب الكمبوتشي. فالقيام بإرسال قواتهم للهجوم على أراضي لاو واحتلالها يكشف مرة أخرى غدرهم، وعلى نحو أكثر جلاء.

إن احتلال القرى الثلاث هذه لم يكن بمحض الصدفة، بل إنه حدث مباشرة عقب زيارة قام بها الجنرال ارثيت كاملانغ ايك للصين، ووصل خلالها حتى الحدود الصينية ـ الفييتنامية للإفادة، فيما يتعلق بانتهاك الحدود من خبرة الصينيين الذين يقومون بتوسيع نطاق الحرب لاحتلال أراض فييتنامية قريبة من الحدود. وإن تكذيب الجنرال ارثيت كاملانغ ايك، الذي جاء فيه أن الزيارة التي قام بها مؤخراً وزير الخارجية التايلندي سيدي سافيتسيلا، للصين ليس لها أية علاقة بـ "الخلاف على الحدود"، يتناقض مع ما قاله سيدي سافيتسيلا نفسه الذي اعترف بأنه قد أثار المسألة مع وزير الخارجية الصيني ويوكسي كسيان. وفضلاً عن ذلك فإن الوزير الصيني قد أكد له دعم بكين فيما يتعلق بهذه المشكلة.

كما أن الحقيقة لا يمكن أن تكون أكثر جلاء؛ فقد ذكرت صحيفة "Matixon" الصادرة في ٢٣ حزيران/يونيه أن الأمين العام لمجلس الأمن القومي التايلندي براسونغ سونسيري قال، مع ذلك، بأسلوب وقح بأن "تايلند لا تطمع بأي شبر من أراضي الآخرين".

ولا تقتصر فقط مناورات العدوان على أراضي لاو واحتلالها، التي يقوم بها الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة، على القرى الثلاث المذكورة؛ فهم يعملون الآن على تحويل هذه القرى إلى حصون لمباشرة أنشطتهم الهادفة إلى تقويض جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وإلى جانب تعزيز قواتهم، فإنهم أرسلوا الآن الرجعيين اللاويين المنفيين للاحتشاد على الحدود اللاوية التايلندية، في عدة مواقع، لا سيما في المنطقة المجاورة لمدينتي بوتين وكين ثاو، في مقاطعة سيابوري.

وقالت إذاعة الجيش التايلندي بوقاحة، في بثها بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، ما يلي: "ماذا سيحدث لو أن تايلند طالبت لاوس بإعادة ٥٠٠ ٦٢ كيلومتر مربع من الأراضي التي أرغمتنا فرنسا على التنازل لها عنها في الماضي؟ وماذا سيحدث لو أن تايلند غضّت الطرف عن مسألة تحديد تبعية هذه القرى الثلاث، وأثارت مشكلة الأراضي التي تقع وراء هذه القرى وتمتد حتى نهر الميكونغ، والتي كانت تابعة لها فعلاً في الماضي"؟

وخلال الأربعين سنة الماضية لم يلق الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة، الذين يعتمدون على القوات الامبريالية والرجعيين الدوليين في تحقيق حلمهم في التوسع، سوى الهزائم. وسيمنون أيضاً بهزائم أفدح لو واصلوا نفس السبيل.

٣ ـ استخدم الجانب التايلندي، قبل وأثناء احتلال القرى اللاوية الثلاث، تعبير "الرغبة في التفاوض" للخداع وللتمويه على أعماله واستعداداته العدائية ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

فقد أعلن الجنرال ارثيت كاملانغ ايك، في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤، عن الرغبة في تسوية الخلاف على الحدود عن طريق التفاوض. وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤، أبلغ السفير التايلندي، السيد سومفونغ فيشابا، وزارة خارجية لاو بأن الجانب التايلندي مغتبط بتسوية الخلاف عن طريق التفاوض. إلاّ أن الجنرال ارثيت كاملانغ ايك أصدر بنفسه في اليوم التالي، أي في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، أوامر بالهجوم على القرى اللاوية الثلاث واحتلالها، متناسياً الوعود التي قطعها بشأن الحوار.

هل يرغب الجانب التايلندي التفاوض حقاً؟ ما هي نواياهم وألاعيبهم من وراء المفاوضات؟ ستوضح لنا الأحداث التالية هذه المسألة:

قام الجانب اللاوي، بدافع نيته الحسنة، باتصالات دبلوماسية مع الجانب التايلندي في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤، وقرر إرسال وفد للتفاوض مع الجانب التايلندي في بانكوك.

وفيما يتعلق بمحتوى المفاوضات، فإن المشكلة الأساسية هي الاعتراف بسيادة لاو على هذه القرى الثلاث، ووجوب انسحاب القوات التايلندية وموظفيها العسكريين والمدنيين خارج هذه القرى الثلاث، قبل كل شيء، وفي أثناء جميع هذه المفاوضات حاول الجانب التايلندي التملص من مطالب لاو العادلة بمختلف الوسائل؛ وفضلاً عن ذلك طالب لاو بمقابل لانسحاب القوات التايلندية.

وفي أثناء المحادثات التي جرت في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤، بين السيد كهامفان سيالا فونغ، سفير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والجنرال شافاليت يونغشايوت نائب رئيس أركان الجيش للشؤون الاستراتيجية للقوات البرية، ممثلا الحكومة التايلندية والجيش التايلندي، وافق الجانب التايلندي على سحب قواته، وإرجاع سكان هذه القرى الثلاث إلى منازلهم وتعويضهم عن الأضرار التي سببتها لهم قواته؛ وطلب الجانب التايلندي بأن يوضّح هذا الشرط في المحضر وليس في الاعلان المشترك؛ وكان من المقرر توقيع كلتا الوثيقتين من جانب مفوضي الجانبين.

وفي أثناء المفاوضات، التي جرت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه بين وفدي لاو وتايلند في بانكوك، غيّر الجانب التايلندي موقفه بعرض شروط لانسحاب القوات التايلندية، هي: مقابل انسحاب القوات التايلندية، ينبغي للجانب اللاوي ألا يرسل قواته إلى هذه القرى الثلاث؛ وإلى جانب ذلك، ينبغي لكلا الجانبين سحب قواته إلى ما وراء مسافة ٣٠ كيلومتراً من هذه القرى الثلاث.

وفي أثناء المفاوضات التي جرت في الفترة من ٢٤ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس ١٩٨٤، غيّر الجانب التايلندي مرة أخرى معطيات المشكلة على النحوالتالي: يقوم الجانب التايلندي بسحب قواته بعد ذهاب اللجنة الفنية لتقصي الحقائق على الطبيعة وتعيين الحدود. ثم طالب الجانب التايلندي بالابقاء على الوضع الراهن (أي استمرار القوات التايلندية في احتلال القرى الثلاث).

وفي أثناء المفاوضات التي جرت في الفترة من ٦ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤، بيّن الوفد الحكومي اللاوي برئاسة السيد سوبانا سريثيراث، نائب وزير الخارجية، والوفد الحكومي التايلندي، رفض الجانب التايلندي دراسة مشكلة انسحاب قواته، رفضاً باتاً؛ ولم يأت، بأي شكل من الأشكال، على ذكر المحضر، ولم يرد في مشروع الإعلان المشترك ذي الثماني نقاط الذي اقترحه على الجانب اللاوي، في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤، أي ذكر لموضوع انسحاب قواته.

وفي اللقاءات شبه الرسمية التي جرت في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤، اقترح الجانب التايلندي صيغة جديدة، أي أنه في ١٤ آب/أغسطس يقدّم السيد ارسا ساراسان الأمين العام لوزارة الخارجية التايلندية، السيد كهامفان سيالا فونغ، سفير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، للجنرال ارثيت كاملانغ ايك، القائد العام للجيش التايلندي، وينصح الزائر بأن يقول للمضيف: "نقترح على الجانب التايلندي سحب جميع قواته من هذه القرى الثلاث، وإعادة السكان اللاويين إلى منازلهم، وتحديد مبلغ المساعدة التي ستمنح للسكان الذين تعرضوا للأضرار. وسيمتنع الجانب اللاوي عن إرسال قوات إلى هذه القرى الثلاث قبل تعيين الحدود" ويجيب الجنرال ارثيت كاملانغ ايك: "نوافق على اقتراح السيد سفير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فالجانب التايلندي يلتزم بسحب قواته واعتباراً من الساعة.... من يوم.....، سيأذن لجميع السكان اللاويين بالعودة إلى قراهم الأصلية، ثم يقوم الجانبان بالتحقيق موضعياً لتحديد مبلغ التعويض الذي سيدفع للضحايا اللاويين، وتنفيذ أعمال تعيين الحدود". وبطرح هذا الاقتراح، أكد الجانب التايلندي: "هذا هو اقتراحنا الأخير. فإن رفضه الجانب اللاوي، فإن الوقت سيكون قد فات، وستقطع المفاوضات". وهذا يعني أن الجانب التايلندي يريد إرغام الجانب اللاوي على القيام بمقابلة شخصية للجنرال ارثيت كاملانغ ايك المحرض على احتلال هذه القرى اللاوية الثلاث، لقبول شرط عدم إرسال قوات لاوية إلى هذه القرى الثلاث.

ثم إن الأمين العام لوزارة الخارجية التايلندية أطلع السفير في ١٤ آب/أغسطس على اقتراحات الجنرال ارثيت كاملانغ ايك المحددة في خمس نقط:

١ ـ إذا سحب الجانب التايلندي قواته فلا يجوز للجانب اللاوي أن يبعث بقواته.

٢ ـ يقوم الجانبان بأعمال التحقيق على الطبيعة.

٣ ـ يقوم الجانبان بأعمال تعيين الحدود.

٤ ـ يشرف الجانبان على عودة السكان الراغبين إلى سكنهم الأصلي.

٥ ـ فإن لم يقبل الجانب اللاوي هذه الاقتراحات فإن المفاوضات تقطع في الساعة الثانية عشرة يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ وبذلك فإن الجانب التايلندي قد حقق الهدف الذي حدده لنفسه.

والسبب الحقيقي للاقتراح الذي ينص على "أن يمتنع الجانب اللاوي عن إرسال قواته مقابل سحب القوات التايلندية" هو أن الجانب التايلندي يريد أن يجعل من هذه القرى اللاوية الثلاث منطقة مجردة من السلاح متنازعا عليها. والفرض من ذلك في الواقع هو تأكيد احتلالهم للقرى اللاوية الثلاث. إن الطرف التايلندي يضع على قدم المساواة المعتدي والمعتدى عليه. ويمثل الاقتراح المقدم في صورة إنذار من الجانب التايلندي عجرفة لا يمكن أن يقبلها الجانب اللاوي لأن ذلك يتعارض تماماً مع ما يقولون: "التفاوض بروح العدل والإنصاف".

ويريد الجانب التايلندي من اقتراح سحب قوات الجانبين إلى ما وراء مسافة ٣٠ كيلومتراً، أن يقنع بأن نواياه حسنة، وأنه يريد أن يتصالح وأن يضع حداً للمواجهة المسلحة، زاعماً أنه إذا انسحب الجانب اللاوي، فإن الجانب التايلندي سوف ينسحب هو أيضاً. ومعنى ذلك أن الجانب التايلندي يطلب من الجانب اللاوي أن يسحب قواته من الأراضي اللاوية. إن هذه الاقتراحات التايلندية تنطوي على حيل كثيرة مستخفية، وهذا يدل على رغبتهم الحقيقية في جعل هذه القرى الثلاث تحت تصرفهم ليستخدموها في أنشطتهم التخريبية في المنطقة الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً داخل أراضي لاو إلى ضفاف نهر ميكونغ. والأخطر من ذلك أن الجانب التايلندي يرفض الاعتراف بسيادة لاو على هذه القرى الثلاث ويريد أن يستخدم هذه الطريقة ليحتل أراضي لاو بالتدريج، أي أن يستخدم القوات العسكرية لانتهاك الحدود اللاوية التايلندية وارغام الجانب اللاوي على التفاوض، رغبة في احتلال قرى أخرى باشتراط سحب الجانب اللاوي لقواته، الأمر الذي ييسر استمرار تقدم القوات التايلندية. وهذا يدل بوضوح على أن التايلنديين لم يعدلوا بعد عن مطامعهم التوسعية في لاوس، ولا عن نواياهم السيئة الرامية منذ زمن طويل إلى القضاء على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وواضح من هذه المفاوضات أن الجانب التايلندي يستخدم دائماً المناورة ذات الوجهين: فهو من جهة يتحدث عن "الصداقة" وعن "التفاهم" ليبرهن على استعداده للحوار والتراضي، ولكن ذلك في الواقع خداع ومطالبة بتعديل ما سبق أن وافق عليه الجانب اللاوي من عبارات. وبقدر ما يعبّر الجانب اللاوي على حسن نواياه، يحاول الجانب التايلندي أن يكسب امتيازات. فعندما يعرب الجانب اللاوي عن عزمه، يتراجع الجانب الآخر مؤقتاً بالموافقة على ترك بعض الجمل أو الفقرات مع المطالبة بزيادة جمل وفقرات لفائدته.

وقد أكد الجانب التايلندي على الدوام طيلة المفاوضات الماضية وجوب تشكيل اللجنة الفنية ودفع الجانب اللاوي إلى تشكيلها وصمم على أن تقوم بتقصي الحقائق على الطبيعة بالقرب من القرى الثلاث. ويرى التايلنديون هذه الطريقة وسيلة للتخلص من القضية.

فلم يرغب الجانب التايلندي إلى هذا الحد في تشكيل اللجنة الفنية ويرغب في أن تقوم بالتقصي على الطبيعة ويعتبر ذلك أمراً أساسياً وهاماً!

لقد ثبت بوضوح أن خط الحدود في هذه المنطقة مرسوم بدقة بعمله منذ عشرات السنين. وإن إثارة مشكلة تشكيل "لجنة فنية" وتقصي الحقائق على الطبيعة بالقرب من القرى الثلاث يدل قطعاً على أن الجانب التايلندي يرفض الاعتراف بخط الحدود التاريخية أملاً في إعادة النظر في الحدود في هذه المنطقة. وهذا يعتبر سابقة للمطالبة في المستقبل بإعادة النظر في سائر خط الحدود، مما يمثل رفضاً للاعتراف بالفعل بسيادة لاو على القرى الثلاث باعتبار هذه القرى منطقة متنازعاً عليها. وتلك مناورة لتمديد الاحتلال التايلندي، وإيهام وتضليل الرأي العام بمحاولة إقناعه بأنه حدث تقارب بين مبادىء الجانبين ومواقفهما، وإنهما بصدد إجراء التحقيقات معاً لتسوية المشكلة، وبذلك يتسنى تجنب انتقادات الرأي العام التايلندي وانتقادات المسرح الدولي الموجهة ضد الرجعيين من الأوساط التايلندية الحاكمة والتي تطالبهم بالكف عن احتلال القرى اللاوية الثلاث وسحب قواتهم منها.

أما فيما يتعلق بمشكلة رجوع سكان القرى الثلاث الذين نقلوا كرهاً إلى تايلند، وكذا فيما يتعلق بمشكلة دفع تعويضات لسكان هذه القرى عن الأعمال الإجرامية التي اقترفها التايلنديون، فإن هؤلاء يحاولون أن يتملصوا من الموضوع، بل إنهم يتبجحون بأنهم يريدون أن ينظموا عودة السكان إلى قراهم بناءً على رغبة كل منهم وتحت رقابة الجانبين.

وقد أرغم الجانب التايلندي سكان القرى الثلاث على الانتقال إلى تايلند؛ وعلى ذلك يجب أن يردهم إلى قراهم الأصلية. وقد اقترفت قواته جرائم تسببت لهؤلاء السكان في خسارة أرواح بشرية وأموال؛ وعلى ذلك يجب أن يؤدي إليهم تعويضات عادلة ولا حق له مطلقاً في وضع أي شرط. وعلاوة على ذلك ليس له الحق في أن يطالب الجانب اللاوي بأن يشاطره مسؤولية الأفعال الإجرامية التي اقترفها.

وتدل الحقيقة المبينة آنفاً على أن الجانب التايلندي رفع شعار التفاوض في أواخر أيار/مايو ١٩٨٤ لإخفاء استعداداته للاحتلال. وبعد استخدام القوة لاحتلال القرى الثلاث في ٦ حزيران/يونيه، رفع التايلنديون شعار التفاوض لمغالطة الجانب اللاوي حتى يتمكنوا من التمهيد لتوسيع احتلالهم ليشمل أراضي لاوية أخرى. تلك حجة التايلنديين وموقفهم ومبدؤهم خلال المفاوضات الماضية.

ونظراً للمعارضة الشديدة من الحكومة والشعب في لاو، ومن عدة شخصيات سياسية تايلندية والشعب التايلندي، ونظراً لاستنكار الرأي العام العالمي، اضطر الجانب التايلندي إلى الجلوس على مائدة المفاوضات لمغالطة الرأي العام وخداعه. وقد حاول التايلنديون أثناء المفاوضات أن يؤجلوا سحب قواتهم ويؤيدوا احتلالهم للأراضي اللاوية واضعين في تحويل منطقة القرى اللاوية الثلاث إلى منطقة مجردة من السلاح يدور حولها النزاع، وفي تحاشي عودة الحالة العادية، أي الحالة التي كانت سائدة قبل ٦ حزيران/يونيه. ولما شعروا بأنهم لا يقدرون على اتخاذ المفاوضات وسيلة للضغط على الجانب اللاوي ليقبل اقتراحاتهم الواهية، وأنهم لايقدرون على مغالطة الرأي العام الذي كان يرى يوماً بعد يوم بوضوح أكبر أن الإنصاف في جانب اللاويين، قطعوا المفاوضات من جانبهم. وكل هذا يمثل حقيقة النوايا التي كانت للجانب التايلندي في المفاوضات.

ومن الضروري أن يضاف أن الجانب التايلندي، تصامم عن طلب من الوفد الحكومي اللاوي لمقابلة رئيس الوزراء وجلالة ملك تايلند لتسليم رسالتين من رئيس مجلس الوزراء ورئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. فقد وضع الجانب التايلندي شروطا لهاتين المقابلتين قائلاً بأن "ذلك يرتبط بنتيجة المفاوضات" وإن "جو المفاوضات لا يسمح بذلك بعد وإن النتيجة المتوقعة من المقابلتين لن تكون لذلك الاّ سلبية". فهذا الموقف غير عادي مادام البلدان مرتبطين حتى الآن بالعلاقات الدبلوماسية ومادام الوفدان يتفاوضان بالفعل لتسوية مسائل العلاقات بين البلدين. وأدهى من ذلك أن الجانب التايلندي يغلو في عجرفته إلى درجة أنه يريد أن يفرض على الجانب اللاوي مقابلة ارثيت كاملانغ ايك، قبل أن يقابل رئيس الوزراء وجلالة الملك.

والكل يعرف أن ارثيت كاملانغ ايك هو الذي قاد شخصياً العدوان على القرى اللاوية الثلاث واحتلالها، وخلق التوتر على حدود لاو وتايلند وفي العلاقات بين البلدين، منتهكاً بذلك علاقات الصداقة وحسن الجوار بين شعبي البلدين ومنتهكاً بصورة خطيرة البيانين المشتركين للاو وتايلند الصادرين في سنة ١٩٧٩.

٤ ـ ارتكب غلاة الرجعيين التايلنديون خلال الشهرين الماضيين جرائم لا تحصى بحق سكان ثلاث قرى

عقب الهجوم على ثلاث قرى واحتلالها، سارع الجانب التايلندي إلى اتخاذ إجراءات متنوعة ترمي إلى إسباغ الشرعية على احتلاله مثل: إلغاء الإدارة اللاوية وإقامة إدارة تايلندية بديلاً عنها، وإنشاء سجل مدني يتولى إصدار الهويات الشخصية، ومنع التمرّن على اللغة اللاوية، وفرض استعمال الباث (عملة تايلند) وحظر التعامل بالكيب (عملة لاو).

وفيما بين ١ إلى ١٥ تموز/يوليه، وحسب المعلومات التي لم تستكمل بعد، اعتقل التايلنديون واقتادوا إلى أراضيهم ٤٣٨ شخصاً. ودمروا منازل وأشجار مثمرة وسرقوا ماشية القرويين في ثلاثة مراكز.

وقد عزّز الجانب التايلندي مرة أخرى من قوّته العسكرية العاملة في القرى الثلاث، كما شرع في بناء التحصينات في عديد من المواقع، وأجرى تحسينات في خنادقه وجلب دبّابات وانتهك بطائراته بما في ذلك طائرات القتال، المجال الجوي للاو مرّات عديدة، متوغلاً في بعض المناطق إلى عمق ٣٠ كيلومتراً. كما قصفت المدفعية التايلندية أرياض القرى الثلاث. وفي الفترة الواقعة بين ١٢ و١٤ تموز/يوليه فقط، أطلقت القوات التايلندية في هذه المناطق ٦٣٥ قذيفة من عيار ٧٥ و١٠٥ و١٥٥ ملليمتراً وآلاف من طلقات المدافع الرشاشة.

ولا يسمح التايلنديون بالخروج من القرى إلا بين الساعة ٧/٠٠ إلى ١٧/٠٠ ولا يشمل الترخيص سوى شخص واحد من كل أسرة. كما أنهم يرغمون السكان على عقد الاجتماعات حيث يصدر رؤساء القرى المأجورون من قبلهم إعلانات تطالب الحكومة التايلندية بعدم سحب قواتها وعدم رد القرى الثلاث إلى حكومة لاو. وقام الجنود التايلنديون باغتصاب النساء، ومثال ذلك أنهم عمدوا في باني ماي إلى تقييد الأب والتناوب على اغتصاب الابنة. والأسوأ من ذلك، أنه كان على القرويين أن يدفعوا ثمن الألغام التي يزرعها التايلنديون بشكل عشوائي وتفجرها الماشية بسيرها وذلك حسب تعريفة نهارية قدرها ٧٠٠ باث وليلية قدرها ١٠٠٠ باث.

إن شعب وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يدينان بشدة أمام الرأي العام التايلندي والدولي الأعمال الإجرامية التي يقترفها غلاة الرجعيين ويطالبانهم بسحب قواتهم بالكامل ودون قيد أو شرط وإعادة القرويين الذين خطفوهم بالقوة إلى قراهم الأصلية، ودفع تعويضات عما

تسببوا فيه من خسائر في أرواح وممتلكات إلى سكان القرى الثلاث دون التذرع بأية حجة.

الجزء الثالث

عقب الكفاح البطولي ضد المعتدين الامبرياليين والاستعماريين من أجل الاستقلال والحرية، ليس لدى الشعب اللاوي المتعدد الطوائف الاثنية أي طموح سوى العيش بسلام وإعادة بناء الوطن وإقامة حياة جديدة. ولهذا السبب فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لم تتوقف أبداً عن اتباع سياسة راسخة المبدأ وهي تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان المجاورة ومع البلدان الأخرى على حد سواء.

ويصدق هذا على وجه الخصوص مع مملكة تايلند، جارة لاو التي تتقاسم معها شريطاً طوله ١٦٥٠ كيلومتراً من الحدود المشتركة، إذ يحتفظ الشعبان اللاوي والتايلندي بعلاقات حسن جوار أخوية منذ عهود سحيقة، كما أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد بذلت على الدوام كل ما في وسعها للحفاظ على تلك العلاقات وتطويرها. وبهذه الروح وقّع رئيسا وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند معاً بلاغين مشتركين في كانون الثاني/يناير وفي نيسان/أبريل ١٩٧٩ أكدا فيهما المبادىء الخمسة التالية التي تحكم العلاقات بين البلدين:

- الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة كل من الجانبين ولسلامته الاقليمية؛

- احترام حق كل بلد في اختيار طريقة حياته الخاصة به دون تدخل أو تهديد من الخارج؛

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والامتناع عن القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال عدائية ضد الطرف الآخر؛

- تسوية الخلافات بالوسائل السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس المساواة؛

- تجنب التهديد واستعمال القوة ضد الطرف الآخر وعدم السماح للآخرين باستخدام الأراضي كقاعدة للتدخل أو للتهديد أو للعدوان على البلدان الأخرى بأي شكل من الأشكال واحترام التعهد القاضي بألا يسمح أي من الطرفين باستخدام أراضيه كقاعدة تدخل أو تهديد أو عدوان أو أنشطة تخريبية ضد الطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

وعلاوة على ذلك، نص البلاغ المشترك الصادر في نيسان/أبريل ١٩٧٩ صراحة على الآتي:

" اتفق رئيسا وزراء البلدين على أن يجعلا من الحدود (النهرية والبرية) اللاوية ـ التايلندية حدود سلام وصداقة على أساس احترام الاستقلال، والسيادة، والسلامة الإقليمية والمصالح الشرعية لكل طرف، ومبدأ التسوية السلمية للخلافات بين البلدين. وفي هذا الشأن، تتفق السلطات المعنية في البلدين على وضع أحكام ولوائح تنظيمية تتعلق بمخافر الحدود بين البلدين وانتقال سكان الحدود، كما تتخذ تلك السلطات المعنية التدابير اللازمة والفعّالة لمنع وإزالة كل الأنشطة التي تصدر عن الأشقياء الذين يستخدمون المنطقة الحدودية أماكن لجوء ينطلقون منها لتعكير صفو السكان المقيمين على جانبي الحدود، وتقوم السلطات المعنية بتوعية الشعب والجيش والشرطة والمسؤولين التابعين للدولة في ميادين متنوعة ولا سيما من يعمل منهم في المناطق الحدودية لكي يدركوا روح الصداقة اللاوية ـ التايلندية ويطبقوا على وجه سليم الأنظمة المقررة".

وقد احترمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جهتها بكل دقة تلك المبادىء وبذلت كل ما في وسعها لكي تجعل من الحدود اللاوية ـ التايلندية حدود سلم وصداقة. بيد أن الجانب التايلندي على العكس من ذلك لم يعمل على الوجه الصحيح في الاتجاه نفسه. إذ أرسل قواته لاحتلال ثلاث قرى لاوية فنكّث بشكل خطير التعهدات التي أقرتها حكومة تايلند الملكية في البلاغين المشتركين المشار إليهما آنفاً، وانتهك سيادة لاوس وسلامتها الإقليمية ملحقاً بذلك الأذى بمصالح وأماني الشعبين في التعايش السلمي وفي تطوير علاقاتهما الودّية.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تطالب بكل تصميم بأن يسحب الجانب التايلندي بدون قيد أو شرط جميع قواته وأفراده العسكريين والمدنيين من المناطق التي احتلها، وأن يقوم بتعويض السكان المحليين عما تسببوا فيه من خسائر في الأرواح والممتلكات وإعادة القرويين اللاويين الذين جرى أسرهم إلى قراهم الأصلية وإرجاع الحالة في القرى الثلاث إلى ما كانت عليه قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤.

ولقد تمسّكت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دوما بسياسة تسوية الخلافات بين البلدين عن طريق التفاوض وعلى أساس المبادىء المنصوص عليها في البلاغين المشتركين لعام ١٩٧٩، إلا أنها عازمة أيضاً أشد العزم على أن تستخدم حقوقها الشرعية للحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

كما يود شعب وحكومة لاو أن يعربا عن شكرهما العميق لشعب تايلند ويتوجهان إليه وإلى ذوي النوايا الطيبة، وإلى الحكومات وشعوب البلدان الشقيقة والبلدان الصديقة بنداء حار لمساندتها في قضيتها العادلة، وهما مصمّمان على إلزام الجانب التايلندي بأن يستجيب لمطالب الجانب اللاوي المبررة وأن يحترم استقلال وسيادة لاوس وسلامتها الإقليمية.

المرفق الثاني

بيان صادر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ عن وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

بعد أن أعلنت الحكومة التايلندية من جانب واحد وقف المفاوضات اللاوية ـ التايلندية أصدرت في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ بياناً عن مسألة القرى الثلاث [*S/16712*، المرفق] مشيرة إلى أن "محور القضية يكمن في رسم خط الحدود وفقاً لمبدأ خط تقسيم المياه"، وإلى أن الجانب اللاوي قد رفض مقترحات الجانب التايلندي المتعلقة بتكوين لجنتين تقنيتين من قبل الجانبين لإجراء تحقيق ميداني، وأن ذلك هو السبب الذي جعل الحكومة التايلندية تقرر إرسال إطارات تقنية لبدء تحقيقات ميدانية وإثبات الحقيقة فيما يتعلق بالموقع الصحيح للحدود "وطلبت إلى الجانب اللاوي ألا يتسبب في وقوع أحداث عسكرية في منطقة القرى الثلاث أثناء قيام الجانب التايلندي بتحقيقه".

وترى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن من الضروري أن تحدد موقفها من هذا البيان على النحو التالي:

١ ـ مثلما يعرف الجميع، فقد قام الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف في الأوساط التايلندية الحاكمة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، بإرسال قوات للهجوم على القرى اللاوية الثلاث بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ التابعة لمنطقة بارلاي بمقاطعة سيابوري واحتلالها. وبالرغم من استمرار احتلال القوات التايلندية للقرى الثلاث، فقد أرسلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تحدوها في ذلك الرغبة في إيجاد حل عادل للمشكلة، بعثة إلى بانكوك للتفاوض مع الوفد التايلندي وذلك من ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٤. وكما ورد في مذكرة وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المؤرخة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤، بيّن الجانب اللاوي بوضوح طيلة المفاوضات أن هذه القرى الثلاث تخضع للسيادة اللاوية سواء من الوجهة التاريخية، أو الإدارية، أو المعاهدات أو الخرائط الجغرافية أو علامات الحدود. فقد رسمت الحدود اللاوية ـ التايلندية طبقاً للمعاهدة الفرنسية ـ السيامية المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ وبروتوكول رسم خط الحدود الموقع بهذه المعاهدة. وقد وافقت حكومة المملكة التايلندية، لدى إتمام البلاغين المشتركين اللاويين ـ التايلنديين لعام ١٩٧٩، على هذه الحدود التاريخية بين البلدين واعدة بتحويلها إلى منطقة سلم وصداقة. ولهذا فإن أفضل حل يتمثل في سحب الجانب التايلندي لقواته من القرى اللاوية الثلاث بهدف إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، وتسهيل مواصلة المفاوضات بين الجانبين بغية تسوية المشاكل. وقد حظي الموقف العادل والنية الطيبة من جانب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتفهم وتعاطف وتأييد قطاعات كبيرة من الرأي العام في تايلند وجنوب شرقي آسيا والعالم.

ومن الواضح أن محور القضية ليس "خط تقسيم المياه" ولا "التفسير الخاطىء" في هذا الموضوع. وإنما هو الهجوم على القرى الثلاث واحتلالها من قبل القوات التايلندية التي يجب أن تنسحب منها.

٢ ـ وفي المفاوضات الأخيرة التي جرت في بانكوك، وبسبب استمرار احتلال القوات التايلندية للقرى اللاوية الثلاث، رفض الوفد الحكومي اللاوي رفضاً باتاً اقتراح إنشاء لجنتين تقنيتين من البلدين لإجراء تحقيق ميداني، نظراً إلى أن خط الحدود في هذا الإقليم وكذلك خط الحدود بين البلدين قد رسما بالفعل ووضعت علاماتها، ولم يكن هناك أبداً أي اعتراض عليه. والآن يقوم التايلنديون بتعزيز قوات الاحتلال التابعة لهم والتي يبلغ عددها ضعف عدد سكان القرى الثلاث، وقد جلبوا إليها كميات كبيرة من السلاح والعتاد الحربي، وأقاموا خنادق وتحصينات، وأطلقوا النار بلا تمييز، وانتهكوا الفضاء الجوي اللاوي. وفي الظروف الراهنة، فإن اعتزام الحكومة التايلندية إرسال أطر تقنية لإجراء تحقيق ميداني يهدف إلى إسباغ الشرعية على احتلالها، وتغيير خط الحدود في هذا الإقليم وضم القرى اللاوية الثلاث إلى الأراضي التايلندية. ولا يمكن لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي بلد مستقل ذو سيادة، أن تقبل بأية حال من الأحوال هذه التصرفات من قبل التايلنديين. وأن إصرار الجانب التايلندي على التشبث بمشكلة "التحقيق الميداني" مدعياً أن هناك "نزاعاً على الحدود" في هذه المنطقة، لا يمكن أن يخدع الرأي العام في تايلند وفي العالم، إذ هو الآن يدين بقوة الهجوم على هذه الأراضي اللاوية واحتلالها.

بل إن الجانب التايلندي يذهب في غطرسته إلى حد مطالبة الطرف اللاوي بالامتناع عن القيام بأية أنشطة عسكرية في هذه القرى الثلاث. وهذا المطلب لا مبرر له بالمرة.

فما دامت القوات التايلندية مستمرة في احتلال القرى الثلاث وارتكاب جرائم ضد سكان هذه القرى الثلاث وأراضيها، لن يستطيع أي شيء أن يكبح الكراهية التي يشعر بها الجيش والشعب اللاويان ولا تصميمهما على اتخاذ إجراءات انتقامية.

٣ ـ إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد احترمت دوماً السيادة الإقليمية لمملكة تايلند وهي عاقدة العزم في نفس الوقت على صون سيادتها. وإن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، انطلاقاً من هذا المبدأ وإذ تحدوها في ذلك روح الصداقة وحسن الجوار بين شعبي البلدين على استعداد لمواصلة المفاوضات مع حكومة مملكة تايلند بهدف تسوية مشكلة القرى الثلاث بصورة عادلة، وإعادة السلم إلى الحدود، وتطبيع العلاقات بين البلدين وتحسينها وفقاً لمصالح الأمتين، مساهمة بذلك في صيانة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

التذييل

الاستفزازات المسلحة التي ارتكبها الرجعيون المنتمون إلى اليمين المتطرف من الأوساط التايلندية الحاكمة ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٤

قام الجانب التايلندي، حوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ (بالتوقيت المحلي) بتعزيز كبير لقواته وذلك بحشدها تجاه جزيرة دون سانغ كي (في الأراضي اللاوية) جنوب فينتيان. وفي نفس الوقت استخدمت زوارق خفر السواحل بالميكونغ المسماة "إن بي كي "NPK"" للقيام بأعمال استفزاز وإرهاب في شمال الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت طائراتها من طراز تي ـ ٢٨ وإل ـ ١٩ بطلعات استفزازية عديدة فوق الإقليم، تجاه دون سانغ كي.

وفي نفس اليوم، اخترقت أربعة من زوارق خفر السواحل بنهر الميكونغ عدة مرات المياه الإقليمية اللاوية بين هاي، جنوب مقاطعة فينتيان.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٧ آب/أغسطس قامت طائرة تايلندية من طراز L-19 بأربع طلعات تحويف أمام دونغ كسينغ كسو، شمال فينتيان.

وفي الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠ آب/أغسطس قامت طائرتان تايلنديتان من طراز تي ـ ٢٨ بعدة طلعات استفزازية أمام دون سانغ كي.

وفي ٢١ آب/أغسطس، أرسل التايلنديون فرقة من قواتهم إلى بني ماي ونابونغ، وتاسينغ كوتبونغ، بمنطقة فونه فيساي، تجاه دون سانغ كي.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، قامت عدة زوارق تايلندية بخفر السواحل من طراز إن بي كي من جديد برحلات استفزازية وتهديدية على طول دون سانغ كي، باثة بذلك الرعب بين السكان اللاويين في هذه المنطقة.

وبعد أن قرر الطرف التايلندي من جانب واحد وقف المفاوضات الأخيرة ببانكوك، قام بتعزيز قواته المحتشدة على طول الضفة اليمنى من

الميكونغ، تجاه منطقة موانغ سالاكهام الواقعة بالأراضي اللاوية. وقد أقام تحصينات بعدة مواقع على طول الضفة اليمنى للميكونغ ابتداءً من بارك سوم وحتى بارك هوان، بادئاً بذلك في استعدادات عسكرية واسعة النطاق.

وإن هذه الأعمال العدائية تشكل في مجموعها، في نظر حكومة وشعب لاو، أعمالاً استفزازية وتهديدية خطيرة ضد استقلال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيادتها وأمنها وسلامتها الإقليمية. ولكن الاحتلال العسكري لثلاث قرى تابعة لبلد مجاور، والقيام بصورة دائمة بأعمال استفزازية مسلحة والبدء في نفس الوقت في استعدادات عسكرية واسعة النطاق على طول الحدود، هذا كله يعتبر في نظر الحكومة التايلندية الحالية دليلاً على حسن النية.

الوثيقة S/16728

رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤]

يشرفني أن أكتب إليكم لأوافيكم بالمذكرة التي أرسلها إلى السيد جورج ب. شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد خوسيه ليون تالافيرا، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا بالنيابة، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤، مع رجاء التكرم بتعميمها بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من وزير خارجية نيكاراغوا بالنيابة

أكتب إليكم لأبلغكم بالوقائع التي أعرضها فيما يلي:

في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤، فيما بين الساعة ١٠/٠٠ و١١/٠٠، أسقط الدفاع الجوي للجيش الشعبي السانديني طائرة دوغلاس من طراز C-47 من صنع الولايات المتحدة، في القطاع الواقع بين بورتيون وبالو بلانكو، على بعد ١٦ كيلومتراً إلى الجنوب من كيلالي بمنطقة خينوتيغا. والملاحون الثمانية بالطائرة الذين لقوا حتفهم هم: الطيار خوسيه لويس غوتييريس لوغو، وهو ضابط سابق بالحرس السوموزي، وساعد الطيار خوستينو اسبينوثا. والمساعدون غلن سنكلير وأوخينيو تشافث وماريو فيندل وخوان رود ريغس وهنري غاديا وكونستنتينو سانتس.

وكانت الطائرة C-47، وهي من الطائرات التي زودت بها وكالة المخابرات المركزية (CIA) عصابات المرتزقة التي تخدم حكومتكم، قد قامت بطلعات مماثلة آتية من أراضي هندوراس. وقد أسقطت هذه المرة وهي تموّن من جديد قيادة المرتزقة المسماة "ديريانخن"، التي تعمل في المنطقة المتاخمة لهندوراس، بالذخائر والمؤن والامدادات. وتقوم الآن سلطات الجيش الشعبي السانديني بالتحقيق في هذه الأعمال للحصول على تفاصيل أوفى ستأذن لي في الوقت المناسب بإبلاغها لكم.

إن هذه الأعمال تبين المساندة المكشوفة من جانب حكومتكم لعصابات المرتزقة، التي تتيح لها كل أنواع الدعم المالي والسوقي والعسكري، بما في ذلك الوسائل الجوية، بهدف تصعيد الحرب السافرة التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، في انتهاك سافر للمبادىء الأساسية للقانون الدولي.

ومما يذكر أن هذه الأعمال تواكب بشكل خطير وجود سفينتين حربيتين تابعتين لبحرية الولايات المتحدة، في نفس اليوم، في المياه الإقليمية لنيكاراغوا، على مسافة ١٠ أميال إلى الشرق من كوسيغينا في خليج فونسيكا.

إن سياسة العدوان هذه، التي تشجعها حكومة الولايات المتحدة، لا تتنافى فقط مع أبسط المبادىء التي تحكم سلوك الدول، بل تخالف كذلك بشكل مباشر الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ [٦] بالكف عن جميع الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تنتهك سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

وبالإضافة إلى الأعمال الحربية ضد نيكاراغوا، هناك الوجود العسكري المتزايد للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، وتنقل السفن الحربية، مثل "ايوا"، بالقرب من سواحلنا، واستمرار استخدام أراضي هندوراس كقاعدة للعدوان على نيكاراغوا.

إن حكومة نيكاراغوا ما فتئت تندد بما تقدمه حكومة الولايات المتحدة من وسائل جوية وأسلحة ثقيلة إلى جماعات المرتزقة. ففي المذكرة DAJ رقم ١٥٨، المؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ [انظر *S/16030*]، قامت حكومة نيكاراغوا، بمناسبة إسقاط طائرة دوغلاس من طراز DC-3C كانت قد أقلعت من مطار ال أغواكاتي في هندوراس، بتقديم أعنف احتجاج على هذه الأعمال، في الوقت الذي وجهت فيه نداءً إلى حكومة الولايات المتحدة تناشدها فيه "العدول عن سياستها التدخلية والعسكرية إزاء نيكاراغوا وسائر بلدان أمريكا الوسطى".

إن استمرار حكومة الولايات المتحدة في موقفها العدواني التدخلي هذا يعرقل رغبتها في الشروع في إجراء حوار جاد يتسم بالمسؤولية مع نيكاراغوا، يؤدي إلى عودة العلاقات الثنائية إلى طبيعتها، على أساس الاحترام المتبادل ومراعاة القانون الدولي على أتم وجه.

وإن حكومة نيكاراغوا، وهي تتقدم بأشد احتجاج رسمي لها على الاستمرار المكشوف للحرب السافرة ضد نيكاراغوا، توجّه في إصرار نداءً عاجلاً إلى حكومة الولايات المتحدة للعدول عن مواصلة انتهاك أبسط قواعد القانون الدولي، ومنها أمر محكمة العدل الدولية، وللدخول بروح من المسؤولية في حوار ثنائي مع نيكاراغوا، الذي يعتبر الطريق السليم لإقرار سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/16729 *

رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، لي الشرف أن أرفق لكم نص التصريح الذي أدلى به مصدر مخوّل في مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية مع البيان الذي أصدره المجلس بخصوص إطلاق سراح عدد من أسرى الحرب الايرانيين دون مقابل وذلك بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك واستعداد العراق لإطلاق سراح المقاتلين الايرانيين الذين يلجأون إلى الجانب العراقي.

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض م. س. القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البيان

صرح مصدر مخوّل من مجلس قيادة الثورة بما يلي:

" إن العراق، انطلاقاً من مواقفه المبدئية والإنسانية وتفهمه العميق لمشكلة أسرى الحرب، كان وما يزال يقدم المبادرة تلو الأخرى من أجل إيجاد حل مقبول لهذه المشكلة. وقد كانت آخر مبادراته في هذا المجال دعوته عوائل الأطفال الايرانيين الأسرى لزيارة أبنائهم والالتقاء بهم في العراق أو في أي مكان آخر يتفق عليه وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولكن حكام طهران الذين يتخبطون في وحل هزائمهم النكراء 'رفضوا جميع هذه المبادرات' مؤكدين لشعوب ايران والعالم أجمع حقدهم وتنكرهم لأبسط القيم الأخلاقية والمبادىء الإنسانية.

" إن العراق، من خلال قناعته الراسخة بأن الشعوب الايرانية المبتلاة بهذه الطغمة الفارقة في الشر والعدوان كانت ولا تزال تسوقهم إلى محرقة الحرب بالقوة وبأبشع أساليب البطش وبالإرهاب، وانطلاقاً من إيمانه العميق في روح الرسالة الاسلامية السمحاء ومبادىء حزبه القائد حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن التزامه واحترامه لما تقضي به مبادىء القانون الدولي الإنساني، وانسجاماً مع حالات عديدة مماثلة منذ نشوب الحرب بيننا وبين ايران عندما كانت قواتنا المسلحة تطلق أعداداً كبيرة من الأسرى بعد أسرهم مباشرة، وبمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، قرر مجلس قيادة الثورة ما يلي:

" ١ - إطلاق سراح عدد من الأسرى الايرانيين دون مقابل من الجانب الايراني وتخييرهم بالعودة إلى بلادهم أو اللجوء إلى أية دولة توافق على استقبالهم؛

" ٢ - يعلن لكافة أفراد القوات المسلحة الايرانية استعداده لإطلاق سراح المقاتلين الذين يلجأون لقطعاتنا الآن أو أثناء المعارك، أو بعدها وتسهيل مهمة عودتهم إلى بلادهم أو اللجوء إلى أية دولة تقبل بهم؛

" ٣ - إن العراق، إذ يقدم هذه المبادرة الإنسانية، يؤكد مرة أخرى لشعوب ايران ولكل الشعوب المحبة للسلام أن مواقف نظام خميني وممارساته اللاإنسانية سوف لن تثنيه عن السير في ذات الطريق التي اختارها لنفسه، طريق المثل والقيم الأخلاقية النبيلة".

* عممت تحت الرمز المزدوج A/38/833-S/16729.

الوثيقة S/16730

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل، مرفقاً بهذا، نص الرسالة المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ التي أبرق بها إلى السيد جورج ب. شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد خوسيه ليون تالافيرا وزير العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا بالنيابة. وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من وزير خارجية نيكاراغوا بالنيابة

أتشرف بإبلاغكم بالحقائق التالية:

في الساعة ١٤/٢٠ يوم أمس الموافق ١ أيلول/سبتمبر، أسقطت قوات الدفاع الساندينية المضادة للطائرات طائرة عمودية عسكرية مسلحة بالمدفعية كانت مشتركة في غارة على كلية الخدمة العسكرية الوطنية في سانتا كلارا، في مقاطعة نويفا سيغوفيا. وخلال الغارة، كانت الطائرة العمودية تعمل بالاشتراك مع ثلاث من طائرات ذات طراز "دفعي جذبي" كانت تطير في تشكيل قتالي تكتيكي، وأطلق في القطاع ما بين ١٢ و١٦ صاروخاً. ونتيجة لهذا العدوان الإجرامي، توفي أربعة أطفال وواحد من الراشدين وأصيب اثنان من العاملين في مطبخ الكلية العسكرية. ولم تقع أي إصابات بين أفراد جيش الشعب الساندينى نتيجة للغارات.

وعثر حتى الآن على جثتي اثنين من طاقم الطائرة العمودية ووجد مع إحدى الجثتين، خرائط للملاحة الجوية وخطتان لرحلتين جويتين. وكانت الرحلة الأولى من قاعدة "إل اغواكيت" التي أنشأها جيش الولايات المتحدة في أراضي هندوراس، إلى "لاس فيغاس"، والرحلة الثانية من "تونكونتين" إلى "خاماستران" ومن تلك القاعدة، التي أنشأتها أيضاً الولايات المتحدة، إلى سانتا كلارا في أراضي نيكاراغوا.

وفي ضوء هذه الأعمال، أضافت سياسة "الإرهاب من جانب الدول" التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة عدداً جديداً من الضحايا المدنيين إلى المئات من مواطني نيكاراغوا الذين قتلوا من جراء حرب العدوان التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على نيكاراغوا.

كذلك، فإن هذه التطورات تقدم أدلة جديدة على تصعيد الأعمال العدوانية من جانب حكومتكم ضد بلدي، بما في ذلك استخدام أراضي هندوراس كنقطة انطلاق للعدوان على نيكاراغوا، الذي قدمت البرهان القاطع عليه خريطة الرحلة الجوية التي وجدت مع جثة أحد المرتزقة يعملون في خدمة حكومتكم.

وانتشار استخدام الطائرات التي قدمتها وكالة المخابرات المركزية إلى جماعات المرتزقة يمثل تصعيداً حاداً جديداً للحرب السافرة التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد بلدي، على نحو يمثل اعتداءً مباشراً على سيادة نيكاراغوا واستقلالها وسلامة أراضيها. إن القيام بأي نوع من الأنشطة العسكرية أو شبه العسكرية ضد نيكاراغوا إنما يمثل خرقاً جوهرياً، من جانب حكومة الولايات المتحدة، للتعهدات التي منحت طوعاً بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؛ كما يمثل انتهاكاً صارخاً لواجب التزام الدول بأحكام محكمة العدل الدولية، والمقصود في هذه الحالة هو الأمر القضائي الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ [٦].

وقد نددت حكومة نيكاراغوا مراراً وتكراراً بتزويد حكومة الولايات المتحدة لجماعات المرتزقة بالطائرات والأسلحة الثقيلة، وذلك مثلاً عندما أسقطت طائرة من طراز Douglas DC-3C في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، وعندما أسقطت طائرة من طراز C-47 في ٢٧ آب/أغسطس، وقد قامت وكالة المخابرات المركزية بتزويد المرتزقة بهاتين الطائرتين اللتين تمت الإشارة إليهما في كل من مذكرتي الاحتجاج المؤرختين في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ [*S/16024*] وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16728*].

وتظهر هذه الأعمال، مرة أخرى، أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال غير جادة بشأن عملية الحوار مع نيكاراغوا، والذي يمثل الأسلوب الوحيد الموثوق به لإيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تواجه المنطقة حالياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأعمال العدوانية التي من هذا القبيل تمثل، على ما يبدو، تأكيداً جديداً على عدم وجود رغبة حقيقية داخل حكومة الولايات المتحدة في التخلي عن النهج العسكري للأخذ بأساليب التفاهم والتفاوض كوسائل للتغلب على الخلافات. وبالمثل، فإن مثل هذه الأعمال توحي بأن دوافع حكومتكم إلى البدء في عملية إقامة حوار مع نيكاراغوا إنما مردّها إلى الرغبة في شن حملة دعائية لتحسين صورتكم لدى الناخبين أكثر منه إلى استعداد حقيقي لإرساء أسس تعايش حقيقي في المنطقة.

إن حكومة نيكاراغوا، وهي تحتج بأشد الصيغ وأكثرها رسمية على هذا العمل الإجرامي الجديد الذي ينتهك القانون الدولي والولاية المجسّدة في الأمر القضائي الصادر عن محكمة العدل الدولية والمؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤، إنما تحث حكومة الولايات المتحدة، مرة أخرى، على التخلي عن النهج العسكري كوسيلة لتسوية المنازعات؛ وتدعو، في نفس الوقت،

الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف يتسم بروح المسؤولية تجاه عملية الحوار مع نيكاراغوا. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للولايات المتحدة أن تلتزم التزاماً تاماً ودقيقاً بالمبادىء التي يستند إليها التعايش بين الدول، وبالتحديد من خلال التوقف الفوري والدائم عن أعمال التدخل والعدوان التي تشنها ضد نيكاراغوا، ومن خلال التوقف عن استخدام أراضي البلدان المجاورة كقواعد لشن العدوان على بلدي. وجدير بالملاحظة أن وقف تلك الأنشطة سوف يفسح المجال أمام تحقيق المزيد من التقدم في المفاوضات السلمية التي تجري تحت رعاية مجموعة كونتادورا.

الوثيقة S/16731 *

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات محددة من حكومتي، أرجو التفضل بالعمل على عقد اجتماع فوري وعاجل لمجلس الأمن بغرض النظر في الحالة الناشئة عن التصاعد الجديد للعدوان الذي يشن ضد بلدي.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/16732

لبنان: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) و٥٠١ (١٩٨٢) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥١٢ (١٩٨٢) و٥٢٠ (١٩٨٢) بالإضافة إلى سائر قراراته المتعلقة بالحالة في لبنان،

وقد استمع إلى بيان ممثل لبنان، وإذ يلاحظ بقلق بالغ تدهور الحالة في المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان وفي غربي البقاع وفي قضاء راشيا، نتيجة للممارسات الاسرائيلية،

وإذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وإذ يؤكد المبادىء الانسانية الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ [٧] والالتزامات المترتبة على الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ [٨]،

١ - يكرر دعوته إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية احتراماً دقيقاً داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٢ - يؤكد أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان وفي غربي البقاع وفي قضاء راشيا، وأن السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة بواجب احترام أحكام الاتفاقية المذكورة وقواعد القانون الدولي الأخرى والالتزام بها؛

٣ ـ يدعو اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الاحترام الدقيق لحقوق السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لاحتلالها في جنوب لبنان وفي غربي البقاع وفي قضاء راشيا، وإلى الامتثال الدقيق لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩؛

٤ ـ يطالب بأن تزيل اسرائيل فوراً جميع القيود والعقبات التي تحول دون عودة الأحوال العادية في المناطق الخاضعة لاحتلالها، وتشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولا سيما فيما يتعلق بإغلاق الطرق والمعابر وتحديد حرية حركة الأفراد والتدفق العادي للأشخاص والسلع بين تلك المناطق وبقية لبنان، وسد الطريق أمام سير الإدارة العادية لمؤسسات الحكومة اللبنانية وموظفيها؛

٥ ـ يحثّ جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على بذل كل جهد لتأمين احترام أحكام هذه الاتفاقية والامتثال لها في جنوب لبنان وفي غربي البقاع وفي قضاء راشيا؛

٦ ـ يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

الوثيقة S/16733 *

رسالة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، والحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ [S/16719] المتعلقة بالحادثة التي وقعت على الحدود بين تايلند ولاوس، أتشرف بأن أنهي إلى علمكم ما جد من تطورات تتعلق بهذه المشكلة:

١ ـ في الساعة ١٤/٣٠ من يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، قام ما يتراوح بين أربعة وستة جنود من لاوس بإطلاق قنابل يدوية ـ صاروخية الدفع على مركز مراقبة سلاح الفرسان التايلندي، وذلك على بعد كيلومتر واحد تقريباً شمال قرية بان سوانغ، بمقاطعة بان خوكي الفرعية، بمحافظة أوتارادیت. وردّ الجانب التايلندي بإطلاق النيران لمدة ٢٠ دقيقة تقريباً قبل أن يتوقف الجانب اللاوي. ولم تحدث أية خسائر في الأرواح لدى الجانب التايلندي.

٢ ـ وفي الساعة ١٨/٤٥ من اليوم نفسه، أطلقت قوات لاوس عدداً من القنابل اليدوية الصاروخية الدفع، كما فتحت نيران المدافع عديمة الارتداد، ومدافع الهاون، والرشاشات الثقيلة والبنادق على قاعدة شرطة حرس الحدود التايلندية، قرب قرية بان ماي، بمحافظة أوتارادیت، وردّ الجانب التايلندي بإطلاق النيران، ولكن الجانب اللاوي لم يتوقف حتى الساعة ٢١/٣٠. وقد أسفر ذلك عن مقتل اثنين من شرطة حرس الحدود التايلندية وإصابة ثلاثة آخرين إصابات خطيرة.

٣ ـ إن حكومة تايلند الملكية تشجب تلك الأعمال الاستفزازية، لا سيما في الوقت الذي كان يقوم فيه الفريق التقني التايلندي بمهمة مسح في المنطقة بنية التثبت من الحقائق على الطبيعة، على النحو المعلن بوضوح، من أجل التوصل إلى حل عادل وعاجل بشأن المنطقة محل النزاع. وهذه الأعمال الاستفزازية الأخيرة، توضح مرة أخرى عدم إخلاص لاوس وعدم استعدادها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية وبصفة عاجلة.

٤ ـ وفي حين تؤكد حكومة تايلند الملكية من جديد اتباعها لسياستها القائمة على الاحترام الدائم لسلامة أراضي البلدان الأخرى وسيادتها وإقامة العلاقات الطيبة مع جميع البلدان ولا سيما البلدان ذات الحدود المشتركة مع تايلند، فإنها تحتفظ بحقها في اتخاذ أية تدابير مناسبة للحفاظ على سيادة تايلند وسلامة أراضيها.

وأتشرف بأن أطلب إليكم تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/469-S/16733.

الوثيـقة S/16734 *

رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ إلى وزارة الخارجية حيث سلمه الموظف المسؤول في الشعبة السياسية الأولى مذكرة شفوية محتوياتها كالتالي:

" لقد شنت أخيراً سلطات إسلام أباد، وتلتها وسائط الإعلام الجماهيري في البلدان الامبريالية، حملة أخرى من الدعاية الافترائية زاعمة أن القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية قامت بعدوان على باكستان من البرّ والجوّ.

" وتعلن السلطات المختصة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية أنه لم يشن أي هجوم بري وجوي على باكستان. وهي تعتبر مزاعم السلطات الباكستانية مجرد أكاذيب، وترفضها رفضاً قاطعاً.

" وفي الوقت الذي يقترب فيه موعد إجراء محادثات جنيف وعقد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة، تقوم سلطات إسلام أباد، بتوجيه من دوائر الولايات المتحدة والدوائر الصينية بالتواطؤ معهما، على القيام بأعمال غريبة جديرة بالسخرية، بغية الحصول على مكاسب سياسية ودعائية، وتحاول جاهدة عن طريق دعاية مسمومة وافترائية، تحويل أنظار الرأي العام في باكستان والعالم وإقامة عقبات كأداء في طريق تقدم محادثات جنيف وتعمل على انطلاق صيحة عدائية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

" وتعلم سلطات إسلام أباد تماماً أن عهد تكرار هذه المسرحية الهزلية قد انقضى، وأن طرح مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها ومثل هذه التلفيقات الخبيثة قد فات أوانه وفقد فعاليته. وتحاول السلطات الباكستانية، بالتأكيد على هذه الاتهامات الزائفة، تغطية أنشطتها العدائية التي حوّلت باكستان إلى نقطة انطلاق للعدوان وقاعدة تدريب للعناصر الأفغانية المعادية للثورة بغية القيام بعدوان على إقليم جمهورية أفغانستان الديمقراطية بواسطة هؤلاء المرتزقة المخربين.

" إن جمهورية أفغانستان الديمقراطية، إذ تدحض ادعاءات السلطات الباكستانية الأخيرة التي لا أساس لها، تعلن مرة أخرى أن أفغانستان، كبلد محب للسلم، لا يعتزم أبداً شن عدوان على بلدان أخرى. وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ذاتها أصبحت ضحية حرب غير معلنة وعدوان يتسم بالقرصنة وأعمال تدخّل صادرة من إقليم باكستان ظلت مستمرة لمدة ستة أعوام.

" وتأمل جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن تقوم السلطات العسكرية الباكستانية، بدلاً من إطلاق مثل هذه الاتهامات المسمومة، بوضع حد لأعمال التدخل التي تقوم بها في الشؤون الداخلية لأفغانستان وألا تعرّض السلم والأمن في المنطقة للخطر. وإلا، فإن السلطات العسكرية الباكستانية ستتحمل مسؤولية العواقب الخطيرة لمثل هذه السياسات العدوانية والدعائية الزائفة".

وأرجو التكرم بترتيب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/473-S/16734.

الوثيقة S/16735

رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أشير إلى وثيقة مجلس الأمن [S/16725] المؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤، وأتشرف بأن أرفق نص بلاغ صحفي مؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ محتو على رد فعل وزير الخارجية والإعلام لجنوب افريقيا، السيد ر. ف. بوتا، إزاء "بيان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بشأن وقف الأعمال العدائية المسلحة في ناميبيا" المؤرخ في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

المرفـــق

لا يحتوي البيان على أي شيء جديد. وهو مجرد تكرار لموقف سوابو، ومؤداه أنه ينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون اتفاق بشأن الانسحاب الكوبي.

وإن مسألة انسحاب القوات الكوبية ليست موضوعاً يمكن لسوابو أن تبدي أي رأي فيه. إذ أنها مسألة تتوقف على الحكومة الأنغولية وتجرى مناقشتها مع تلك الحكومة.

وفي الوقت نفسه، وحتى يتم التوصل إلى نتيجة تتعلق بمسألة الانسحاب الكوبي، تود حكومة جنوب افريقيا أن تشهد نهاية للعنف في افريقيا الجنوبية الغربية. وليس هناك من سبب يوجب عدم إنهاء العنف قبل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) سوى نزعة التعطش إلى الدم والرغبة في القتل. وبذلك، إذا أوقفت سوابو ما تقوم به من أعمال العنف، يمكن للسلم أن يستقر فوراً. ومن ناحية أخرى، إذا واصلت سوابو أعمال العنف، سيتخذ إجراء ضدها.

الوثيقة S/16736 *

رسالة مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ [S/16727] والتي أرفق بها نصي مذكرة وبيان وزير خارجية لاو المؤرخين في ١٧ و٢٦ آب/أغسطس المنصرم والمتعلقين بقيام رجعيي أقصى اليمين المنتمين إلى الأوساط الحاكمة التايلندية باحتلال ثلاث قرى لاوية، يشرفني أن أوجه إليكم اليوم طي هذا نص بيان المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الصادر في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/475-S/16736.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص البيان المذكور بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيثونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

أصدرت وزارة خارجية تايلند، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، بياناً جاء فيه أن "الطرف اللاوي غير صادق في نواياه لتسوية مشكلة القرى الثلاث بالطرق السلمية" وأنه "استخدم القوة للقيام بعمليات استفزاز مسلحة متكررة" وأن الحكومة التايلندية "مراعاة منها للصداقة وعلاقات حسن الجوار مع الشعب اللاوي، تؤكد من جديد نيتها لتسوية هذه المشكلة بسرعة وبالطرق السلمية" وهدد البيان أيضاً باتخاذ كل التدابير الثأرية لما سماه "هجمات" الطرف اللاوي.

وحقيقة الأمور تتعارض كليا مع الادعاءات الكاذبة وعمليات التضليل التي يقوم بها الطرف التايلندي.

إن لاو وتايلند، مثلما يعرف الجميع، هما بلدان متجاوران ومتلاصقان بينهما علاقات دبلوماسية وقد قاما في عام ١٩٧٩ بتوقيع بيانين مشتركين يلتزم كل طرف بمقتضاهما باحترام استقلال الآخر وسيادته وسلامته الإقليمية، وبعدم التدخل في شؤون بعضهما البعض وعدم الاعتداء بعضهما على البعض، وبعدم الالتجاء إلى القوة أو التهديد بالقوة، وبتسوية خلافاتهما عن طريق التفاوض وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة، وبجعل الحدود المشتركة بين البلدين حدود سلم وصداقة. إن قيام رجعيي أقصى اليمين المنتمين إلى الأوساط الحاكمة التايلندية بإرسال قوات نظامية للهجوم على القرى اللاوية الثلاث - بان ماي وبان كانغ وبان ساقنغ التابعة لمحافظة باكلاي بمقاطعة سيابوري - واحتلالها بشكل على نحو صارخ ومتعجرف مخالفة للالتزامات التي تعهدت بها حكومة مملكة تايلند، وساسا خطيراً بعلاقات الصداقة وحسن الجوار القائمة بين شعبي البلدين، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة الذي قبلت به تايلند حسب الأصول.

وبالرغم من أن ذلك يشكل حادثة خطيرة للغاية، فإن الطرف اللاوي لا يزال مع ذلك يبدي الكثير من الاعتدال ويمتنع عن الالتجاء إلى القوة منذ البداية، بل لقد بادر بإجراء لقاءات عديدة مع الطرف التايلندي وأرسل وفده مرتين إلى بانكوك للتفاوض مع هذا الطرف بغية تسوية مشكلة القرى الثلاث بالطرق السلمية، وتطبيع الحالة، أي إعادتها إلى ما كانت عليه قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، مستجيباً بذلك إلى تطلعات شعبي البلدين ومساهماً في إقامة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا. ولذلك فإن هناك جزءًا كبيراً من الرأي العام في تايلند وفي العالم يفهم بصورة متزايدة الوضوح الموقف العادل للطرف اللاوي وحسن نواياه.

وعلى عكس ذلك، فقد استخدم الطرف التايلندي المفاوضات لإدامة احتلاله العسكري للقرى اللاوية الثلاث وإضفاء الشرعية عليه. ولم يكتف بالتراجع عن التزاماته بسحب قواته من القرى اللاوية الثلاث بل وبعث أيضاً شروطاً متنوعة لا مبرر لها يتمثل طابعها الحقيقي في مطالبة الطرف اللاوي بالتخلي عن سيادته على هذه القرى. ولما لم يتمكن من بلوغ هدفه، أعلن من جانب واحد وقف المفاوضات. بل أنه مثل دوراً هزلياً بإرساله من جانب واحد لجنة تقنية لإجراء تحقيق بشأن موقع هذه القرى الثلاث بهدف تغيير خط الحدود في هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه، قامت القوات التايلندية بزيادة عدد جنودها ومدافعها في هذه القرى الثلاث، وتهيئة خنادق وتحصينات، وارتكاب أعمال نهب وقمع ضد السكان، واغتصاب النساء، وإطلاق نيران المدافع بلا تمييز، مما ألحق خسائر كبيرة بالسكان المحليين.

وهذه التصرفات من قبل رجعيي أقصى اليمين المنتمين إلى الجيش التايلندي تكشف القناع مرة أخرى عن نواياهم القذرة المستترة بالنفاق.

لقد وصم الجانب التايلندي الإجراءات التأديبية التي قام بها شعب لاو وقواته المسلحة ضد القوات المحتلة المجرمة بأنها "استفزازات عسكرية". والأدهى من ذلك أنه ذهب إلى الإعلان بدون حياء أنه يحتفظ بحقه الشرعي في اتخاذ إجراءات انتقامية متنوعة. ومن الواضح جداً أن هذا التصرف هو تصرف "السارق الذي يصيح: امسكوا باللص" أملاً منه في تزييف الحقيقة باعتبار أن أعمال الدفاع الشرعي لشعب لاو تماثل وأعمال الاحتلال اللاأخلاقية للقوات التايلندية، وذلك لإخفاء نواياهم الجديدة في الدخول في مغامرات عسكرية.

ويتعين على رجعيي أقصى اليمين المنتمين إلى الجيش التايلندي أن يتحملوا بمفردهم مسؤولية إرغام أبناء الشعب التايلندي على الهجوم والاحتلال واقتراف جرائم ضد سكان القرى اللاوية الثلاث وموت الجنود التايلنديين، المخزي الذي لا طائل من ورائه، وكذا ما تعانيه أسرهم من آلام.

إن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد من جديد موقفها الحازم المتمثل في صون استقلالها، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإنها تبدي إرادتها لتسوية مشكلة القرى الثلاث بالطرق السلمية، وهي مازالت على استعداد لإرسال وفدها إلى بانكوك من جديد للتفاوض مع وفد حكومة مملكة تايلند. فلتتخذ الحكومة التايلندية تدابير مناسبة للقيام سريعاً بسحب قواتها من القرى اللاوية الثلاث ولتعد الحالة في هذه المنطقة إلى ما كانت عليه قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، بهدف تسهيل المفاوضات بين الطرفين لتسوية المشاكل المعلقة.

إن شعب لاو يوجه نداءً ملحاً إلى الشعب التايلندي لكي يأخذ في الاعتبار بصورة جدية الصداقة وعلاقات حسن الجوار القائمة بين لاو وتايلند، ولكي يطلب بحزم إلى رجعيي أقصى اليمين المنتمين إلى الجيش التايلندي بأن يسحبوا قواتهم من القرى اللاوية الثلاث ويمنع بأي ثمن أعمالهم القائمة على المغامرة العسكرية والموجهة ضد شعب لاو. وهو يوجه أيضاً نداءً إلى ضباط وجنود الجيش التايلندي لكي لا يسمحوا باستخدامهم بلا فائدة من قبل القادة الرجعيين كوقود للمدافع، لأن هؤلاء الأخيرين بصدد السير في طريق يتضارب مع مصالح الشعب التايلندي ومع الصداقة بين الشعبين التايلندي واللاوي.

الوثيقة S/16737

رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بالإشارة إلى وثيقة مجلس الأمن S/16703 المؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ أتشرف بإرفاق نص رسالة بعثت بها حكومة جنوب افريقيا إلى حكومة ليسوتو في ٢٨ آب/أغسطس رداً على رسالة حكومة ليسوتو المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة والرسالة المرفقة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجهة من حكومة جنوب افريقيا إلى حكومة ليسوتو

إن المبادىء الواردة في الرسالة المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ [S/16703، المرفق]، والتي ترغب حكومة ليسوتو في الالتزام بها، تمثل بصفة عامة مبادىء وأهداف مقبولة دوليا دأبت حكومة جنوب افريقيا على تأييدها.

لذلك فليس مفهوماً ما يعنيه البيان الاستهلالي بأنه "لا يزال موقفا ليسوتو وجنوب افريقيا متباعدين جداً" ما لم تكن في ذهن حكومة ليسوتو تفسيرات وتطبيقات تنكر هذه المبادىء.

وكما نوقش في اجتماعات عديدة بين جنوب افريقيا وليسوتو بشأن مسألة الشواغل الأمنية لكلا البلدين، توجد لدى حكومة جنوب افريقيا حقائق تبرر اعتقادها بأن حكومة ليسوتو لا تنفذ هذه المبادىء في الواقع.

ونظراً لإخفاق حكومة ليسوتو في إقناع حكومة جنوب افريقيا بأنها راغبة وقادرة على الاستجابة للشواغل الأمنية لجنوب افريقيا، فإن حكومة جنوب افريقيا تجد من الصعب مواصلة دراسة الجدوى بشأن مشروع مياه المرتفعات المعرّض لأعمال العنف من جانب عناصر مخرّبة.

ولقد أدت الأعمال الدعائية الدولية لحكومة ليسوتو بصدد هذه المسائل الأمنية الثنائية إلى زيادة تقويض الثقة في موقف حكومة ليسوتو تجاه الشواغل الأمنية لجنوب افريقيا. فالكل يعرف أن الأعمال الدعائية لليسوتو ترمي إلى صرف الانتباه عن عجز حكومة ليسوتو عن حل مشاكلها السياسية والاقتصادية الداخلية وإخفاقها في السهر على احتياجات شعبها.

وفي الوقت نفسه لا تزال حكومة جنوب افريقيا عازمة على الاستمرار في ضمان عدم الاضرار بمصالحها الأمنية.

الوثيقة S/16740

رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل إليكم نصّ برقية موجّهة إلى السيد جورج ب. شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، راجياً تعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

برقية مؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجّهة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا

نظراً إلى حدوث تطورات جديدة تستدعي اعتبارات جديدة، أتوجّه إليكم لأشير ثانية إلى الهجوم الجوي الذي شنّ على بلدة سانتا كلارا، في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، بمشاركة مواطنين من الولايات المتحدة والذي قدّمت بشأنه مذكرة الاحتجاج المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [S/16730].

ويستفاد من تقارير نشرتها الصحف في الولايات المتحدة يوم أمس أن الجنديين المرتزقين اللذين من مواطني الولايات المتحدة كانا جزءًا من فريق يضم على الأقل أربعة جنود مرتزقة آخرين من مواطني الولايات المتحدة، كان قد وصل إلى هندوراس من الولايات المتحدة في نهاية شهر آب/أغسطس الماضي. وتفيد هذه التقارير ذاتها أن هؤلاء الجنود المرتزقة الأمريكيين الستة أرسلوا إلى هندوراس للقيام بأنشطة شبه عسكرية ضد نيكاراغوا من قبل منظمة تسمى المساعدة المدنية ـ العسكرية ويوجد مقرها في ولاية ألاباما.

وتفيد التقارير بأن منظمة المساعدة المدنية ـ العسكرية قد اشتركت في تمويل أنشطة عسكرية ضد نيكاراغوا منذ شهر أيار/مايو من هذا العام على الأقل. وفي ذلك الحين أرسلت المنظمة المذكورة ثلاثة أفرقة شبه عسكرية إلى هندوراس بغرض تدريب جيش المرتزقة الذي شكّله وموّله وسلّحه وقاده مسؤولون عسكريون في وكالة الاستخبارات في أمريكا الشمالية للقيام بهجمات عسكرية وشبه عسكرية داخل نيكاراغوا وضدها.

ويستفاد من هذه التقارير أن مؤسس منظمة المساعدة المدنية ـ العسكرية قال إن أعضاء المنظمة من مواطني الولايات المتحدة، الذين دربهم جيش الولايات المتحدة، يقومون بتعليم جيش المرتزقة، في جملة أمور، "الأساليب الأساسية للبقاء على قيد الحياة". وتفيد التقارير أيضاً بأن منظمة المساعدة المدنية ـ العسكرية قد حولت حتى هذا التاريخ إلى جيش المرتزقة أكثر من ٧٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وتبين هذه التقارير ذاتها أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٨٤ على الأقل على علم بأنشطة منظمة المساعدة المدنية ـ العسكرية في تقديم وإعداد الموارد اللازمة للتدابير العسكرية ضد نيكاراغوا، بما في ذلك تقديم الأموال. وصرح مؤسس المنظمة لصحافة الولايات المتحدة بأنه زاره هو شخصياً أحد موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي. وفي تلك المناسبة أجرى معه تحقيق بشأن أنشطة المنظمة. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن مسؤولي حكومة الولايات المتحدة كانوا على علم تام بخروج هؤلاء الجنود المرتزقة الستة من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية إلى هندوراس في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤، وبوجودهم في ذلك البلد قبل وقوع الهجوم على ساتنا كلارا.

وقد أبلغ محامون بارزون في أمريكا الشمالية حكومة نيكاراغوا بأن الأنشطة المشار إليها التي قامت بها المساعدة المدنية ـ العسكرية وزعماؤها، بما في ذلك مؤسسها والجنود المرتزقة الستة من مواطني الولايات المتحدة، تشكّل انتهاكات واضحة لقوانين الجنايات في الولايات المتحدة، ولا سيما المادة ٩٦٠ من الفصل ١٨ من قانون الولايات المتحدة، الذي يصفها بأنها جرائم يعاقب عليها بعقوبة تصل إلى السجن مدة ثلاث سنوات لكل شخص داخل الولايات المتحدة يقوم، عن علم، بتوريد أو إعداد موارد، أو تقديم أموال، أو يشترك في أية حملة عسكرية أو بحرية أو يقوم بأي عمل موجّه ضد أراضي دولة أجنبية تكون الولايات المتحدة في حالة سلم معها.

وفي عام ١٩٨١ وجهت في مدينة نيو أورليانز تهم جنائية إلى أشخاص تآمروا للقيام بأنشطة عسكرية ضد حكومة دومينيكا. وفي عام ١٩٨٢ أقيمت دعاوى مماثلة في ميامي ضد أشخاص تآمروا للقيام بأنشطة عسكرية ضد حكومة هايتي.

ومع ذلك فإن سلطات الولايات المتحدة، رغم علمها التام بأنشطة الأفراد الذين يتجمعون في المنظمة التي تسمي نفسها المساعدة المدنية ـ العسكرية، لم تباشر أي دعوى جنائية ضدهم، والاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن تخرج به حكومة نيكاراغوا هو أن هذا السكوت، إن لم يشكّل تعاوناً علنياً، فهو مقصود ويعزى إلى كون نيكاراغوا هي المستهدفة لهذه الأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها المرتزقة من مواطني الولايات المتحدة. وإن هذا السكوت نفسه يؤدي بنيكاراغوا، وفقاً للمبادىء المعترف بها جيداً فيما يتعلّق بمسؤولية الدول، إلى أن تعتبر الولايات المتحدة المسؤول الرئيسي عن أنشطة هؤلاء المرتزقة والأضرار التي سببوها.

وبالنظر إلى ما تقدم ذكره، تحتج حكومة نيكاراغوا رسمياً على كون حكومة الولايات المتحدة لم تتخذ حتى هذا التاريخ الإجراءات المناسبة لمنع الأنشطة العسكرية التي يقوم بها المرتزقة من مواطنيها ضد نيكاراغوا. وتحتج بوجه الخصوص على كون الولايات المتحدة لم تقم دعاوى جنائية ضد المرتزقة المذكورين، عملاً بالمادة ٩٦٠ من الفصل ١٨ من قانون الولايات المتحدة. وتطالب نيكاراغوا بالمبادرة فوراً إلى إقامة هذه الدعاوى لمنع المزيد من الأنشطة غير المشروعة ضد نيكاراغوا ومنع إلحاق المزيد من الأضرار بها. وإن استمرار الولايات في عدم تطبيق قوانينها هي نفسها يشكّل، بوجه خاص في ضوء هذا الاحتجاج والطلب، دليلاً آخر على موافقة الولايات المتحدة على الأنشطة المذكورة إن لم يكن على تعاونها معها.

الوثيقة S/16741 *

رسالة مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايرلندا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، الذي تتولى ايرلندا رئاسته في الوقت الراهن، يشرفني أن أبعث إليكم رفق هذا نص الاعلان المتعلق بجنوب افريقيا والمعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ في الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون السياسي الأوروبي.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا الاعلان كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرت ماكدوناه
الممثل الدائم لايرلندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشأن جنوب افريقيا المعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

ناقشت الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، الأحداث التي وقعت أخيراً في جنوب افريقيا، لا سيما انتخابات جمعيتي الملونين والهنود، وما وقع من اعتقالات واحتجازات للشخصيات القيادية المشتركة في مقاطعتها، وأعمال العنف والشغب التي حدثت في مدن السود.

وتذكر الدول العشر، فيما يتعلق بالدستور الجديد لجنوب افريقيا، أن المجتمع الدولي قد أعرب عن رأيه في ذلك أثناء مناقشة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٥٥٤ (١٩٨٤).

وترى الدول العشر أن ما وقع أخيراً من أعمال عنف وشغب في مدن السود، مثل شاربفيل، إنما يعكس ضمن ما يعكس، ما يعانيه السود في جنوب افريقيا من كبت بسبب إبعادهم المتعمد عن الحياة السياسية لجنوب افريقيا وحرمانهم من وسائل سياسية سليمة يعربون من خلالها عن مظالمهم. ولقد دعت الدول العشر باستمرار إلى إنهاء الفصل العنصري وإلى وضع ترتيبات دستورية في جنوب افريقيا تشرك جميع الأهالي في جنوب افريقيا إشراكاً كاملاً في العملية السياسية على قدم المساواة. فالأحداث الأخيرة تؤكد مرة أخرى، الحاجة إلى سرعة إحراز تقدم في هذا الاتجاه إذا أريد تجنب المزيد من الصراع والعنف.

كذلك تعرب الدول العشر عن قلقها إزاء اعتقال واحتجاز من اشتركوا في مقاطعة الانتخابات، خصوصاً زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة والمنظمة الشعبية الآزانية. وقد اتفقت الدول العشر على الإعراب عن هذا القلق لسلطات جنوب افريقيا والتماس الإفراج الفوري عن المحتجزين بلا تهمة.

إن هذه التطورات السلبية تتناقض مع تطورات أكثر إيجابية في العلاقات بين جنوب افريقيا وجيرانها.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/487-S/16741.

الوثيقة S/16742 *

رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان المشترك الصادر في نهاية الاجتماع السابع المشترك بين وزراء العلاقات الخارجية لدول مجموعة كونتادورا ولبلدان أمريكا الوسطى المعقود في مدينة بنما في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (المرفق الثاني).

كما يشرفني أن أحيل إليكم نص الرسالة التي وجهها وزراء العلاقات الخارجية لدول مجموعة كونتادورا إلى رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمسة لإبلاغهم بالصيغة المنقحة لمشروع "وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى" (المرفق الأول).

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/495-S/16742.

وأرجو التكرم بالعمل على تعميم هذين النصين بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليوناردو كام
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لبنما
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة من وزراء العلاقات الخارجية للدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا إلى رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمسة

السيد الرئيس،

في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤، كان لنا الشرف أن نحيل إليكم، باسم حكوماتنا مشروع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى. واليوم نرسل إليكم، بكل احترام، صيغة جديدة تعكس الملاحظات والتعليقات التي أبدتها حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس حول المشروع.

إن هذه الصيغة الأخيرة هي نتيجة عملية مكثفة من المشاورات وتبادل واسع النطاق لوجهات النظر مع جميع حكومات دول أمريكا الوسطى التي قدمت لمجموعة كونتادورا عناصر قيمة لتنقيح وإثراء الوثيقة ولتيسير التوصل إلى توافق للآراء يتجسد في اعتماد تعهدات قانونية من جانب جميع الأطراف.

وكان هدف هذا الجهد هو إيجاد صيغ توفيقية يمكن أن تحظى بالقبول بين المصالح المختلفة وتعزيز أوجه التفاهم السياسي الكريمة والوطيدة التي تكفل الأمن الإقليمي واحترام السيادة.

وفي تنقيح وثيقة كونتادورا أكد من جديد على الدور الرئيسي لحكومات دول أمريكا الوسطى في التوصل إلى حل سلمي للخلافات، وفي التغلب على المشاكل الإقليمية.

إن عملية الحوار والتفاوض التي حركتها مجموعة كونتادورا قد يسرت إحراز أوجه تقدم هامة في السعي إلى السلم والتعاون، تتجسد اليوم في العديد من نقاط الاتفاق وفي إطار مترابط من التفاهم، وتتبلور في هذه الصيغة المنقحة لوثيقة كونتادورا. ويبقى الآن على الإرادة السياسية لحكومات دول أمريكا الوسطى أن تضفي الصفة القانونية على التعهدات التي حددت أثناء هذه العملية، وأن تعتمد بناءً على ذلك الصيغ التوفيقية الواقعية العادلة التي تراها مناسبة.

وينبغي أن يؤدي اعتماد وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى إلى إقامة قاعدة من الأمن والتعايش المتسم بالاحترام المتبادل، وهي قاعدة لازمة لتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تصبو إليه شعوب المنطقة.

وإن المنجزات التي تحققت في السعي من أجل الحيلولة دون تفاقم المنازعات في المنطقة وهي إحراز التقدم في المفاوضات الدبلوماسية، وتقوية الإرادة السياسية لصالح الحوار والتفاهم، والتأييد الدولي الكبير لعملية كونتادورا. ومع ذلك يجب علينا أن لا ننكر أن سباق التسلح في المنطقة، والاعتداءات المسلحة، والحوادث التي تقع على الحدود، والأعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار، والوجود العسكري الأجنبي لا تزال كلها مستمرة.

وإزاء الخطر المستمر الذي يهدد السلم نرى أنه من الضروري أن تبادر حكومات دول المنطقة باعتماد التعهدات القانونية الواردة في وثيقة كونتادورا. كما أنه من الضروري أن تقوم الحكومات الأخرى التي لها مصالح وروابط بالمنطقة باحترام حرية شعوب بلدان أمريكا الوسطى في تقرير المصير، وأن تبدي بشكل ثابت تأييدها لإحلال التفاوض السياسي محل استعمال القوة، وأن تؤيد أيضاً التفاهم والتعاون بين جميع حكومات المنطقة.

إن التفاوض يفترض التنازل جزئياً، لتحقيق هدف نهائي يعتبر ضرورياً. ولا يمكن تحقيق الأمن الإقليمي الذي يعتبر رأس مال السلم والتنمية بالنسبة لبلدان أمريكا الوسطى إلا عن طريق إبرام اتفاقات مشرفة وعادلة ومسؤولة، نابعة عن التوفيق وليس عن الاجبار.

وتعرب مجموعة كونتادورا اليوم عن ارتياحها للتقدم المحرز في المفاوضات وفي تكوّن إطار فعّال للتفاهم السياسي والقانوني وتؤكد من جديد، في نفس الوقت، التزامها الثابت بمواصلة الحث على الحوار وكذلك العمل الدبلوماسي من أجل التطبيق السليم والكامل لمبادىء القانون الدولي لحرية شعوب بلدان أمريكا الوسطى في تقرير المصير.

وكما هو معروف جيداً فإن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية قد أعربتا عن ثقتهما وتأييدهما لمساعي مجموعة كونتادورا. وأعربتا، في قرارات مختلفة، عن رغبتهما في إبقائهما على علم بتطور المفاوضات التي دفعنا إلى قيامها للتوصل إلى إحلال السلم والتفاوض في أمريكا الوسطى. ولهذا السبب سنقوم، في حينه، بإبلاغ هاتين المنظمتين الدوليتين بالتقدم المحرز في المرحلة الهامة التي توجهت بتقديم الصيغة المنقحة للوثيقة التي نرسلها إليكم في هذا التاريخ.

إننا على ثقة من أن وزراء العلاقات الخارجية للدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا وزملاءهم في منطقة أمريكا الوسطى، سيكون في وسعهم، بعد الانتهاء من إجراء التنقيحات اللازمة، أن يعتمدوا في المستقبل القريب وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

(توقيع) أويدين أورتيغا دوران
وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا

(توقيع) أوغوسطو راميرث أوكامبو
وزير العلاقات الخارجية لكولومبيا

(توقيع) ايزيدرو مورالس بول
وزير العلاقات الخارجية لفنزويلا

(توقيع) برناردو سيبولفيدا آمور
وزير العلاقات الخارجية للمكسيك

المرفق الثاني

بلاغ مشترك صادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ عند نهاية الاجتماع السابع المشترك بين وزراء العلاقات الخارجية للدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا ولبلدان أمريكا الوسطى

في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ انعقد في مدينة بنما الاجتماع السابع المشترك بين وزراء العلاقات الخارجية لدول مجموعة كونتادورا ووزراء العلاقات الخارجية للسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

وقد عقد هذا الاجتماع لدفع عملية المفاوضات الدبلوماسية التي ترمي إلى الاسهام في حل مختلف جوانب الأزمة في أمريكا الوسطى عن طريق إبرام اتفاقات للسلم والانفراج والأمن والتنمية السياسية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

إن وزراء دول مجموعة كونتادورا:

١ ـ قد قيّموا الملاحظات والبيانات التي قدمتها في الفريق الفني حكومات بلدان أمريكا الوسطى بشأن مشروع الوثيقة المتعلقة بالسلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

٢ ـ قدموا الصيغة المنقحة للوثيقة المذكورة ورسالة موجهة إلى رؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى أكدوا فيها على ضرورة بذل جهد لتحقيق التكامل بين المساهمات المختلفة والتوفيق بين الجوانب التي لا تزال هناك خلافات بشأنها.

٣ ـ أشاروا أن هذا قد أمكن بعد جولة طويلة ومكثفة من المشاورات وتبادل وجهات النظر، وأنه قد أمكن تضييق الخلافات لتيسير التوصل إلى توافق للآراء يتجلى في اعتماد تعهدات قانونية من جميع الأطراف.

٤ ـ أكدوا على أن المهمة الأساسية في تنفيذ أحكام الاتفاق تقع على عاتق بلدان أمريكا الوسطى.

٥ ـ بينوا أنه وفقاً لاقتراحات بلدان أمريكا الوسطى فإن الميثاق يستهدف الآن تعهدات قانونية فحسب. وبنفس الطريقة عززت مسألة تنفيذ وتقييم ومتابعة التعهدات الواردة في الوثيقة، وبذا تكفل ملاءمتها لطبيعة المواضيع المختلفة.

وبيّنوا أن الفصل المتعلق بالشؤون السياسية يفترض التسليم بأن التعهدات الرامية إلى تنشيط المؤسسات الديمقراطية تشكل عاملاً أساسياً من أجل إقرار السلم في المنطقة. كما بيّنوا أنه في الفصل المتعلق بشؤون الأمن يسلم بالترابط الوثيق بين بعضها البعض، وانطلاقاً من معايير المعاملة بالمثل عززت الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. وبصفة خاصة أكد على الضمانات المتبادلة التي تكفل الأمن القومي لجميع الدول.

وقد بينوا أيضاً أن الفصل المتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد عزز قبل أي شيء فيما يتعلق بالدور الأساسي الذي ينبغي أن تؤديه مؤسسات التكامل في أمريكا الوسطى.

٦ ـ أعربوا عن اقتناعهم بأن هذا الجهد في تنقيح الميثاق يعكس وجهات النظر التي أعربت عنها حكومات أمريكا الوسطى الخمس، مما سييسر اعتماده بالتأكيد. وبذا تنتهي المرحلة الحالية للمشاورات على المستوى الفني للعملية الرامية إلى ضمان السلم والتعاون في المنطقة.

وإن وزراء خارجية دول مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية بلدان منطقة أمريكا الوسطى يسلمون بأن عملية الحوار والتفاوض التي أجريت قد أتاحت تحقيق منجزات هامة تتجسد في العديد من وجهات النظر المتسقة، وفي تكوّن إطار مترابط للتفاهم. ويبقى الآن على الإدارة السياسية لحكومات أمريكا الوسطى أن تضفي صفة قانونية على التعهدات التي حددت خلال تلك العملية، وأن تعتمد، بناءً على ذلك، الصيغ التوفيقية التي تراها مناسبة.

والمنجزات التي أحرزت للحيلولة دون تفاقم المنازعات في المنطقة واضحة وهي التقدم المحرز في المفاوضات الدبلوماسية، وتقوية الإرادة السياسية لصالح الحوار والتفاهم، والتأييد الدولي الكبير لعملية كونتادورا.

ومع ذلك، فإن وزراء العلاقات الخارجية للدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى يعربون عن قلقهم لأنه على الرغم من التقدم المحرز في المفاوضات والتأييد الدولي الكبير لهذه العملية فإن التسلح في المنطقة والاعتداءات المسلحة والحوادث التي تقع على الحدود والأعمال الرامية إلى إثارة عدم الاستقرار والوجود العسكري الأجنبي لاتزال كلها مستمرة.

وإن وزراء العلاقات الخارجية لبلدان أمريكا الوسطى قد أحاطوا، من جانبهم، باهتمام، لدى تلقيهم الصيغة الجديدة للوثيقة، بالتفسيرات التي قدمت إليهم بشأن المعايير المستخدمة لترتيب المساهمات المختلفة لجميع الدول المشتركة وتنظيمها وتحقيق التكامل بينها.

وأعاد وزراء العلاقات الخارجية لبلدان أمريكا الوسطى تأكيد اقتناعهم بأن عملية التفاوض التي تدور في إطار مساعي كونتادورا تمثل البديل الإقليمي الحقيقي، والمحفل الكافي لحل المنازعات في أمريكا الوسطى.

ولذا فإن وزراء العلاقات الخارجية التسعة قد جددوا تعهدهم بالتماس وإيجاد صيغ كريمة ومشرفة تحل بإنصاف المشاكل الخطيرة التي لاتزال قائمة في المنطقة، ويكررون تأكيد توفر الإرادة السياسية لدى حكوماتهم.

وكان من بين المسائل التي أكد عليها في هذه المناسبة دراسة آفاق الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ووزراء العلاقات الخارجية لبلدان أمريكا الوسطى وللبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، الذي سيعقد في سان خوسيه، كوستاريكا، يومي ٢٨ و٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. وأدلى وزير العلاقات الخارجية لكوستاريكا ببيان تفصيلي واف بشأن الأعمال التحضيرية للقاء المذكور الذي يهدف أساساً إلى إيجاد إطار ينشط وييسر التعاون بين البلدان الأوروبية ومنطقة أمريكا الوسطى، ولا سيما في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

وأعرب وزراء العلاقات الخارجية للدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا عن اغتباطهم للفرص التي سيتيحها انعقاد مؤتمر سان خوسيه في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة أزمة شديدة وشاملة، وأعربوا عن استعدادهم التام للاسهام بنشاط من أجل حسن سير الاجتماع ونجاحه.

وختاماً، فإنه من أجل معالجة المسائل التي تشكل جدول أعمال الاجتماع السابع المشترك والاجتماعات الدولية الهامة المقبلة، وافق الوزراء على الاحتفاظ بعملية دائمة من التشاور السياسي تكفل تنسيقاً ضرورياً وفعالاً، وحددوا ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ كموعد نهائي لكي تبدي حكومات أمريكا الوسطى آراءها بشأن الصيغة المنقحة للوثيقة.

الوثيقة S/16743

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

الرسالة المرفقة المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة. ووفقاً للطلب الوارد فيها، تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السيد هان سي هيه، المراقب الدائم لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة [*S/16694*]، وإلى ما يسمى "تقرير قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية وتذييله المرفقين برسالته.

وأرى أن من الضروري أولاً وقبل كل شيء توجيه نظر مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى كون الولايات المتحدة تسيء استخدام اسم الأمم المتحدة تحقيقاً لصالح سياستها العدوانية.

وليس هناك بالمعنى الصحيح شيء اسمه "قوات الأمم المتحدة" أو "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية. فالأمم المتحدة لا تتحمل نفقات ما يسمى "قوات الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية ولا تعين قيادتها ولا تقدم أية تعليمات لقائدها.

وخلاصة القول، فإن الأمم المتحدة ليست لها أية علاقة بـ"قوات الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية.

والقوات الوحيدة المتمركزة في كوريا الجنوبية هي جيش الولايات المتحدة الذي يأخذ تعليماته من البنتاغون، وليس هناك أية قوات أجنبية أخرى.

إن "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية ليست إلا قيادة تابعة للولايات المتحدة. لذا فإن ما يسمى بـ"تقارير قيادة الأمم المتحدة" السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة هي وثائق دعائية زاخرة بالتحريفات والتلفيقات لستر سياستها في الحرب الاستعمارية بكوريا الجنوبية.

وقد كرّس الجزء الأكبر من "تقرير قيادة الأمم المتحدة"، لهذا العام، إلى الشرح المحرّف والمملّ لحادث الانفجار الذي وقع في رانغون، بورما، على بعد آلاف الأميال من كوريا، والذي ليس له أية صلة بـ"قيادة الأمم المتحدة". وهذا يعني أن "التقرير" يعرب عن نفسه، ببلاغة، ويكشف عن أن "قيادة الأمم المتحدة" ليست إلا وسيلة دعائية للولايات المتحدة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بحادث انفجار رانغون، فإنه كان عملاً دراسياً دبره شون دوهوان من كوريا الجنوبية للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية.

وفيما يتصل بحقيقة حادث انفجار رانغون، أرفق برسالتي هذه مذكرة وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ [٣].

إن تدنيس الولايات المتحدة لاسم الأمم المتحدة، يشكل انتهاكاً فاضحاً للميثاق وتلويثاً للدول الأعضاء فيها.

إن كل ما يسمى "أحداثاً" أدرجتها الولايات المتحدة في "تقرير قيادة الأمم المتحدة" هي أمور تزخر بالتحريفات والتشويهات.

إن سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية هي وحدها التي تفاقم التوتر وتزيد من خطر الحرب في كوريا.

وقد أدخلت الولايات المتحدة إلى كوريا الجنوبية مختلف أنواع أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وسبل نقلها، مما يشكل انتهاكاً فاضحاً لاتفاق الهدنة.

وقامت الولايات المتحدة فعلاً بوزع ما يزيد على ١ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية، وهي أسلحة تبلغ قوتها التفجيرية ١٣ ٠٠٠ كيلوطن. وقد أصبحت كوريا الجنوبية، ويوجد بها أكثر من سلاح نووي واحد لكل ١٠٠ متر مربع، قاعدة نووية من الطراز الأول من حيث الكثافة النووية في العالم.

وقد تم وزع مختلف أنواع القذائف النووية في مناطق دونغد وشون وشونشون وبيونغتايك، كما أن هناك مقاتلات قاذفة نووية جاهزة موجودة بمطارات اوسان وكونسان ومعدات نووية من جميع الأصناف مكدسة في كوانغجو بكوريا الجنوبية.

وتحتفظ الولايات المتحدة دائماً بغواصاتها النووية وحاملات طائراتها النووية جاهزة في البحر الشرقي والجنوبي لكوريا، كما تحول ميناء شينهاي، في كوريا الجنوبية، إلى قاعدة للغواصات النووية وحاملات الطائرات النووية.

وتحاول الولايات المتحدة أيضاً وزع قذائف بيرشنغ ٢ النووية المتوسطة المدى، وقذائف انسيابية وقاذفات قنابل استراتيجية B-52، في كوريا الجنوبية.

وقد وضعت الولايات المتحدة ألغاماً نووية في المنطقة المنزوعة السلاح جنوب خط الحدود العسكري، وجلبت إلى كوريا الجنوبية ٧٢ مقاتلة قاذفة من طراز F-16 و٢٤ طائرة دعم جوي وثيق من طراز A-10، وطائرات عمودية من طراز كوبرا، و١٠٠ طائرة عمودية من طراز بلاك هوك، ووضعت خططاً لإدخال ما يزيد على ١٨٠ نوعاً من المعدات حديثة الطراز، بما في ذلك قذائف TOW المحسنة، وذلك خلال السنتين أو الثلاث القادمة.

وقامت الولايات المتحدة، في إطار خطة سرية لوزع أسلحة نيوترونية في كوريا الجنوبية، بتحويل كتيبة مدفعية "هاوتزر" للقذف القوسي من عيار ١٠٥ مم إلى كتيبة مدفعية "هاوتزر" للقذف القوسي من عيار ١٥٥ مم قادرة على استعمال القذائف النيوترونية.

وكان من المفروض أن يتم وزع القنابل النيوترونية، وهي أشد الأسلحة الفتاكة وحشية، في كوريا الجنوبية منذ وقت ما، وقد تم الآن فعلاً شحن ٥٦ قنبلة نيوترونية إلى كوريا الجنوبية.

إن شحن كمية كبيرة من أحدث أنواع الأسلحة كهذه بوصفها وسائل للهجوم النووي إلى كوريا الجنوبية لا يمثل انتهاكاً صارخاً للفقرة ١٣ (د) من اتفاق الهدنة الكورية الذي ينص على "وقف إدخال تعزيزات من الطائرات المقاتلة والعربات المدرعة والأسلحة والذخائر إلى كوريا" فحسب [S/3079 المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٥٣، التذييل ألف، المادة الثانية]، بل يمثل أيضاً عملاً مؤدياً إلى زيادة خطر نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية.

وإن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بعد أن حولتا كوريا الجنوبية إلى قاعدة نووية متقدمة، تناوران حالياً من أجل تنفيذ خطة الحرب النووية التي قامتا بتدبيرها.

إن التدريبات العسكرية "تيم سبريت" التي ظلت تجري سنوياً منذ عام ١٩٧٦، يتم توسيعها إلى عمل شبه ـ حربي يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب تتعدى حدود التدريبات العسكرية.

وقد حشدت السفن التي تسير بالطاقة النووية، والقاذفات الاستراتيجية التي تحمل أسلحة نووية والطائرات المقاتلة القاذفة للاشتراك في التدريبات العسكرية "تيم سبريت ٨٣". وشاركت قوة العمل التابعة لأسطول الولايات المتحدة السابع، على وجه الخصوص، في هذه التدريبات حاملة أكثر من ٢٠٠ سلاح نووي بما في ذلك القنابل والقذائف النووية وقنابل الأعماق النووية.

وكانت التدريبات العسكرية المشتركة "تيم سبريت ٨٤" التي استمرت من أول شباط/فبراير إلى منتصف نيسان/أبريل من هذا العام هي أكبر تدريبات من نوعها في سلسلة التدريبات السنوية، واشترك فيها ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ من جنود الولايات المتحدة وأكثر من ١٤٧ ٠٠٠ من أفراد جيش كوريا الجنوبية وكما حشدت لها أحدث المواد والمعدات التقنية القتالية وقد اشتركت في هذه المناورات الحربية عدة فيالق من الجيش وقيادة الفرق وسرايا المشاة والقوات المحمولة جواً، وناقلات الجنود القتالية، ووحدات الانزال المتحركة، ومجموعتا قتال إنزالية، ووحدة من قوة عمل بحرية تتكون من فيالق بحوية مقاتلة تنتمي إلى أسطول الولايات المتحدة السابع ووحدات أخرى على مستويات مختلفة تحت قيادة هيئة الأركان الرئيسية لقوات الولايات المتحدة المسلحة المرابطة في الجزء القاري من الولايات المتحدة وهاواي وفي ما وراء البحار. وحشد لهذه التدريبات الكثير من الطائرات الحربية القادرة على حمل أسلحة نووية بما في ذلك القاذفات الاستراتيجية من طراز بي ـ ٥٢، والطائرات المقاتلة القاذفة من طراز إف ـ ١٦ وإف ـ ١٥ والقذائف والمعدات الحربية المتقدمة.

وكانت التدريبات العسكرية المشتركة "تيم سبريت ٨٤" تدريبات كاملة على الحرب النووية هدفها تحسين الوضع من ناحية العمليات اللازمة لشن "هجوم نووي وقائي" على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

إن الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشمالية ترتكبان، بدون توقف، استفزازات عسكرية خطيرة ضد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في البحر وفي الجو وفي الأرض.

وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ارتكبت الولايات المتحدة زهاء ١٣٠ حادث تجسس عن طريق اختراق المجال الجوي الإقليمي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مستخدمة طائرات استطلاع من طراز إس آر ـ ٧١ ذات سرعة فائقة وتطير على ارتفاعات عالية.

ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ تسللت مجموعة مدججة بالسلاح من جيش كوريا الجنوبي إلى الشرق من العلامة رقم ٠٨٨٠ على خط تعيين الحدود العسكرية وأطلقت ما يزيد على ٥٠٠ طلقة افترقت متجهة نحو مركز يقع في جانبنا. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ أطلق جنود الجيش الكوري الجنوبي أكثر من ٤٠٠ طلقة من أسلحة أوتوماتيكية على مركز يقع في جانبنا قرب العلامة رقم ٠٣٥٢ على خط تعيين الحدود العسكرية.

وفي حوالي الساعة ١٧/٠٠ من بعد يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ارتكب الجيش الكوري الجنوبي استفزازاً مسلحاً بإطلاق العشرات من طلقات البنادق الأوتوماتيكية من نقطة تبعد حوالي ٥٥٠ متراً إلى الجنوب الشرقي من العلامة رقم ٠٤٠٣ على خط تعيين الحدود العسكرية في اتجاه المركز الواقع في جانبنا.

وفي الصباح الباكر من يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٣ أغرق الجيش الكوري الجنوبي قارب مسالم تابع لنا مهمته الكشف عن الأسماك هو القارب "بنغسان" الذي كان يبحر في أعالي البحار على مسافة ١٧٠ ميلاً شرقي جزيرة أولونغ و١١٠ ميلاً غربي مقاطعة ايشيكاوا في اليابان بغرض الكشف عن قطعان الأسماك، وقتل بحارته الخمسة بلا أدنى رحمة وذلك بقصفه بالقذائف والقنابل التي أطلقت من بارجة وطائرة.

وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ قامت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بما يزيد على ٢٢ ٧٠٤ عمليات انتهاك لاتفاق الهدنة الكورية. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بلغ عدد هذه الانتهاكات ١١ ٠٣١ حالة.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، اقترحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عقد محادثات ثلاثية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بهدف تخفيف حدة التوتر وضمان سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية.

إن هذا الاقتراح هو مبادرة تاريخية تفتح الطريق للحل السلمي للمسألة الكورية.

والمحادثات الثلاثية هي في الوقت الراهن أنسب الصيغ للتفاوض من أجل الحل السلمي للمسألة الكورية.

وقد اقترحت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تناقش في المحادثات الثلاثية مسائل مثل عقد اتفاق صلح يكون بديل لاتفاق الهدنة الكورية بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الموقعتان على اتفاق الهدنة الكورية، وسحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية واعتماد إعلان عدم اعتداء بين الشمال والجنوب.

وليس هناك سبب يمنع الولايات المتحدة من قبول اقتراحنا المتعلق بالمحادثات الثلاثية إذا لم تكن تعتزم غزو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإذا كانت تريد أن يحل السلم في كوريا.

وأرجو تعميم هذه الرسالة مع مذكرة وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المرفقة معها، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/16744

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف بأن أرجو التكرم بتعميم هذه المذكرة ومرفقاتها [٩] بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتتصل هذه الوثيقة مباشرة بالشكوى الأخيرة التي قدمتها حكومتي فيما يتعلق بمقتل اثنين من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وهما من المرتزقة استخدمتهما وكالة المخابرات المركزية واشتركا في غارة جوية على مرفق تدريبي للخدمة العسكرية الوطنية في سانتا كلارا، بمقاطعة نويفا سيغوفيا.

ومن المهم الاشارة إلى أنه، بعد أيام قليلة فقط من عقد جلسة الأمن المعنية بمناقشة المسألة، اعترف بعض موظفي حكومة الولايات المتحدة، ليس بالتعاون الذي قدمه الموظفون الدبلوماسيون في سفارتيها في السلفادور وهندوراس إلى المرتزقة فحسب، بل بالمعرفة الكاملة عن أنشطة هذه الجماعة أيضاً، التي كانت تلم بها وزارات الخارجية والدفاع والعدل وكذلك مكتب التحقيقات الاتحادي ووكالة المخابرات المركزية.

ويؤكد هذا صحة شكوانا، ليس بسبب العدوان السافر الذي تشنه ضدنا أكبر قوة عسكرية في العالم، والتي تعترف علناً بذلك فحسب، بل أيضاً بسبب ازدواجية حكومة الولايات المتحدة وسياستها ذات الوجهين، ففي حين أنها تبدي ظاهرياً استعدادها للتفاوض فإنها تنمي وتزيد بشكل سافر حربها العدوانية ضد بلدي.

وإننا نكرر مرة أخرى التأكيد على أنه لا يمكن لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي ولا يجب عليهما أن يواصلا السماح للولايات المتحدة الأمريكية بمتابعة سياستها الإرهابية ضد الثورة الشعبية الساندينية. وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تفهم أن الحلول السلمية وليست العسكرية هي التي يجب أن تحل مشاكل أمريكا الوسطى.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

الوجود العسكري الأمريكي في نيكاراغوا

ألف - الأنشطة البحرية

١ - المناورات البحرية

(أ) دوريات في الخليج

أجريت هذه المناورات في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ في مياه خليج فونسيكا باشتراك فرقاطة القذائف الموجهة ريد FFG-30 USS REID والمدمرة ديبو DD-989 USS DEYO، وكان الهدف المزعوم من هذه المناورات هو تعقب أنشطة بيع الأسلحة إلى السلفادور.

(ب) حاملات الطائرات جون ف. كينيدي *USS John F. Kennedy (CV-67)* ومجموعة السفن المقاتلة التابعة لها

وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٣ تموز/يوليه قامت غواصة وما لا يقل عن ثلاث سفن حربية بمناورات جويّة بحرية في مياه المحيط الأطلسي بالقرب من ساحل نيكاراغوا. وفي يومي ١٩ و٢١ تموز/يوليه، قامت الطائرات القتالية من حاملة الطائرات CV-67 من طراز F-14 وA-7 وA-6 وA-3 بالتدريب على الإطلاق الفعلي للقذائف والقنابل في قطاعات مجاورة لجزيرتي سان أندريه وبروفيدينسيا.

(ج) فرقة العمل على سطح البحر

كانت هذه الفرقة المكونة من البارجة أيوا USS IOWA (BB-61)، وفرقاطة قذائف موجهة ستيفن و. جروفز USS Stephen W. Groves (FFG-29)، ومدمّرة مزودة بالقذائف الموجهة كونينغام USS Conyngham (DDG-17) والزورقان المجنحان هرقل USS Hercules (PHM-2) وأريس USS Aries (PHM-5)، في مياه المحيط الهادىء تقوم بعملية استعراضية في مواجهة شواطىء غواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس، وقد عبرت، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤، قناة بنما باتجاه فلوريدا وربما كان بينها أيضاً زورقان مجنحان مع فرقاطة و/أو مدمّرة باتجاه بويرتوريكو.

٢ ـ الاستكشاف البحري

في الفترة من ١٣ إلى ١٩ نيسان/أبريل، ظلت الفرقاطة ماك انيرني USS Mc Inerney (FFG-8)، تجوب المياه بين تورتوغيرو وبويرتو ليمون في كوستاريكا، وتعير اهتماماً خاصاً بالحالة في سان خوان دل نورته.

وكانت السفينة التابعة القوية الاحتمال ميلون USS Mellon (WHEC-717)، في النصف الثاني من أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه تجوب المياه القريبة من بونتا أريناس، في كوستاريكا، للقيام، في الظاهر، بأنشطة ذات طابع مدني.

الفرقاطة 1072 بلاكلي USS Plakely، كانت منذ ٤ حزيران/يونيه في مياه المحيط الهادىء بالقرب من ساحل نيكاراغوا.

مدمّرة القذائف جون كنغ USS Jhon King(DDG-3)، كانت منذ ١٠ حزيران/يونيه حتى نهاية الشهر نفسه، في المياه القريبة من بويرتو ليمون، في كوستاريكا، في أعمال تبدو في ظاهرها ذات طابع مدني.

فرقاطة القذائف الموجهة "وودزوورث USS Wadsworth" (FFG-9)، كانت منذ ٢٥ حزيران/يونيه تجوب مياه المحيط الهادىء القريبة من ساحل نيكاراغوا.

فرقاطة القذائف الموجهة "فلاتلي USS Flatley (FFG-21)"، كانت في مياه المحيط الهادىء بالقرب من ساحل نيكاراغوا، منذ شهر آب/أغسطس.

باء ـ الأنشطة الجوية

في هذه الفترة، بلغ عدد الطلعات الاستكشافية التي قام بها سلاح طيران الولايات المتحدة فوق نيكاراغوا ٢٢٧ طلعة، وشملت هذه الطلعات التراب الوطني برمّته، مع التركيز بصفة خاصة على مقاطعات تشيناندينغا وليون ونويفا سيغوفيا، بما في ذلك المناطق الواقعة على الحدود، وكان توزيع الطلعات على الوجه التالي: ٤٣ طلعة لطائرات من طراز RC-135، ٩٢ طلعة لطائرات من طراز EC-130، ٩٠ طلعة لطائرات من طراز AC-130، طلعتان لطائرات من طراز U-2.

جيم ـ المناورات والتدريبات

١ ـ ريلامباغو (البرق) الثاني

تدريبات على سرعة الاستعداد والوزع في حالات الطوارىء، أجريت في منطقة "الأغواكاتي" بمقاطعة دي أولانتشو في هندوراس، واشترك فيها ١١٠ من جنود كتيبة المشاة المستقلة ١٩٢ التابعة للقيادة الجنوبية وإحدى السرايا (١٧٠ جندياً) التابعة للكتيبة الهندوراسية الثانية المحمولة جواً، بهدف التأكد من قدرة الوزع لدى قوات الولايات المتحدة وقوات هندوراس في ظروف مشابهة.

٢ ـ غرانادييرو (قاذفة القنابل اليدوية) الأولى

بدأت هذه المناورات في أول نيسان/أبريل بالبدء في أعمال توسيع وتحسين للمدارج الجوية في كوكوياغوا بمقاطعة كوبان وخاماستران بمقاطعة ال بارائيسو. وقد سبق أن أبلغنا في شكوانا السابقة بهذا الموضوع بشكل مبدئي. وقد تم هذا العمل على مرحلتين، وأسفر عن إلحاق الضرر بمناطق تقع في مقاطعات كوبان ولبيرا واوكوتيبيكي وسانتا باربرا وكورتيث وكوماياغوا وأولانتشو وتشولوتيكا، وال بارائيسو. أما القوات والعناصر المشتركة في المرحلة الأولى من المناورات فهي التالية:

المرحلة الأولى

من الولايات المتحدة:

ـ كتيبة المهندسين ٨٦٤ من فورت لويس بولاية واشنطن

ـ سرية من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً من فورت براغ بولاية كارولينا الشمالية

ـ الكتيبة ٢٢٤ من مخابرات جيش الولايات المتحدة

ـ مجموعة الدعم ٤٣، جيش الولايات المتحدة

ـ كتيبة الطيران ١٠١، جيش الولايات المتحدة

ـ سرية من الكتيبة الثالثة، المجموعة السابعة من القوات الخاصة

ـ المدمرة ديو USS Deyo (DD-989)

ـ الفرقاطة ريد USS Reid (FFG-30)

من هندوراس:

ـ الكتيبة الثانية المحمولة جواً، وقاعدتها في تامارا، في فرانسسكو موراثان

ـ سريتان من الكتيبة الأولى للمهندسين

ـ ٧٥ بحاراً من القاعدة البحرية في امابالا

ـ الكتيبة السادسة للمشاة

ـ عدد غير محدد من العناصر من القوات البحرية والجوية

من السلفادور:

ـ مائة جندي من قاعدة لا أونيون البحرية

ـ عدد غير محدد من الوحدات البحرية التابعة لقاعدة لا أونيون البحرية وتقضي الخطط للمرحلة الثانية أن تشترك فيها القوات على النحو التالي:

المرحلة الثانية

سوف يشترك في هذه المرحلة:

من الولايات المتحدة :

	عدد الأفراد
الكتيبة ٢٢٧ من سلاح طيران الفرقة الأولى للفرسان	٦٢٥
أفراد كتيبة القوات الخاصة من فورت براغ	١٦٠
أفراد من قاعدة ماكديل الجوية ، فلوريدا	١٠٠
أفراد من لواء المشاة ١٩٣	١٠٠
المجموع	٩٨٥

من هندوراس :

لواء المشاة ١٠٥ بقاعدة سان بدرو سولا ، بقاطعة كورتيث ، والمكون من كتائب المشاة الثالثة والسابعة والثانية عشرة وكتيبة المدفعية الثانية	٣٠٠٠
الكتيبة الثانية المحمولة جواً	٦٠٠
المجموع	٣٦٠٠

من السلفادور :

كتيبة القوات غير النظامية "أتونال"	١٢٠٠
سرية من المظليين	١٠٠
المجموع	١٣٠٠

وبهذا يشترك في المرحلة الثانية حوالي ٦٥٠٠ جندي ، وذلك بغرض تحسين المهارات وزيادة القدرة التقنية للقيام بعمليات عسكرية متعددة الجنسيات وأيضاً لإعداد الظروف المادية والسياسية والعسكرية لشن عدوان على السلفادور أو على بلدنا مع الابقاء على ضغط نفسي شديد على هذين البلدين .

٣ ـ عملية لمبيرا

أجريت هذه العملية على مرحلتين في مقاطعات لابساث وكومایاغوا وفرانسسكو موراثان ، باشتراك المجموعات التالية :

ـ جزء مكون من ٢٥٠ فرداً من الوحدة السابعة للقوات الخاصة من فورت براغ بكارولينا الشمالية ومن الكتيبة الثالثة التابعة للوحدة السابعة من القوات الخاصة التابعة للقيادة الجنوبية .

ـ ٢٥٠ فرداً تابعون للكتيبة ٢٢٤ من مخابرات الجيش ومزودون بطائرات OV-1 موهاوك ، مقرهم الرئيسي فورت هانتر بجورجيا .

ـ ٦٠٠ فرداً من كتائب المشاة السابعة والأولى والثانية عشرة التابعة لجيش هندوراس (كل منها بقوة سرية مزودة بتعزيزات) .

ـ كتيبة هندوراس الثانية المحملة جواً .

وهدف هذه العملية هو إيجاد الظروف المؤدية إلى توفير ذريعة للقيام بأعمال عسكرية ضد الجبهة العسكرية لتحرير نيكاراغوا .

٤ ـ أهوامس تارا الثالثة

هناك احتمال بأن تنفذ القوات الجوية التابعة لهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية هذا التدريب في أواخر عام ١٩٨٤ أو أوائل عام ١٩٨٥ بوصفه استكمالاً لمناورات أهواس تارا الثانية .

دال ـ الوجود العسكري للولايات المتحدة

تتخذ القوات والعناصر التالية مقراً لها في الوقت الحاضر في إقليم هندوراس :

ـ ١٥٠ فرداً من القوات الخاصة المسماة "ذوو البيريهات (القلنسوات) الخضراء" ، في المركز الاقليمي للتدريب على الأمن العسكري في تروخيليو بقاطعة كولون .

ـ ٧٥ فرداً من "ذوي البيريهات الخضراء" في سان لورنسو ، بقاطعة فالييه .

ـ ١٥٥ فرداً من طيران جيش الولايات المتحدة ، مكلفون بإدارة محطة الرادار في جزيرة ال تيجري بامبالا .

ـ ٢٥٠ فرداً من كتيبة المخابرات العسكرية ٢٢٥ ، من فورت هانتر بجورجيا .

ـ ٤٥٠ فرداً من كتيبة سلاح الطيران بفورت هود ، بولاية تكساس ، يوجدون في باليرولا .

ـ ٢٥٠ فرداً من القوات الخاصة لفورت براغ بكارولينا الشمالية ، والكتيبة الثالثة من الوحدة السابعة التابعة للقوات الخاصة بالقيادة الجنوبية .

ـ ١٥٠ فرداً من السلاح الجوي للولايات المتحدة في سيرو إلى هولي بقاطعة فرانسسكو موراثان ، وهم مكلفون بإدارة محطة الرادار التي أقيمت هناك (انظر المرفق) .

علاوة على ذلك ، من الجدير بالذكر تلك الزيارات التي قام بها كبار الرسميين من السلاح الجوي بالولايات المتحدة ، ومن بينها زيارة الجنرال جون بازي ، رئيس أركان الحرب المشتركة للولايات المتحدة وزيارة الجنرال والاس هـ . ناتنغ ، رئيس قيادة الاستعداد العسكري في ماكديل بفلوريدا وزيارة الجنرال جون أ . ويكهان ، رئيس أركان حرب جيش الولايات المتحدة والجنرال بول غورمان رئيس القيادة الجنوبية للولايات المتحدة في بنما ، الذي زار هندوراس مرات عديدة .

ويشير كل ما سبق ذكره من معلومات ، إلى زيادة نوعية من الصعب تحديدها بدقة في المخزون العسكري لبلدان أمريكا الوسطى هذه .

الوثيقة S/16745

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف أن أحيل إليكم طياً نص البلاغ الصادر عن حكومة مجلس التعمير الوطني في نيكاراغوا المتعلق بالانتهاكات الأخيرة لبحرية الولايات المتحدة الأمريكية لمياهنا الإقليمية.

وأكون ممتناً لو عملتم على أن يعمم هذا البلاغ بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ حكومة مجلس التعمير الوطني في نيكاراغوا

أدلت الإدارة العامة للإعلام والصحافة في حكومة مجلس التعمير الوطني في نيكاراغوا بالبلاغ التالي:

حدث اليوم، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أن انتهكت ثلاث فرقاطات من بحرية الولايات المتحدة المياه الإقليمية النيكاراغوية مراراً، وكانت تلك تشكل أعمالاً مريبة واستفزازاً صارخاً.

ومن بين هذه الفرقاطات التي كانت تتحرك قريباً وبعيداً عن شاطىء نيكاراغوا الذي يقع على المحيط الهادىء، وصلت اثنتان إلى بعد حوالي ثمانية أميال من شاطىء مونتليار؛ وقد أقلعت طائرة هليكوبتر من واحدة منها وقامت بالتحليق عدة مرات فوق الشاطىء. وأبحرت البارجة الثالثة حتى وصلت إلى مسافة عشرة أميال من ميناء سان خوان دل سور في مقاطعة ريفاس.

وتدين نيكاراغوا هذه الأعمال التي لم يسبق لها مثيل من حيث انتهاكات الولايات المتحدة لمياهها الإقليمية، بوصفها جزءاً من تصعيد العدوان ضد بلدنا، الأمر الذي شمل بث الألغام في موانينا، كما شمل هجمات مستمرة جوية وبحرية ضد أراضينا. ويلزم التنويه أن السفن الحربية التابعة لبحرية الولايات المتحدة قد قامت بدور حاسم في تقديم المساندة لعمليات بث الألغام في موانينا وللهجمات البحرية عليها.

وتلزم الإشارة أن هذه الحوادث ليست سوى أعمال استفزازية أو عمليات تمويه تقدمة لشن عدوان جديد لا يمكن استبعاد حدوثه وسيشترك فيه بشكل أكبر جزء من جيش الولايات المتحدة نفسه.

إن استعراضات القوة هذه التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة التي تهدد تهديداً صارخاً سيادة نيكاراغوا وتنتهكها تعرض للخطر جميع الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لتعزيز التوصل إلى تسوية سياسية لمشاكل المنطقة، كما تهدد الاجتماعات الثنائية التي تجري الآن بين ممثلي حكومة الولايات المتحدة ونيكاراغوا في مانساتيّو بالمكسيك.

إن حكومة نيكاراغوا ترغب في تنبيه المجتمع الدولي وخاصة الرأي العام في الولايات المتحدة إلى هذه الحوادث الخطيرة التي لم يسبق لها مثيل وتطالب بالانسحاب العاجل للسفن المعنية من المياة الإقليمية النيكاراغوية.

الوثيقة S/16746

رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ليسوتو

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بالإشارة إلى وثيقة مجلس الأمن S/16737 المؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، أتشرف بأن أرفق طيه نص رسالة بعثت بها ليسوتو إلى حكومة جنوب افريقيا في ٣١ آب/أغسطس رداً على الرسالة الأخيرة المؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس، والمرفقة بالوثيقة آنفة الذكر.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ت. مكيكا
الممثل الدائم لليسوتو
لدى الأمم المتحدة

المرفـــق

تلكس مؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤ وموجّه من وزارة خارجية ليسوتو إلى وزارة الخارجية والإعلام في جنوب افريقيا

تتشرف وزارة الخارجية في ليسوتو بأن تشير إلى الرسالة المؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ الموجهة من حكومة جنوب افريقيا [*S/16737*، المرفق].

بالإشارة إلى الفقرة الأولى، ترحّب حكومة ليسوتو بالخبر القائل بأن "المبادىء الموضحة في تلكس الخارجية رقم ٢٤٠ المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16703*، المرفق] ... يمثل بوجه عام مبادىء ومقاصد مقبولة دولياً أيدتها وتؤيدها حكومة جنوب افريقيا على الدوام".

وتميل حكومة ليسوتو إلى تفسير كلمة "أيدتها" على أنها "التزمت بها". ولو أمكن تأكيد هذا التفسير لكان ذلك موضع تقديرنا.

عندما بدأت حكومة جنوب افريقيا تصر على أنها تريد اتفاقاً أمنياً مع ليسوتو وتمارس ضغطاً من أجل تحقيق ذلك، وقدمت حكومة جنوب افريقيا مشروعاً، ردت حكومة ليسوتو بطرح المبادىء والمقاصد المشار إليها أعلاه بوصفها تشكل أساساً لأي إطار كان تقيم الدولتان في حدوده علاقاتهما الثنائية بصورة مشتركة وانفرادية في المسائل ذات الأهمية المشتركة والفردية وبوصفها أيضاً جزءًا لا يتجزأ من هذا الإطار. وقد رفضت جنوب افريقيا الاقتراح الذي تضمن هذه المبادىء والمقاصد العامة المقبولة دولياً كما جاءت في الرسالة المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤، وذلك برمتها تقريباً. ولم يبد أن طرائق تنفيذ هذه المبادىء والمقاصد تسبب صعوبة كبيرة باستثناء بضعة مجالات قليلة لا يزال يتعين تسويتها. وقد كان هذا الرفض وبعض النقاط القليلة غير الواضحة تماماً في التنفيذ هو ما انتهى بليسوتو إلى نتيجة أولية مؤداها أن موقفي البلدين مازالا متباعدين تباعداً كبيراً. وقبل كل شيء، فإن حكومة ليسوتو، إدراكاً منها للأهمية الوطنية للمسائل المطروحة، رأت من المناسب والصواب فضلاً عن أنه مسؤولية سياسية، أن تبلغ رئيس الدولة في ليسوتو وبرلمانها وسكانها عن هذه المسألة بما تراه مناسباً من الوسائل، وأن تلتمس الردود عليها. وقد رسخت عملية استخلاص الردود وفحصها من الحقيقة المتمثلة في أن موقفي الدولتين مازالا متباعدين أشد التباعد. وفي غضون ذلك رأت حكومة ليسوتو أن من المناسب وأن من مسؤوليتها السياسية أن تؤكد لجنوب افريقيا استعدادها بالالتزام بصورة انفرادية بهذه المبادىء والمقاصد.

بالإشارة إلى الفقرة الثانية، على ضوء الايضاحات الواردة أعلاه، لم يكن لدى حكومة ليسوتو قط ومابرحت خالية الذهن من أي "تفسير أو تطبيقات تتنافى مع هذه المبادىء". وعلى ضوء موقف جنوب افريقيا كما هو موضح في التلكس الذي نحن بصدد الرد عليه، والمتعلق بالمبادىء والمقاصد، فإن حكومة ليسوتو، إذ ترحّب بالتأكيدات، تشعر بأن الحمل قد خف عن كاهلها وأن المسائل بسبيلها إلى أن تأخذ نهجاً متبادلاً محدداً.

بالإشارة إلى الفقرة الثالثة، ستواصل حكومة ليسوتو بذل كل جهد عملي وممكن للتقيد بالمبادىء التي جاء في تلكس الخارجية رقم ٢٤٠ الموجّه إلى جنوب افريقيا، وهي المبادىء التي أفادت جنوب افريقيا بأنها تؤيدها على الدوام.

وفي العديد من الرسائل الموجهة إلى جنوب افريقيا والاجتماعات بين حكومة ليسوتو وحكومة جنوب افريقيا بشأن المسائل التي ترى ليسوتو أنها تسهم في التدهور المؤسف للعلاقات القيمة، طلبت حكومة ليسوتو مراراً إلى حكومة جنوب افريقيا إبلاغها بجميع الحقائق ذات الصلة التي تحت يدها والتي هي مصدر قلق لجنوب افريقيا. وتود حكومة ليسوتو أن تسجل أنها في الحالات التي أجيب فيها إلى طلبها، قامت بمعالجة المسألة على نحو فعّال، وأنه في الاجتماعات التالية لم تتردد جنوب افريقيا في تسجيل تقديرها لطريقة ليسوتو المخلصة والبنّاءة في تناول هذه المسائل. إن ما تقوم به حكومة ليسوتو كان وسيظل إقراراً منها بمسؤوليتها السياسية العملية في الالتزام بالمبادىء والمقاصد الواردة في الرسالة المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس.

بالاشارة إلى الفقرة الرابعة، إن حكومة ليسوتو راغبة في تبديد الشواغل الحقيقية لجنوب افريقيا في أي مسألة دون استثناء وهي قادرة على ذلك، في الحالات الممكنة والعملية. وإن حكومة جنوب افريقيا تصر حالياً على عقد اتفاق رسمي بشأن المسائل الأمنية. وكما ذكرنا فإن حكومة ليسوتو تقوم حالياً باستطلاع رأي شعب ليسوتو حول هذه المسألة. وترى حكومة جنوب افريقيا أن هذا الإجراء من جانب حكومة ليسوتو هو تقاعس عن الاستجابة لشواغلها (شواغل حكومة افريقيا) الأمنية. ومع ذلك تتهم حكومة جنوب افريقيا حكومة ليسوتو في مقال آخر بالعجز عن التعامل مع مشاكلها السياسية الداخلية والفشل في رعاية احتياجات شعبها. وإن كون دراسة الجدوى الخاصة بمشروع مياه الهضاب قد سارت في طريقها دون أن يعترضها أي عائق حتى الآن، كما يشكل برهاناً كافياً على أنها ليست عرضة لأعمال العنف من عناصر هدامة. وهذا يظهر كذلك قدرة حكومة ليسوتو على معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية بشكل فعّال. كما أن العناصر الهدامة لا تعمل داخل حدود ليسوتو. وتحث حكومة ليسوتو جميع الدول على بذل قصاراها لكي تضع موضع التطبيق، المبدأ الذي يقضي بعدم استعمال أراضي الدولة لأغراض ارتكاب أعمال ضارة بأمن أي دولة أخرى وسيادتها، وسلامة أراضيها واستقلالها.

لذا فإن حكومة ليسوتو تعتبر أن دراسة الجدوى الخاصة بمشروع مياه الهضاب تتعرض للتهديد من جانب عناصر هدامة، ومن العسير أن يفهم كيف أن هذا المشروع، وهو مشروع يعود إلى ليسوتو - يرتبط بالمصالح الأمنية لجنوب افريقيا، ولم يوجه اهتمام حكومة ليسوتو فقط، إلى هذه الصلة في أثناء المناقشات السابقة التي جرت سواء بشأن المشروع أو المسائل الأمنية. وستنظر حكومة ليسوتو في هذه المسألة بتعمق أكبر. وهي تحث في ذات الوقت حكومة جنوب افريقيا على عدم سحب اشتراكها في دراسة الجدوى هذه. كما أنها ستواصل تعزيز أمن المشروع وحفظ القانون والنظام بشكل عملي، إذا أعادت جنوب افريقيا النظر في الحظر المفروض على تصدير السلاح إلى ليسوتو والذي لا يزال مكوماً في موانىء جنوب افريقيا لفترة طال أمدها رغم أنه قد تم التقيد بجميع الشكليات المطلوبة للافراج عنه.

بالاشارة إلى الفقرة الخامسة، تعمل حكومة ليسوتو من منطلق أن الاهتمامات الأمنية هي أمر مشترك وليست خاصة بجنوب افريقيا وحدها، وذلك فيما يتعلق بالمسألة التي أدت إلى توجيه هذه الرسالة. ويصدق هذا بوجه خاص عندما يكون من الحقائق المشهودة أن جنوب افريقيا قد لجأت مؤخراً إلى القيام بأعمال انتقامية صارخة ضد مواطني باسوتو في ليسوتو، وغيرها من التدابير التي لجأت إليها جنوب افريقيا في الماضي. وتدهش حكومة ليسوتو إذ تلاحظ موقف جنوب افريقيا السلبي فيما يتعلق بالمسائل

قيد النظر، التي توصف بأنها دعاية دولية، كما تدحض للنعوت والأحكام الصادرة عن جنوب افريقيا بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة ليسوتو.

ولا يساور حكومة ليسوتو أي وهم بشأن كبر حجم المشاكل التي تواجهها من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وقد كانت ومازالت تعالج هذه المشاكل على نحو بنّاء ومسؤول على أنها لا تقر ما ينسب إليها من فشل وتأمل حكومة ليسوتو أن لا تقوم حكومة جنوب افريقيا، أو أية دولة أخرى، بمضاعفة هذه المشاكل. وليس لحكومة ليسوتو أية نية من هذا القبيل تجاه جنوب افريقيا.

بالاشارة إلى الفقرة السادسة، ليس لدى حكومة ليسوتو وشعب ليسوتو أية نية أو وسيلة لتعريض المصالح الأمنية لجنوب افريقيا للخطر. ويهدف الإعلان الوارد في الرسالة المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٤، إلى أن يؤكد لحكومة جنوب افريقيا رغبة ليسوتو وعزمها على العيش بسلام مع جنوب افريقيا.

الوثيقة S/16747 *

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [S/16733] المتعلقة بالحادثة التي وقعت على الحدود بين تايلند ولاوس، أتشرف بأن أنهي إلى علمكم ما جد من تطورات تتعلق بهذه المشكلة:

١ - في الساعة ١٠/٣٠ من يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، قام ما يتراوح بين ١٠ و١٥ من جنود لاوس بنصب كمين لسيارة يستقلها سبعة من المسؤولين عن الطرق السريعة في مقاطعة نان وإطلاق قنابل يدوية - صاروخية الدفع وفتح نيران البنادق عليهم على نحو مكثف، وذلك على بعد ٧ كيلومترات تقريباً غرب قرية بان ماي، بمقاطعة بان خوكي الفرعية، بمحافظة أوتارادیت. وكان المسؤولون التايلنديون السبعة في طريقهم لإصلاح ماكينات التشييد التي دمّرها الجانب اللاوي. ونتيجة لذلك قتل أحد هؤلاء المسؤولين التايلنديين عن الطرق السريعة وأصيب الستة الآخرون بجراح خطيرة.

٢ - إن حكومة تايلند الملكية تشجب تلك الأعمال العدوانية، لا سيما ضد المسؤولين المدنيين التايلنديين الذين لم يكن لبعثتهم أي صلة إطلاقاً بالأنشطة العسكرية. وهذا العمل العدواني الأخير إنما يشكل تهديداً لأرواح وممتلكات المسؤولين التايلنديين الذين يضطلعون بمهامهم داخل الأراضي التايلندية تماماً، ويوضح مرة أخرى عدم إخلاص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعدم استعدادها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية وبصفة عاجلة.

٣ - وتؤكد حكومة تايلند الملكية من جديد سياستها الخاصة بإقامة علاقات طيبة مع جميع البلدان، لا سيما البلدان ذات الحدود المشتركة مع تايلند، ومن ثم تحتفظ بحقها في اتخاذ كافة التدابير المناسبة للحفاظ على سيادة تايلند وسلامة أراضيها.

٤ - وترجو حكومة تايلند الملكية من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبذل مساعيه الحميدة لإثناء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن الاتيان بهذه الأعمال الاستفزازية الخرقاء التي أدت إلى وقوع كثير من المواطنين التايلنديين ما بين قتلى وجرحى وأحدثت أضراراً في الممتلكات كذلك.

وأتشرف بأن أطلب إليكم تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهرنفسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/502-S/16747.

الوثيقة S/16748 *

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ [*S/16718*]، أتشرف بإبلاغكم بوقوع انتهاك خطير للمجال الجوي لباكستان ولأراضيها من جانب أفغانستان، في يوم ١٤ أيلول/سبتمبر.

وفيما يلي تفاصيل الحادث: في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وفي الساعة ٩/٣٥ (بتوقيت باكستان)، انتهكت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان في منطقة ساترا شيكرا على بعد خمسة أميال تقريباً من سبينوام الواقعة في شومالي وزيرستان ايجنسي. وقد ألقت الطائرات ثماني قنابل.

والانتهاك المذكور أعلاه للمجال الجوي لباكستان وأراضيها من جانب أفغانستان هو العاشر في سلسلة أحداث من هذا القبيل وقعت منذ ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/507-S/16748.

الوثيقة S/16749 *

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

يشرفني أن أحيل إليكم، بصفتي رئيساً لمجموعة الدول العربية في الأمم المتحدة خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، رسالة من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأرجو تعميم الرسالة المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله س. الأشطل
الممثل الدائم لليمن الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/509-S/16749.

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من السيد ياسر عرفات

أبعث إليك بهذه الرسالة الشخصية بسبب قلقي الشديد للغاية إزاء التطورات الأخيرة التي قد يكون لها أبلغ الأثر على الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان.

تشير تقارير الاستخبارات التي تلقيناها أن وزارة الحرب الجديدة في تل أبيب تخطط للانسحاب من منطقتي صيدا وصور ثم تسليمها إلى عملائها ممن يسمون باسم القوات اللبنانية المسلحة.

إن الذكرى المريرة لصبرا وشاتيلا، في يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والتي مرّ عليها اليوم عامان بالضبط تدعونا إلى تذكر عمل من أعمال القتل الجماعي الذي خطط له الاسرائيليون وارتكبه عملاؤهم، وأود في هذا الشأن أن أشير إلى خطة العمل التي اقترحتموها في الفقره ٢٥ من تقريركم المقدم إلى مجلس الأمن في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤ [*S/16472*] ونصها كالتالي:

" ومن ثم فإني أقترح أن ينظر المجلس، في الوقت المناسب، ودون إخلال بالترتيبات المتخذة في نواح أخرى في لبنان، في نهج للعمل في المستقبل، يكون من شأنه زيادة فعالية ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى وجه الخصوص في جنوب لبنان، في إطار انسحاب القوات الاسرائيلية من تلك المنطقة. ويتضمن هذا النهج العناصر التالية:

" (أ) الوزع المؤقت لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مع عناصر من الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي، في المناطق التي تخليها القوات الاسرائيلية؛

" (ب) الوزع الفوري لعناصر من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في منطقة صيدا بعد الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة، بغية تأمين سلامة وأمن السكان، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات تلك المنطقة؛

" (ج) وضع الترتيبات اللازمة لضمان جعل جنوب لبنان منطقة سلم تحت سيادة وسلطة الحكومة اللبنانية".

وهذه الصعاب نفسها، في حدود فهمي، مازالت قائمة، وإني، في ضوء الإبادة التي توشك أن تحدث، التمس منكم ومن المجتمع الدولي عن طريقكم، أن تتخذ جميع التدابير لضمان عدم تكرار القتل الجماعي ولتوفير جميع الضمانات الممكنة لسلامة وأمن الفلسطينيين في هاتين المنطقتين.

الوثيـقة S/16750 *

مذكرة الأمين العام بشأن التقرير الذي وضعه فريق الأمم المتحدة في بغداد عن تفتيش تم الاضطلاع به في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

١ - مما يذكر أنه عقب التعهد الذي قدمته كل من حكومة جمهورية ايران الإسلامية وحكومة جمهورية العراق رداً على نداء الأمين العام بوقف جميع الهجمات العسكرية المتعمدة، أياً كانت وسيلتها، على المراكز السكانية المدنية المحضة في كل من البلدين والامتناع عن البدء فيها بدءًا من الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت جرينتش من يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤، أنشأ الأمين العام في ١٥ حزيران/يونيه، رداً على الطلب الذي تقدمت به كل حكومة على حدة، فريقين للتحقق من التقيد بالتعهد [**انظر** *S/16627*].

٢ - واحتل الفريقان مكانيهما في بغداد وطهران منذ ٢٠ و٢٦ حزيران/يونيه على التوالي وأعدا العدة لتلبية طلب التفتيش الذي تتقدم به الحكومة المعنية على الفور.

٣ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر تلقى رئيس الفريق في بغداد أول طلب للتفتيش من حكومة العراق، وتم الاضطلاع بالتفتيش في ١٧ أيلول/سبتمبر. ولقد تقدم الفريق الآن بتقرير إلى الأمين العام على النحو التالي.

* * *

٤ - تلقى رئيس فريق التفتيش طلباً شفوياً للقيام بالتفتيش من السلطات العراقية يوم السبت ١٥ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٨/٣٠ بالتوقيت المحلي (١٠/٣٠ بتوقيت نيويورك) للتحقق من هجوم زعم أنه وقع في قرية أبو مغيرة في يوم الأربعاء، ١٢ أيلول/سبتمبر، في الساعة ٢٣/٤٥. وقام رئيس الفريق على الفور بالاتصال بمقر الأمم المتحدة في نيويورك للإذن بالشروع في التفتيش في ظل تأكيدات بالسلامة من السلطات الايرانية. وقد أرسلت تعليمات للشروع في التفتيش في الساعة ١٩/١٥ بتوقيت نيويورك (٥/١٥ من يوم الأحد بالتوقيت المحلي) بعد أن تم

---

* تتضمن الوثيقة S/16750/Corr.1 المؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

تلقي التأكيدات المطلوبة من الحكومة الايرانية. وقد تم تلقي الطلب الكتابي الرسمي للتفتيش من السلطات العراقية في يوم الأربعاء ١٩ أيلول/سبتمبر في الساعة ٨/٣٠ .

٥ ـ أبلغ رئيس فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة في بغداد السلطات العراقية في الساعة ١٠/٠٠ بالتوقيت المحلي، في يوم الأحد ١٦ أيلول/سبتمبر أن الفريق مستعد للشروع في التفتيش. وذكرت السلطات العراقية أنه لن يمكن عمل الترتيبات لسفر الفريق إلى موقع الحادثة المزعومة حتى اليوم التالي. ورحل الفريق من بغداد على متن طائرة عمودية عراقية حكومية في يوم الإثنين ١٧ أيلول/ سبتمبر في الساعة ٧/٣٠ بالتوقيت المحلي وعادت إلى بغداد في الساعة ٢٠/١٠ .

٦ ـ قام الفريق بتفتيش الموقع في قرية أبو مغيرة الواقعة في مقاطعة أبو الخصيب على بعد حوالي ٢٠ كيلومتراً جنوب شرقي البصرة. وتقع القرية على بعد حوالي ٤٠٠ متر جنوب غربي ضفة مجرى شط العرب المائي، في تلك النقطة. ولوحظ أن عرض المجرى المائي في هذه النقطة يبلغ حوالي ٣٠٠ متر.

٧ ـ وتقع أبو مغيرة في مزرعة من أشجار النخيل، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من ١ ٠٠٠ نسمة. والمساكن في هذه القرية تكاد تكون كلها من البوص والطين. وقد قام الفريق بفحص كوخين من البوص والطين أصابهما تلف جزئي، كما فحص حظيرة من الآجر أصابها تلف بسيط. وقد تم العثور على شظايا صغيرة. وعثر الفريق على حفرة غير عميقة في الأرض القريبة من الكوخين قد يكون سببها صاروخ. ويبدو أن القذيفة أتت على ما يبدو من اتجاه شمالي شرقي.

٨ ـ وأبلغت السلطات العراقية الفريق أن القرية كانت هدفاً لهجوم وقع حوالي الساعة ٢٣/٤٥ في يوم الأربعاء، ١٢ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أدى إلى مصرع فتى يبلغ من العمر ١٥ عاماً، وإلى إصابة ٦ أشخاص بجراح، ثلاثة ذكور يبلغون من العمر ٤٧ و٣٢ عاماً و٤ أعوام، وثلاث إناث منهن امرأة بالغة الحمل، والاثنتان الأخريان تبلغان من العمر ١١ عاماً و٩ أعوام. وقد اطلع الفريق على صور فوتوغرافية ونسخ من شهادات وفاة للمتوفي وعلى وثائق لدخول المستشفى بالنسبة للجرحى.

٩ ـ وعقد الفريق مقابلات مع الجرحى والجراح المستشار في المستشفى، ورئيس الدفاع المدني في المنطقة وشهود آخرين. وقيل للفريق إنه وقت انفجار القذيفة، أفلت أشخاص كانوا ينامون على الأرض خارج الكوخين على بعد ٥ أمتار شرقي نقطة الانفجار من الإصابة بينما أصيب شخصان كانا ينامان في الكوخ على بعد حوالي ٥ أمتار جنوبي نقطة الانفجار إصابة بسيطة. أما الإصابة القاتلة والجراح الخطيرة فقد حدثت لأشخاص كانوا ينامون على الأرض في العراء خلف ستارة من البوص على بعد حوالي ١٣ متراً جنوبي نقطة الانفجار.

١٠ ـ وقيل للفريق إن خط المواجهة يبلغ طوله ٢٥ كيلومتراً شرق البصرة، وقد قدّر لذلك الخط بأنه حوالي ١٥ كيلومتراً شمال شرقي القرية. وفي أثناء قيام الفريق بالتفتيش على القرية أمكنه أن يسمع طلقات مدفعية آتية من اتجاه شمال شرقي القرية. ولم يمكن التأكد من مسافة نقطة إطلاق النيران من القرية. ولم يتيسر للفريق في تفتيشه أن يحدد أية منشآت ذات طابع عسكري في القرية أو حولها. وأبلغ الفريق أيضاً أن مجرى شط العرب المائي في هذه المنطقة تحرمه دوريات من سفن البحرية العراقية بصفة منتظمة، وخاصة في المساء، وأن ذلك الجزء من المجرى تعرّض لقصف متقطع قبل وبعد ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وهو اليوم الذي بدأ فيه نفاذ التعهدين المتعلقين بوقف الهجمات العسكرية المتعمدة على المراكز السكانية المدنية الخالصة.

١١ ـ ويرى الفريق، بناءً على تفتيشه ومن المعلومات والأدلة التي قدمت له، أن صاروخاً من عيار غير معروف أطلق من اتجاه شمالي شرقي قرية أبو مغيرة. واستناداً إلى الحفرة والشظايا، يقدر الفريق أن الانفجار يجب أن يكون قد وقع من ٤ إلى ٦ أيام قبل التفتيش. ويتفق مدى التلف والإصابات من الآثار التي ينتظر أن تحدث من هذا الانفجار. وبالنظر إلى أنه ليست هناك دلائل على أن قذائف أخرى قد أصابت المنطقة في القرية وحولها أخيراً، فإن الفريق يرى أن هذه القذيفة قذيفة وحيدة وطائشة. لذلك فإن الفريق ليس بوسعه أن يقول إن هذا كان هجوماً مقصوداً متعمداً.

الوثيقة S/16751

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي وبالإشارة إلى الوثيقتين S/16636 وS/16651 المؤرختين في ٢٠ و٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤، أتشرف بأن أحيل إليكم قائمة بالانتهاكات العراقية لتعهد ١٢ حزيران/يونيه بالتوقف عن شن الهجمات العسكرية على المناطق السكنية وذلك لاطلاعكم ولاتخاذ أي إجراء قد ترونه مناسباً.

لقد قام مكتب الاتصال بوزارة خارجية جمهورية ايران الإسلامية بعرض معظم هذه الانتهاكات العراقية للاتفاق المذكور، وذلك في عدة تقارير على الكولونيل باور رئيس بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في طهران.

وسأغدو ممتناً إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم
لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قائمة بالانتهاكات العراقية لتعهد ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بالتوقف عن شنّ الهجمات العسكرية على المناطق السكنية

١ - في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤، في الساعة ٢١/٤٠، تعرّضت عبدان لهجوم أسفر عن تدمير وحرق مستشفى الإمام الخميني.

٢ - في ١٤ حزيران/يونيه، تعرّضت حوسرباد لهجوم بقذائف الهاون نتج عنه إصابة سبعة مدنيين بجراح.

٣ - في ١٤ حزيران/يونيه، في الساعة ١١/٣٠، و١٩/٠٠ تعرّضت خرمشهر لهجوم أسفر عن تدمير بعض الوحدات السكنية.

٤ - في ١٧ حزيران/يونيه، في الساعة ١١/١٠، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى تدمير وحرق بعض الوحدات السكنية.

٥ - في ١٨ حزيران/يونيه، تعرّضت عبدان لهجوم أسفر عن إصابة أحد المدنيين بجراح وتدمير مدرسة وبعض المنازل.

٦ - تعرّضت خرمشهر لهجوم بقذائف الهاون في الساعة ١٩/٣٢ و١٩/٤٣ و٢١/٢٥ و١٢/٢٤ و٢٤/٠٠ في نفس اليوم.

٧ - في ٢١ حزيران/يونيه، بين الساعة ١٨/٠٠ و١٩/٠٠، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى تدمير مستشفى وبعض مناطق المدينة ووحدات سكنية واندلاع أربعة حرائق.

٨ - في ٢٢ حزيران/يونيه، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى اندلاع ثلاثة حرائق.

٩ - في ٢٤ حزيران/يونيه، تعرّضت عبدان لهجوم نجم عنه اندلاع ثمانية حرائق وتدمير ١٨ منزلاً ومتجراً.

١٠ - في ٢٦ حزيران/يونيه، في الساعة ١٤/٠٠، تعرّضت سردشت لهجوم.

١١ - في ٢٦ حزيران/يونيه، في الساعة ١٧/٠٠ و١٩/٠٠ تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى تدمير ثمانية منازل واندلاع حريقين.

١٢ - في ٢٦ حزيران/يونيه، تعرّضت خرمشهر لهجوم بقذائف الهاون أدى إلى اندلاع ثلاثة حرائق.

١٣ - في ٢٧ حزيران/يونيه، بين الساعة ١٩/٢٥ والساعة ٢٠/٣٠ تعرّضت عبدان لهجوم نجم عنه اندلاع حريق وتدمير سبعة منازل وخمسة متاجر وأيضاً مكان لوقوف السيارات.

١٤ - في ٢٦ حزيران/يونيه، تعرّضت خرمشهر لهجوم بقذائف الهاون أدى إلى تدمير ناحيتين من المدينة تدميراً جزئياً.

١٥ - في ٢٨ حزيران/يونيه، تعرضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة أسفر عن اندلاع حريق في ٢٠ منزلاً ومتجراً، وإلحاق أضرار بمستشفى الإمام الخميني وإصابة أحد موظفي المستشفى بجراح.

١٦ - في ٢٩ حزيران/يونيه، في الساعة ٨/٤٥، تعرّضت عبدان وخرمشهر لهجوم بالمدفعية الثقيلة أسفر عن استشهاد اثنين من المدنيين، وإصابة ثلاثة منهم بجراح واندلاع خمسة حرائق في عبدان، وإصابة أحد المدنيين بجراح واندلاع ثلاثة حرائق في خرمشهر.

١٧ - في ٣٠ حزيران/يونيه، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى إصابة اثنين من المدنيين بجراح وإصابة ثمانية منازل بأضرار واندلاع ثلاثة حرائق.

١٨ - في ١ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان وخرمشهر لهجوم أدى إلى إلحاق أضرار بسبعة منازل واندلاع ثلاثة حرائق في عبدان واندلاع حريقين في خرمشهر.

١٩ - في ٢ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى إلحاق أضرار بأربعة منازل واندلاع حريقين.

٢٠ ـ في ٣ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان وخرمشهر لهجوم أسفر عن إصابة سبعة منازل واندلاع حريقين في عبدان، واندلاع حريقين في خرمشهر.

٢١ ـ في ٤ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين بجراح وفي اليوم نفسه أصابت عدة قذائف من مدفعية الهاون بعض أحياء خرمشهر.

٢٢ ـ في ٥ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى إصابة عشرة منازل ومدرسة بأضرار، واندلاع خمسة حرائق، وإصابة أحد المدنيين بجراح. وفي اليوم نفسه اندلع حريق في خرمشهر.

٢٣ ـ في ٦ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم أسفر عن إصابة خمسة منازل ومتجرين بأضرار واندلاع حريقين. وفي اليوم نفسه اندلع حريقان في خرمشهر.

٢٤ ـ في ٨ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة أدى إلى تدمير خمسة منازل وستة متاجر تدميراً جزئياً وإصابة خرمشهر ببعض قذائف الهاون.

٢٥ ـ في ٩ تموز/يوليه، نتيجة لقصف عبدان بالمدفعية، أصيب ١١ منزلاً ومتجراً بأضرار واندلع حريق في أحد الأماكن.

٢٦ ـ في ١٠ تموز/يوليه، في الساعة السابعة صباحاً، نتيجة لقصف قرية قولينا جنوبي سردشت بالمدفعية، استشهد واحد من المدنيين وأصيب آخر بجراح وأدى قصف عبدان بالمدفعية الثقيلة في اليوم نفسه إلى إصابة مدرسة وسبعة منازل وثلاث سيارات خاصة بأضرار.

٢٧ ـ في ١١ تموز/يوليه، قصف عبدان بمدفعية الهاون مما أسفر عن إصابة أربعة منازل وتسعة متاجر بأضرار. وأدى القصف بالمدفعية البعيدة المدى إلى إصابة منزل ريفي في أرباض عبدان بأضرار واستشهاد خمسة من المدنيين في اليوم نفسه.

٢٨ ـ في ١٢ تموز/يوليه، أسفر قصف عبدان بنيران المدفعية الثقيلة إلى إصابة سبعة منازل ومتاجر بأضرار واندلاع حريق في ناحية من المدينة.

٢٩ ـ في ١٣ تموز/يوليه، أدى القصف الشديد لعبدان إلى إصابة ستة منازل بأضرار واندلاع حريق في أحد الأماكن. وأدى قصف خرمشهر بمدفعية الهاون إلى حدوث عدة انفجارات في اليوم نفسه.

٣٠ ـ في ١٤ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة أدى إلى تدمير ٢٢ منزلاً ومتجراً تدميراً جزئياً واندلاع ستة حرائق.

٣١ ـ في ١٦ تموز/يوليه، أدى قصف عبدان بالمدفعية الثقيلة إلى إصابة ستة منازل بأضرار واشتعال الحرائق بمستشفى المدينة وبخمسة أماكن أخرى.

٣٢ ـ في ١٧ تموز/يوليه، أسفر قصف عبدان بالمدفعية بعيدة المدى عن إصابة تسعة منازل ومتاجر وإحدى المدارس بأضرار.

٣٣ ـ في ١٨ تموز/يوليه، أدى قصف عبدان بالمدفعية الثقيلة إلى إصابة خمسة منازل بأضرار.

٣٤ ـ في ١٩ تموز/يوليه، أدى قصف عبدان بالمدفعية بعيدة المدى إلى إصابة خمسة منازل بأضرار.

٣٥ ـ في ٢٠ تموز/يوليه، تعرضت عبدان لهجوم بقذائف الهاون أدى إلى تدمير أربعة منازل ومتجر واحد وسجد واحد تدميراً جزئياً واندلاع ستة حرائق.

٣٦ ـ في ٢١ تموز/يوليه، تعرضت عبدان لهجوم بالمدفعية بعيدة المدى أدى إلى تدمير ٢١ منزلاً ومتجراً تدميراً جزئياً.

٣٧ ـ في ٢٢ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة أدى إلى تدمير ١٤ منزلاً تدميراً جزئياً.

٣٨ ـ في ٢٤ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم أسفر عن إصابة أحد المدنيين بجراح، وتدمير سبعة منازل ومتجرين. وفي اليوم نفسه أصيبت خرمشهر بقذائف مدفعية الهاون وجرح اثنان من المدنيين.

٣٩ ـ في ٢٦ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لنيران المدفعية البعيدة المدى التي أدت إلى تدمير تسعة منازل تدميراً جزئياً واندلاع حريقين.

٤٠ ـ في ٢٧ تموز/يوليه، تعرّضت قريتا بيزفاران وكاني زارد لهجوم أسفر عن استشهاد أربعة من المدنيين وإصابة سبعة آخرين بجراح، وإلحاق أضرار بعدة منازل.

٤١ ـ في ٢٧ تموز/يوليه، قصفت سردشت بمدفعية الهاون البعيدة المدى التي أدت إلى إصابة تسعة أشخاص بجراح.

٤٢ ـ في ٣٠ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان للقصف بالمدفعية الثقيلة الذي أدى إلى تدمير تسعة منازل ومتجرين تدميراً جزئياً.

٤٣ ـ في ٣١ تموز/يوليه، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية بعيدة المدى أدى إلى تدمير أحد المنازل واندلاع عدة حرائق.

٤٤ ـ في ١ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم أسفر عن تدمير مستشفى ومنزل وخمسة متاجر تدميراً جزئياً واندلاع حريقين.

٤٥ ـ في ٢ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لقصف بالمدفعية بعيدة المدى نجم عنه تدمير أربعة متاجر واندلاع عدة حرائق.

٤٦ ـ في ٤ آب/أغسطس، تعرضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة أسفر عن تدمير تسعة متاجر تدميراً جزئياً.

٤٧ ـ في ٥ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة أسفر عن استشهاد اثنين من المدنيين، وإصابة اثنين آخرين بجراح وتدمير عشرة متاجر تدميراً جزئياً.

٤٨ ـ في ٦ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية بعيدة المدى أدى إلى تدمير أربعة منازل وإصابة إحدى المدارس بأضرار.

٤٩ ـ في ٧ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان للقصف بالمدفعية الثقيلة أدى إلى إصابة إحدى المستشفيات و١١ منزلاً ومتجراً بأضرار واندلاع حريق بأحد الأماكن.

٥٠ ـ في ٨ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة نجم عنه إصابة أحد المساجد و١٤ منزلاً ومتجراً بأضرار واندلاع أربعة حرائق.

٥١ ـ في ٨ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة، أسفر عن إصابة ١٣ منزلاً ومتجراً بالأضرار، واندلع حريقان.

٥٢ ـ في ٨ آب/أغسطس، تعرّضت منطقة بريم في عبدان للقصف بالقذائف الكيميائية. لوحظ أنه أدى إلى إصابة بعض الأشخاص

بالقيء والدوار وتورم الجلد وأدخل اثنان من المدنيين المصابين مستشفى تاليغاني. وفي اليوم نفسه، تعرّضت عبدان كما في السابق لنيران المدفعية البعيدة المدى التي أدت إلى إصابة ثلاثة مدنيين بجراح و١١ منزلاً بأضرار. كما تعرّضت خرمشهر في اليوم نفسه لنيران المدفعية الثقيلة مما أسفر عن إصابة ثلاثة من المدنيين بجراح واندلاع عدة حرائق.

٥٣ ـ في ٩ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية أدى إلى إصابة ١١ منزلاً وخمسة متاجر بالأضرار.

٥٤ ـ في ١٠ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم بالمدفعية الثقيلة، أصيب، نتيجة له، ثلاثة مدنيين بجراح ودمّر ١٢ منزلاً تدميراً جزئياً.

٥٥ ـ في ١١ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم أدى إلى تدمير ١٦ منزلاً ومتجراً جزئياً واندلعت ثلاثة حرائق.

٥٦ ـ في ١٢ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لهجوم كان من نتيجته أن تعرّض منزلان وسبعة متاجر لأضرار. وفي نفس اليوم تعرّضت منطقة نورشي، في محافظة بختران بهجوم.

٥٧ ـ في ١٢ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان للنيران العراقية التي سببت أضراراً لست وحدات سكنية وحريقاً واحداً.

٥٨ ـ في ١٦ آب/أغسطس، تعرّضت مدينة عبدان لنيران المدفعية البعيدة المدى للقوات العراقية، مما أسفر عن إصابة ١٧ وحدة سكنية بأضرار.

٥٩ ـ في ١٧ آب/أغسطس، تعرّضت عبدان لنيران المدفعية الثقيلة للقوات العراقية، مما أسفر عن إصابة ١٤ وحدة سكنية ومدرسة واحدة بأضرار.

٦٠ ـ في ١٨ آب/أغسطس، تعرّضت المناطق السكنية في مدينة عبدان للنيران العراقية مما أسفر عن إصابة تسع وحدات سكنية وثلاثة متاجر بأضرار واندلاع حريقين.

٦١ ـ في ٢٠ آب/أغسطس، أسفر القصف الذي تعرّضت له عبدان بالمدفعية الثقيلة عن إصابة ١١ وحدة سكنية وأربعة متاجر بأضرار.

٦٢ ـ في ٢١ آب/أغسطس، أسفر القصف الذي تعرّضت له عبدان بالمدفعية الثقيلة عن إصابة تسع وحدات سكنية ومتجر واحد بأضرار.

٦٣ ـ في ٢٢ آب/أغسطس، أسفر القصف الذي تعرضت له عبدان بالمدفعية الثقيلة عن إصابة أربع وحدات سكنية وستة متاجر بأضرار.

٦٤ ـ في ٢٣ آب/أغسطس، أسفر قصف عبدان بنيران المدفعية البعيدة المدى عن إصابة سبع وحدات سكنية وثلاثة متاجر بأضرار، وعن اندلاع حريقين.

٦٥ ـ في ٢٤ آب/أغسطس، أسفر القصف المتوالي لمدينة عبدان بنيران مدفعية قوات العدو البعيدة المدى عن إصابة عشر وحدات سكنية وثلاثة متاجر بأضرار.

٦٦ ـ في ٢٥ آب/أغسطس، أسفر قصف مدينة عبدان بنيران المدفعية الثقيلة عن إصابة ١١ متجراً بأضرار.

٦٧ ـ في ٢٦ آب/أغسطس، أسفر قصف مدينة عبدان بنيران المدفعية الثقيلة عن إصابة ست وحدات سكنية ومتجرين بأضرار.

٦٨ ـ في ٢٨ آب/أغسطس، أسفر قصف مدينة عبدان بنيران المدفعية الثقيلة عن إصابة ثلاث وحدات سكنية بأضرار واندلاع أربعة حرائق.

٦٩ ـ في ٢٩ آب/أغسطس، تعرّضت مدينة عبدان للنيران العراقية مما أسفر عن إصابة وحدتين سكنيتين ومتجرين بأضرار.

٧٠ ـ في ١ أيلول/سبتمبر، تعرّضت مدينتا خرمشهر وعبدان للقصف بالمدفعية الثقيلة البعيدة المدى من جانب قوات العدو، مما أسفر عن إصابة ثماني وحدات سكنية في عبدان بأضرار وتدمير مبنيين سكنيين في خرمشهر أعيد بناؤهما حديثاً.

٧١ ـ في ٢ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف بنيران المدفعية الثقيلة التي تعرّضت له مدينة عبدان عن إصابة ثماني وحدات سكنية ومدرسة واحدة ومستشفى المدينة بأضرار.

٧٢ ـ في ٣ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف بنيران المدفعية الثقيلة الذي تعرّضت له مدينة عبدان عن إصابة ست وحدات سكنية ومتجر واحد بأضرار.

٧٣ ـ في ٤ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف بنيران المدفعية الثقيلة التي تعرّضت له مدينة عبدان عن إصابة وحدة سكنية واحدة وثلاثة متاجر بأضرار.

٧٤ ـ في ٥ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف الذي تعرّضت له مدينة عبدان بنيران المدفعية الثقيلة عن تدمير وحدتين سكنيتين وعن اشتعال النيران في أحد أحياء المدينة.

٧٥ ـ في ٦ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف الذي تعرّضت له مدينة عبدان بالمدفعية الثقيلة عن إصابة ثلاثة مدنيين بجراح وعن تدمير أربع وحدات سكنية وثلاثة متاجر.

٧٦ ـ في ٧ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف الذي تعرّضت له عبدان بالمدفعية البعيدة المدى عن إصابة وحدة سكنية واحدة، ومستشفى واشتعال النيران في عدة أحياء في المدينة.

٧٧ ـ في ٨ أيلول/سبتمبر، أسفر القصف الذي تعرّضت له عبدان بالمدفعية البعيدة المدى عن إصابة وحدة سكنية واحدة، ومرأب وعدة مبان أخرى بأضرار وعن اندلاع حريقين.

الوثيقة S/16752

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

إن اللجنة الخاصة لمواجهة الفصل العنصري قلقة أشد القلق بشأن سلامة زعماء جنوب افريقيا الستة الذين لجأوا إلى القنصلية العامة للمملكة المتحدة في دربان.

إن السادة ارشي غوميدي، وم. جيه. نايدو، وجورج سيوبرشساد، وميوا رامفوين، وبيلي نير، وبمول جوزيف زعماء محترمون للجبهة الديمقراطية المتحدة والمؤتمر الهندي الناتالي. وقد احتجز خمسة منهم تعسفياً لمعارضة "الدستور" العنصري الجديد الذي رفضته الأغلبية الساحقة للأهالي السود في جنوب افريقيا ونددت به الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعان للأمم المتحدة. بيد أن نظام بريتوريا سعى إلى احتجازهم مرة أخرى، حتى بعد أن حكمت المحكمة بأن الاحتجاز باطل.

وقد يذكر أن مجلس الأمن [القرار ٥٥٤ (١٩٨٤)] أعلن أن "الدستور" يتعارض مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وأنه "لاغ وباطل". وقد حثّ مجلس الأمن جميع الحكومات والمنظمات بعدم الاعتراف بنتائج "الانتخابات" المزعومة التي عقدت بموجب "الدستور" كما حثّ على مساعدة شعب جنوب افريقيا المضطهد في كفاحه المشروع لإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري.

إن الزعماء الستة قد أسهموا إسهاماً عظيماً في تحقيق أغراض الأمم المتحدة بمعارضتهم "الدستور" العنصري الجديد، بل وتضحيتهم وكفاحهم طوال حياتهم من أجل إقامة مجتمع لا عنصري. ويسعى وراءهم نظام فقد أية شرعية وهو يواصل سياسته الإجرامية. لذلك فإن المجتمع الدولي عليه التزام لا مفر منه لحماية الزعماء الستة وجميع المعارضين الآخر للفصل العنصري.

وباسم اللجنة الخاصة، أناشدكم أن تبذلوا مساعيكم الحميدة لتأمين سلامة وحرية الزعماء الستة.

(توقيع) ج. ن. غاربا
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الوثيقة S/16753

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل طيّه نص رسالة موجّهة إليكم من السيد علي أكبر ولايتي، وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تعمّم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجّهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الإسلامية

لقد علمنا أن نظام العراق المعتدي، بغية تحويل انتباه الهيئات الدولية والرأي العالمي عن انتهاكاته الصارخة لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بوقف الهجمات العسكرية على المناطق السكنية، قام مؤخراً باتهام جمهورية ايران الإسلامية بانتهاك الاتفاق المذكور، وطلب أن يتولى وفد الأمم المتحدة، المقيم في بغداد، التحقيق في الأمر.

وجمهورية ايران الإسلامية، إذ تنفي هذه المزاعم الصادرة عن النظام العراقي المعتدي، تثق تمام الوثوق أن التقرير المرتقب عن التحقيق الذي سيجريه وفد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالزعم العراقي الأخير سيؤكد من جديد للهيئات الدولية ولكم أن قوات جمهورية ايران الإسلامية التزمت تماماً بأحكام اتفاق ١٢ حزيران/يونيه، على الرغم من أن نظام العراق انتهكه، حتى الآن، أكثر من ٨٠ مرة.

إن النوايا السيئة التي تكمن وراء هذه المزاعم التي لا أساس لها مدعاة للقلق الشديد من جانب حكومتي. وعلى الأرجح أن السلطات العراقية تحاول اختلاق الأعذار لاستئناف هجماتها الصاروخية والجوية على مواطنينا الأبرياء.

ولذلك، فإنني أرجو منكم اتخاذ كل التدابير الممكنة لدعم سلطة الاتفاق المذكور، ومن ثم إنقاذ مواطنينا الأبرياء من الهجمات العراقية المحتملة، الجوية والصاروخية.

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير الخارجية
لجمهورية ايران الاسلامية

الوثيقة S/16754 *

تقرير الأمين العام

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٨/٢٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ والذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد المبادىء والإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان.

٢ - وقد تابعت، منذ اتخاذ هذا القرار، بذل جهودي، التي تشكل الآلية النشطة والوحيدة للمفاوضات، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. وينطوي هذا في حد ذاته على مسؤولية جسيمة. وكنت على الدوام ولم أزل أرى أن الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة، بل هدفها الأساسي، في هذا السياق ينبغي أن يكون وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني.

٣ - ولذا شعرت باغتباط شديد في مطلع هذا العام عندما كرر المشتركون معي في المحادثات الاعراب عن تصميمهم على التوصل إلى حل سياسي والتعجيل بالعملية الدبلوماسية الرامية إلى وضع تسوية شاملة.

٤ - وكانت هذه التعهدات جزءا من طائفة من نقاط التفاهم التي توصل إليها الأطراف في أثناء زيارة قام بها دييغو كوردوفيز، ممثلي الشخصي، إلى المنطقة في الفترة من ٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٤. وفي إسلام أباد، اجتمع السيد كوردوفيز مع الرئيس ضياء الحق وصاحب زاده يعقوب - خان، وزير الخارجية وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين. في كابول، اجتمع السيد كوردوفيز مع الرئيس بابراك كارمال وشاه محمد دوست، وزير الخارجية. وفي طهران، اجتمع مع علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية، وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين. وفي أثناء المشاورات التي أجريت في كابول وإسلام أباد، اتفق على عدد من الخطوات المحددة، الموضوعية والاجرائية على السواء، بغية دفع العملية الدبلوماسية. كما اتفق على أنه ينبغي، عند هذا المنعطف، أن تركز الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة، على القضايا الرئيسية المعلقة. وكررت حكومة جمهورية ايران الإسلامية الاعراب للسيد كوردوفيز عن رغبتها في إيجاد حل مبكر، وتصميمها على ذلك وأكدت من جديد أنها لا تزال تؤيد كلية المصالح والأهداف المشروعة للشعب الأفغاني.

٥ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه، قمت بزيارة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أتيحت لي في أثنائها الفرصة لتبادل وجهات النظر مع الرئيس تشيرنينكو وغروميكو، وزير الخارجية. وشجعتني الحكومة السوفياتية على مواصلة جهودي وأكدت من جديد تأييدها للتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض. وفي العام الماضي واصلت وممثلي الشخصي بذل الجهود أيضاً من أجل الحصول على تأييد جميع الحكومات التي يمكن أن تسهم في حل المسائل موضوع الخلاف.

٦ - إن التفاهم الذي تم التوصل إليه في كابول وإسلام أباد بشأن طائفة من النقاط، وقر، في رأيي، أساساً طيباً لاستمرار المفاوضات. وتبعاً لذلك، عقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ آب/أغسطس بقصر الأمم، في جنيف، جولة من المناقشات "عن

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/513-S/16754.

قرب" قام فيها ممثلي الشخصي بدور الوسيط. واشترك في المناقشات صاحب زاده يعقوب ـ خان، وزير خارجية باكستان، وشاه محمد دوست، وزير خارجية أفغانستان. ووفقاً للممارسات المتبعة، أبقيت الحكومة الايرانية على علم بما يجري عن طريق الممثل الدائم لايران لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف.

٧ ـ وكان الغرض من وراء التفاهم الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل بشأن طائفة من النقاط هو محاولة التغلب على المصاعب التي نشأت في العام الماضي وذلك في إطار صياغة الصكوك المختلفة اللازمة لتنفيذ التسوية الشاملة. ومن شأن هذا الإجراء أن تتيح للمعنيين كافة أن يقيّموا، بدرجة أكبر من الوضوح، طبيعة التدابير المحددة المتوخاة في التسوية وعلاقاتها بعضها ببعض وما ترمي إليه. وبناءً على ذلك، قام المتحاورون في المناقشات التي كانت تدور "عن قرب" باستعراض أولي لمختلف مشاريع الصكوك، ودراسة عدد من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك الشكل والمركز القانوني والإجراءات الشكلية. واتفق المتحاورون على أنه من الضروري، لدى الانتهاء من صياغة كافة الاتفاقات والصكوك الأخرى، أن يتم التحقق من توافق محتويات الصكوك المختلفة مع العلاقات المترابطة المتوخاة في التسوية الشاملة.

٨ ـ وأوضح المتحاورون أن المناقشات قد ثبت جدواها وكان رأيهم أنها قد أجريت بطريقة عملية. كما أبلغني ممثلي الشخصي أن الشكل الجديد للمحادثات التي تتم عن قرب تعجّل بالفعل من هذه العملية. ورأى أطراف المحادثات أن النصوص قيد النظر تتطلب دراسة دقيقة وأبدوا استعدادهم لعقد جولة أخرى من المحادثات في شباط/فبراير ١٩٨٥.

٩ ـ وقد تزايد في السنة الماضية عدد الادعاءات والادعاءات المضادة حول عمليات التسلل وغير ذلك من أعمال التدخل. وبين يدي الجمعية العامة الآن عدة رسائل بشأن هذا الموضوع من حكومتي أفغانستان وباكستان. وإنني ليحزنني هذه التطورات، خاصة لأن الأعمال التي يدّعى بوقوعها تنطوي على خسائر في الأرواح البشرية. على أنني، في الوقت ذاته، آمل مخلصاً ألا تسمح الحكومتان كلتاهما، نظراً للأهداف التي حددتاها بأنفسهما لبلوغها من خلال العملية الدبلوماسية، بأن يتأثر موقفاهما بصورة سلبية عند مائدة المفاوضات. ويجب عليهما أن يتذكرا أن التسوية الشاملة اعتبرت من البداية أكثر الطرق فعالية لحل جميع القضايا التي أفضت إلى الحالة الراهنة ولإرساء الأساس الوطيد لعلاقات حسن الجوار في هذه المنطقة.

الوثيقة S/16755 *

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

يشرفني أن أشير إلى وثيقة مجلس الأمن S/16741 المؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، المتضمنة نص الإعلان المتعلق بجنوب افريقيا الصادر عن وزارة خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والمعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

وقد أرفق طيه نص رد حكومة جنوب افريقيا، المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر، على الإعلان المذكور أعلاه.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/514-S/16755.

المرفـــق

رد حكومة جنوب افريقيا المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، على الإعلان المتعلق بجنوب افريقيا الصادر عن وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي المعتمد بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

إن حكومة جنوب افريقيا تعترض على لهجة ومضمون إعلان وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. وإن الأحداث في جنوب افريقيا بما فيها انتخاب الممثلين من الملونين والهنود الذي جرى مؤخراً في جنوب افريقيا، هي بوضوح مسألة داخلية وليست. لذلك، بحال من الأحوال من شأن الدول العشر أو أية سلطة خارجية أخرى. إن إعلان الوزراء هذا يشكل تدخلاً غير معقول ولا مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية جنوب افريقيا. فما من حكومة من الحكومات المعنية تتسامح في مثل هذا التدخل من جانب جهة خارجية في شؤونها الداخلية.

إن التدخل غير المسوّغ، أشد خطورة هذه المرة، بسبب الجهل الواضح بالحقائق ذات الصلة الذي يكشفه الإعلان.

لقد أعطي الملوّنون والهنود في جنوب افريقيا فرصة للمشاركة في الانتخابات بموجب أحكام الدستور الجديد. وهم لم يكرهوا على فعل ذلك. لكنهم مكّنوا من انتخاب ممثلين إلى برلمان جنوب افريقيا.

ومما يؤسف له كانت هناك عناصر غير مستعدة لأن تترك العملية الديمقراطية تسير دونما إعاقة. وقد أدت أعمال هذه العناصر التخويفية والعنيفة إلى خسائر في الأرواح وأضرار كبيرة في الممتلكات الخاصة والعامة.

ولم يكن أمام الحكومة من خيار سوى التدخل عن طريق إجراء وقائي لحماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم.

إن النظام القضائي في جنوب افريقيا يقوم بصورة سليمة على حكم القانون مثل النظام القضائي في أي من الدول العشر، وإن حكومة جنوب افريقيا معنية كأية دولة متمدنة أخرى بالقيم الإنسانية الأساسية والحريات والكرامة والعدالة للجميع. وقد كان هذا بالذات سبباً في أنها لم تستطع أن تترك الأضرار بالممتلكات وتوجيه التهديد للأرواح يستمر دون إيقافه عند حد. وكان عليها واجب التدخل لكفالة الأمن لمواطنيها وحماية أرواحهم وممتلكاتهم.

وتلاحظ حكومة جنوب افريقيا مع القلق أن إعلان الدول العشر لم يعرب في أي من أجزائه عن الأسف للخسائر بالأرواح والأضرار التي لحقت بالممتلكات من جراء العنف.

إن حكومة جنوب افريقيا ترفض القول بأن السود في جنوب افريقيا قد أبعدوا عمداً عن الحياة السياسية لجنوب افريقيا وحرموا من الوسائل السياسية التي يعربون من خلالها عن مظالمهم. وسواء أحب العالم أم لم يحب، وقع اختيار نسبة ثوية كبيرة من الأهالي السود في جنوب افريقيا على الاستقلال السياسي منذ سنوات خلت. وليس مهماً أن ترفض الدول العشر أو يرفض العالم بأسره الاعتراف بهذا العمل الذي هو تقرير للمصير. ولكن المهم هو أن الملايين من الشعب الأسود قد مارسوا خياراً سياسياً بمشيئتهم الحرة ودون أي إيحاء بالإكراه من جانب حكومة جنوب افريقيا.

وعلى الدول العشر أيضاً أن تعلم بقيام اللجنة الوزارية الخاصة التي شكلها رئيس الوزراء في العام الماضي للتحقيق في التقدم الدستوري للسكان السود الذين يعيشون خارج الدول المستقلة والقومية. وإن ولاية هذه اللجنة والهدف الذي أقامت حكومة جنوب افريقيا اللجنة بصدده قد جرى تفسيرهما علناً بصورة كاملة. وتود الحكومة أن ترجع الدول العشر إلى البيان الذي أدلي به في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ [الجلسة ٢٥٤٨] عندما رفض ممثل جنوب افريقيا مقدماً مشروع قرار كان قيد المناقشة في المجلس وقد قام رئيس دولة جمهورية جنوب افريقيا بتبيان سياسة الحكومة بوضوح في خطابين علنيين في ١٤ و١٨ أيلول/سبتمبر. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر كرر رئيس الدولة القول بأن وضع المجتمعات السوداء التي تعيش خارج الدول المستقلة والقومية يلقى الاهتمام العاجل لدى اللجنة الوزارية الخاصة، وإن المشاورات مستمرة على أوسع نطاق ممكن. وإن قدراً كبيراً من العمل قد أنجز ومازال ينجز لإيجاد آليات سياسية مناسبة تكون مقبولة لدى هذه الجماعات وملبية لمصالحها.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الدولة مرة ثانية عن التزامه بإيجاد تدبير دستوري مناسب للسود في جنوب افريقيا. وقد قال في البرلمان:

" إن مشاركة السود، من الناحية السياسية، تتطلب هياكل وعمليات غير تلك التي يوفرها هذا الدستور. لذلك فإننا نعترف بأن الدستور الذي أوجد بموجبه هذا البرلمان ...لا يقدم أحكاماً تلبي التنوع الذي يتميز به سكان جنوب افريقيا. كما يجب أن يحصل المزيد من التوسع في المشاركة السياسية الديمقراطية فيما بين مجتمعاتنا السوداء في جنوب افريقيا لكفالة تقدمهم وتحقيق مستلزمات العدالة.

" وسوف تواصل حكومتي العمل، على أساس المشاورات والمفاوضات، على إيجاد إطار يمكن أن يتحقق فيه التعاون مع الدول السوداء، المستقلة منها والمتمتعة بالحكم الذاتي على حد سواء. وفوق ذلك، لابد من إيجاد الوسائل لتمكين المجتمعات السوداء خارج الدول المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية في المسائل التي تمس مصالحها. وهكذا فإن علينا أن نواصل البناء فوق الأسس التي وضعناها بإنشاء السلطات المحلية السوداء".

إن الزعم الذي ورد في الإعلان بأنه لم يحرز تقدم في وضع ترتيبات دستورية تشرك جميع أهالي جنوب افريقيا في العملية السياسية، والزعم بأن السود قد "أبعدوا عمداً" عن الحياة السياسية في جنوب افريقيا، تزييف للحقيقة ويكشف عن فهم خاطىء تماماً لما سبق أن تم إنجازه في جنوب افريقيا وفهم خاطىء للآليات التي تم تحريكها لإحداث تحقق للآمال المعقودة لجميع شعوب جنوب افريقيا.

إن رأي حكومة جنوب افريقيا المدروس هو أن أهالي جنوب افريقيا بأنفسهم، من سود وبيض وملونين وآسيويين، هم خير من يقرر ما فيه مصلحتهم وكيف يمكن ضمان حقوقهم السياسية وغيرها من الحقوق ضماناً كافياً. وليس لأولئك الذين يسكنون بأمان على بعد آلاف الأميال ولا الذين لا يتحملون المسؤولية عن عواقب أعمالهم وعواقب السياسات التي يطالبون جنوب افريقيا بها، بأن يقرروا كيف ينبغي لأهالي جنوب افريقيا بأن يعملوا على تأمين مصالحهم.

إن حكومة جنوب افريقيا ستستمر على النهج الذي أختطته لنفسها وهو تعزيز التغيير المنظم المتدرج لصالح جميع شعوب البلد.

الوثيقة S/16756

رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة موجّهة من السيد دانييل ارتيغا سافيدرا، قائد الثورة ومنسّق المجلس الحاكم للبناء القومي في نيكاراغوا إلى رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، يبلغهم فيها أن نيكاراغوا قبلت دون إبداء أي تحفظ الصيغة الجديدة لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

وسأغدو ممتناً لو عممتم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة من منسق المجلس الحاكم للبناء القومي في نيكاراغوا إلى رؤساء البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا

يسعدني أن أحيل إليكم رد فعل نيكاراغوا على المشروع المنقح لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى الذي أعدته مجموعة كونتادورا والذي أحاله إلينا، بمذكرة مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك.

تواجه نيكاراغوا في الوقت الحاضر زيادة خطيرة في التهديدات وأعمال العدوان العسكرية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ازدادت حدتها في الأسابيع الأخيرة وأدت إلى ارتكاب الاغتيالات واختطاف الأطفال والرجال والنساء، وسببت أضراراً واسعة النطاق لحقت بالاقتصاد وأدت إلى تدمير الموارد المحدودة لهذا البلد.

وفضلاً عن ذلك، فإن التهديد المتمثل في وجود سفن الولايات المتحدة الحربية على بعد عدة أميال من سواحلنا، واشتراك مرتزقة وكالة المخابرات المركزية اشتراكاً مباشراً في شن الهجمات على أراضينا، وأعمال الغزو التي يرتكبها ما يربو على ٦ ٠٠٠ شخص، من أتباع سوموزا المناهضين للثورة داخل البلد من البلدان المجاورة، أمور تمثل جزءاً من نمط العدوان الذي ما زال بلدنا يرفضه بكل طاقته وشاعره الوطنية.

إن رغبة نيكاراغوا في أن تعمل كل ما في وسعها لإيجاد حلول سلمية للحالة الخطيرة التي تؤثر على المنطقة، فضلاً عن التسليم بأن القانون المنقح يشكل مجهوداً يستحق الثناء لفض الخلافات وإيجاد توازن بين مطالب جميع الأطراف، يحدوان بنا إلى أن نعتبر القانون المنقح أداة حاسمة لبلوغ السلم في المنطقة.

ولهذه الأسباب، ننقل إليكم قرار حكومة نيكاراغوا أن تقبل النص المنقح للوثيقة المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر المقدم من مجموعة كونتادورا من أجل توفير السلم والأمن لجميع شعوب أمريكا الوسطى، وأن توقع عليه على الفور، دون أي تعديل.

وتدرك نيكاراغوا أن ثمّة حاجة للوصول إلى اتفاق سلم للمنطقة بأسرها في أقرب وقت ممكن، على الوجه الذي اقترحته حكومات البلدان التي تتألف منها مجموعة كونتادورا، كما تدرك أن الاتفاق بين بلدان أمريكا الوسطى الخمسة لضمان السلم والأمن في المنطقة لن يكون كافياً ما لم يدعمه التزام رسمي وملزم من جانب حكومة الولايات المتحدة. وترى نيكاراغوا أنه من الجوهري لتحقيق المقاصد النبيلة التي تسعى إليها مجموعة كونتادورا، أن تقوم الولايات المتحدة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي للوثيقة وبالتصديق عليه، وأن توقف، بالتالي، أعمال العدوان التي ترتكبها ضد نيكاراغوا على الفور.

ونظراً لأن النص المنقح للوثيقة، كما ذكر وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في رسالتهم المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر الموجّهة إلى رؤساء دول أمريكا الوسطى [*S/16742*، **المرفق الأول**]، يعكس "الملاحظات ووجهات النظر التي أبدتها حكومات أمريكا الوسطى الخمس حول مشروع القانون"، فإن "هذه الصيغة الأخيرة هي نتيجة عملية مكثفة من المشاورات وتبادل واسع النطاق لوجهات النظر من جميع حكومات دول أمريكا الوسطى"، وما لوحظ في الرسالة أن "التفاوض يفترض التنازل جزئياً عن بعض الأشياء لتحقيق هدف نهائي يعتبر ضرورياً"، وترى نيكاراغوا أنه يتعين الامتناع عن إدخال تعديلات أو تغييرات، لأن إدخالها سيؤدي إلى مناقشات لا تنتهي، من شأنها فقط أن تعرقل بلوغ السلم الذي يحق لشعوبنا أن تطالب به وتحتاج إليه بصورة ملحّة.

وأرجو أن تقبلوا، يا سيادة الرئيس والصديق، امتنان شعب نيكاراغوا لهذا المجهود الذي يبذلونه لتحقيق السلم في المنطقة.

وفي الوقت الذي يعرب فيه شعب نيكاراغوا عن تأييد النص المنقح لوثيقة كونتادورا، فإن هذا الشعب ما فتئ يبذل حياته للدفاع عن حق تقرير المصير والسيادة والاستقلال، التي تهددها الآن سياسة حكومة الولايات المتحدة العدوانية.

وستواصل حكومة نيكاراغوا الدفاع عن الحق غير القابل للتصرف في اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان أمنها وسلامة أراضيها، إلى أن يتوقف العدوان.

الوثيقة S/16757 *

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [S/16733] المتعلقة بالحادثة التي وقعت على الحدود بين تايلند ولاوس، أتشرف بأن أنهي إلى علمكم ما جدّ من تطورات تتعلق بهذه المشكلة.

١ - في الساعة ٩/٣٠ من يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، قامت قوات لاوس بإطلاق نيران المدفعية ومدافع المورتار وصواريخ ١٢٢ مم على المعبد القائم في قرية بان ماي بولاية اوتارديت. ونتيجة لذلك قتل أحد الجنود التايلنديين وثلاثة آخرون وأصيب أحد القرويين التايلنديين بجراح بالغة. وعلاوة على ذلك اشتعلت النيران في منزل أحد القرويين التايلنديين، وألحقت بمعبد القرية خسائر جسيمة.

٢ - وفي الساعة ١٦/٠٠ من اليوم نفسه، اشتبكت قوات لاوس مع وحدة شبه عسكرية مكلفة بتوفير الحماية لفريق يقوم بتشييد أحد الإنشاءات ويوجد على بعد ثمانية كيلومترات من قرية بان ماي، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد الوحدة شبه العسكرية التايلندية وإصابة أربعة آخرين بجراح بالغة.

٣ - إن حكومة تايلند الملكية تشجب بشدة تلك الأعمال العدوانية التي يرتكبها المسؤولون اللاويون لا سيما وأن الجانب التايلندي يحاول التوصل إلى حل عادل وسريع للنزاع حول القرى الثلاث. وهذه الأعمال الاستفزازية الأخيرة إنما توضح مرة أخرى عدم إخلاص جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعدم استعدادها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية.

٤ - وفي حين تؤكد حكومة تايلند الملكية من جديد سياستها الخاصة باحترام سيادة البلدان الأخرى وسلامة أراضيها بصفة مستمرة، لا سيما البلدان ذات الحدود المشتركة مع تايلند، فإنها تحتفظ بحقها في اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على سيادة تايلند وسلامة أراضيها وكذلك لحماية أرواح وممتلكات المواطنين التايلنديين.

وأتشرف بأن أطلب إليكم تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/524-S/16757.

الوثيقة S/16759

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وموجهة إلى الأمين العام من بعثة موزامبيق

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤]

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية موزامبيق الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام، وتتشرف بأن تحيل طيه الوثيقتين التاليتين:

١ - مقتطفات من رسالة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة من أحد القساوسة الكاثوليك في تيمور الشرقية بشأن الحالة في ذلك الاقليم؛

٢ - حديث صحفي أجري مع الأسقف مارتينهو داكوستا لوبيز، المسؤول الإداري البابوي السابق لتيمور الشرقية، ونشر في الطبعة الدولية من مجلة نيوزويك NEWSWEEK في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [٣].

وسيكون من دواعي تقديرنا الكبير لو عملتم على تعميم هاتين الوثيقتين بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق الأول

مقتطفات من رسالة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ وموجهة من أحد القساوسة في تيمور الشرقية

بعض الحوادث التي وقعت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٨٤

كان هناك تواجد كبير للكتائب الأندونيسية المزودة بالدبابات وعربات الاقتحام والمدافع في لوس بالوس، وباوكاو، ولاغا، وأوسو، وفيكويك، وفينيليل، وفياسي، وبيكولي، وديلي، وريبيكسيو، وآيلو، وموبيسي، واينارو، وسيم، وزومالاي. ويقدر أن عدد الجنود الأندونيسيين يتراوح بين ٣٠ و٤٠ ألفاً.

وكان السكان محاصرين في قراهم. لا يمكنهم الخروج للبحث عن أغذية. ودأب الجنود الأندونيسيون على ممارسة الضغط على السكان ومراقبتهم. وفي العديد من القرى، وفي ياغويا ولوس بالوس، على سبيل المثال، ينادي المنادي بأسماء الأشخاص مرتين يومياً، كل شخص على حدة، في الساعة ٥/٣٠ صباحاً وفي الساعة ١٦/٠٠ بعد الظهر.

وفي أثناء أشهر آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو، أجبر الرجال والشباب في مختلف المناطق (باوكاو، ولاغا، وكويليساي، وفاتوماسا، وفينيليل، واوسو، وفيكويك، وبوبونارو، واينارو، وسيم) على مصاحبة العسكريين الأندونيسيين إلى الجبال بحثاً عن أفراد المقاومة المسلحة. ولم يقدم العسكريون لهؤلاء الأشخاص إلا قدراً ضئيلاً من الحبوب. واستمرت هذه العمليات فترة تتراوح بين أسبوع و١٥ يوماً. وعاد هؤلاء الأشخاص وهم يعانون تماماً من الجوع والتعب والمرض. ولم تتمخض العملية العسكرية عن شيء.

ويعيش الناس في مناطق كثيرة في ظل صعاب جسيمة، فهم جوعى في باغويا، وكويليساي، ولوس بالوس، وفيكويك، وموبيسي، وبوبونارو، وزومالاي. ولا يقتات الناس في بعض مناطق فيكويك إلا القش والأعشاب.

ويقتصر وجود العسكريين الأندونيسيين على القرى والطرق العامة والطرق الرئيسية. وهم يقومون دوماً بإزعاج السكان. وأي اتهام، حتى دون وجود أي دافع، يؤدي فوراً إلى السجن والتعذيب وإلى الاختفاء عموماً (إذ يقتل هؤلاء الأشخاص).

وفي باوكاو، يوجد في المطار ثماني طائرات مقاتلة: أربع منها من طراز برونكوس وأربع مقاتلات نفاثة. وهي تقوم يومياً بقصف بالقنابل لمختلف المناطق: باوكاو، ولوس بالوس، وفيكويك، وفاتو لاري، وواتسو كارابو، واينارو، وبوبونارو، وزومالاي.

وفي ديلي، يوجد بالمطار العسكري ١٢ طائرة عمودية عسكرية لنقل الجنود والأغذية والذخيرة اللازمة لهم ولإجلاء الجنود الجرحى والقتلى.

ويعيش السكان في بعض المناطق في خوف دائم من التعرض لهجمات المقاومة المسلحة الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (جبهة فريتيلين) التي تنفذ عمليات انتقامية أو تبحث عن الغذاء؛ ومن ناحية أخرى، يتعرضون للازعاج والضغط من جراء وجود العسكريين الأندونيسيين الذين لا يقومون بالدفاع عن السكان أو حمايتهم.

والمقاومة المسلحة جيدة التنظيم وتتسم بالكفاءة في هجماتها المباغتة على المواقع العسكرية الأندونيسية.

وفي الفترة الممتدة من منتصف نيسان/أبريل إلى منتصف أيار/مايو، أقيمت مواقع أمنية عسكرية يفصل بين كل منها ٢٠ متراً، ابتداء من تقاطع طريق باوكاو ـ لاغا في اتجاه كويليساي أي من الشاطىء حتى كويليساي. وبعد كل ٢٠ متراً يوجد خمسة أفراد من الميليشيا التيموريين وجندي اندونيسي (توبي ميرا Topi Merah).

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٤، كان هناك ١٥ نقطة تفتيش عسكرية على طريق ديلي ـ باوكاو. ويتعين على كل مسافر أن يتوقف للتفتيش. وتوجد ٣ نقاط تفتيش بين باوكاو وفاتوماسا. ويجبر العسكريون المسافر على التوقف ويوجهون إليه أسئلة ثم يقومون بتفتيشه. وعلى طريق فياسي ـ باوكاو يقوم العسكريون بدوريات على الطريق. وبعد كل ٢٠ متراً يوجد عسكريون.

وعذب الكثير من السجناء السياسيين الذين سجنوا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، وكان تعذيبهم بطرق مختلفة. ولقي بعضهم حتفه للمعاملة السيئة. وفي أيار/مايو ١٩٨٤ حوكم نحو ١٥ من هؤلاء السجناء السياسيين وأدينوا وحكم على بعضهم بالسجن ١٧ سنة وحكم على آخرين بـ ١٥ سنة، وعلى غيرهم بـ ١٢ سنة، وسواهم بـ ٧ سنوات. ونقل بعض هؤلاء السجناء من ديلي إلى مكان مجهول. ونقلتهم طائرة عسكرية من طراز هيركيوليز وهم في الأصفاد إلى مكان مجهول. وكان من بينهم سيدة من تيمور الشرقية أنجبت طفلاً في السجن. وقيد ذراعا الطفل الرضيع الصغير بسلاسل مع ذراعي أمه التي كانت تحمله في حجرها. وأصيب بعض الشهود من سكان تيمور الشرقية بالجزع من هذه القسوة.

خلال آذار/مارس ١٩٨٤، قام العسكريون برشوة بعض الأشخاص لقتل ثلاثة أفراد من المقاومة المسلحة (عن طريق الغدر). وعاد المرتشون برؤوس القتلى إلى بوبونارو. وأجبر العسكريون الأهالي على أن يرقصوا طوال ليلتين أمام الرؤوس وأن يركلوا تلك الرؤوس بأقدامهم أثناء هذا الرقص البشع. ثم قدم ضابط كبير من الجيش الأندونيسي من ديلي لتقديم جائزة إلى "الأبطال" الذين عادوا برؤوس القتلى. وجمعوا الأهالي وقدموا رسمياً بعض الجوت للأبطال الذين قاموا بالعمل.

واعتباراً من آذار/مارس ١٩٨٤ فصاعداً، سجن وقتل عدد كبير من الرجال والشباب في المقاطعة الإدارية لهاوبا بالقرب من بوبونارو. وفي قبيلة كوتابوت، بالقرب من هاوبا، اختفى كل الرجال والشباب تقريباً. فقد أخذهم الجنود الأندونيسيون وقتلوهم وألقوا بهم في قطعة أرض غير مزروعة: والتهم الجاموس أجسادهم. ويوجد شهود عيان على ما حدث. ويتحدث الشهود عن الإبادة التامة للسكان.

وفي آخر نيسان/أبريل، القيت حقيبتان بهما جسدان بشريان في خندق على طريق ديلي ـ دير عند مكان يسمى ناعين. واسترعت الرائحة انتباه بعض الأشخاص حيث رأوا الحقيبتين وبداخلهما الجثتان. وفي منتصف أيار/مايو نقلت الحقيبتان بعيداً. ويفترض أن الجسدين كانا لسجينين سياسيين واغتيلا.

وفي الصباح الباكر من يوم ١٤ أيار/مايو دخلت جبهة فريتيلين المنطقة الإدارية لكارافيلا بالقرب من فياسي. وفي اليوم السابق وكانوا قد

أخطروا الكتيبة ٤٠١ المرابطة هناك أنهم سيدخلون كارافيلا يوم ١٤. والواقع، وصل عدد كبير من أفراد فريتيلين في الصباح الباكر من ذلك اليوم، وقتلوا جنديين اندونيسيين وثلاثة من جنود الميليشيا من تيمور الشرقية. ولم يصدر عن الكتيبة ٤٠١ رد فعل. ولا يوجد بقرية كارافيلا كنيسة. ويقيم المبشر الذي يحضر من باوكاو قداسا من حين لآخر في أحد منازل القرية. وحدث أن حرق أحد المنازل التي أقام فيها القس القداس. وفي ١٥ أيار/مايو، وجه العسكريون الأندونيسيون الدعوة إلى أسقف أسقفية ديلي هو والمحافظ لزيارة المكان كي يريا جبهة فريتيلين "الشيوعية" على حقيقتها إذ أنها تحرق الكنائس. بيد أن الأسقف الذي وصل في يوم ١٥ أمكنه بالفعل أن يرى أن النيران لا تزال مشتعلة في بقية المنزل. ومع هذا فقد وقع هجوم جبهة فريتيلين في يوم ١٤. فكيف يكن أن تستمر النيران مشتعلة أكثر من ٢٤ ساعة في منزل بسيط كله من القش والخشب بتيمور الشرقية. واتهم العسكريون جبهة فريتيلين أيضاً بإحراق تماثيل القديسين التي كانت موجودة في تلك الكنيسة. ولكن لم يكن هناك تمثال لأي قديس لأن المنزل لم يكن كنيسة ولا يوجد به تماثيل لقديسين. وفي اليوم ذاته، ١٤ أيار/مايو، دخلت جبهة فريتيلين مناطق لوس بالوس، وفيكويك، وزومالاي.

وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيار/مايو، دخلت جبهة فريتيلين قرية ساماالاري بالقرب من باوكاو. ولقي أحد السكان حتفه.

وفي ٢١ أيار/مايو، دخلت جبهة فريتيلين قرية أوماكيرك بالقرب من سيكال (باوكاو). وقتل عدد من المدنيين، واقتيد أحد زعماء القرية إلى الأدغال.

وفي ٢٤ أيار/مايو، وقعت في كمين امرأة تدعى تيريزا (تبلغ من العمر ٢٢ سنة) من قبيلة ماليفرو (كوبليساي) وتنتمي إلى جبهة فريتيلين وجرحت وأخذت هي وطفلها الرضيع إلى مستشفى باوكاو. وبعد بضعة أيام قتلها العسكريون الأندونيسيون.

في ٣٠ أيار/مايو، سجن توماس دا سلفا، وجاكنتودا سلفا، وفيسينت فريتاس، وكلهم من بوكولي، واقتيدوا إلى باوكاو. وفي منتصف الليل، قتلهم الجنود الأندونيسيون في باوكاو. وكان الدافع على القتل هو أنهم كانوا على اتصال بجبهة فريتيلين.

وخلال شهر أيار/مايو، سجن نحو مائة شخص من الامس، معظمهم من الرجال والشباب، واقتيدوا إلى سيم. وكان من بينهم زعيم قرية الاس ومساعدوه. وفي سيم تعرضوا للتعذيب الشديد في محاولة لحملهم على الاعتراف بوجود اتصالات بينهم وبين جبهة فريتيلين. وأكد أحد الشهود أنه سمع صرخات تصم الآذان صادرة عن الضحايا، وأنه لم يتمكن من النوم.

وفي أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه بدأ الجنود في قرية ليوما بالقرب من بازار ـ تيت في سجن وقتل عدد كبير من الرجال والصبية. وأفلح البعض في الهرب والاختفاء في القرى الأخرى أو مع أفراد الأسر.

وفي يوم ١٥ أيار/مايو، شوهد جندي اندونيسي في قرية لاليا وهو يركل رأساً علناً في الشارع، وكانت على ما يبدو رأس صبي. وكان السكان بأسرهم حاضرين في صمت ولم تصدر عنهم كلمة أو يظهروا أي رد فعل. فالخوف يجبر الناس على كبح شعورهم القوي بالاشمئزاز.

الملاحظات

(١) *Weekly Compilation of Presidential Documents*, Washington, Government Printing Office, 1982, vol. 18, No. 35, P. 1081.

(٢) بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ (عصبة الأمم، مجموعة المعاهدات، المجلد الرابع والسبعون (١٩٢٩)، العدد ٢١٣٨، الصفحة ٦٥ (من النص الانكليزي)).

(٣) المعلومات المرفقة ليست مستنسخة في هذا الملحق، ومن الممكن الاطلاع عليها في ملفات الأمانة العامة.

(٤) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٥٣، الوثيقة S/3079، التذييل ألف.

(٥) A/39/349.

(٦) *Case concerning Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States of America)* (International Court of Justice publication No. 499.).

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي).

(٨) See Conventions II of 1899 and IV of 1907 respecting the law and customs of war, annex (Carnegie Endowment for International Peace, *The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907*, New York, Oxford University Press, 1915).

(٩) يشتمل المرفقان الثاني والثالث على خرائط تبين العمليات الجوية ضد نيكاراغوا؛ ويشتمل المرفق الرابع على خريطة تبين القواعد الجوية للولايات المتحدة في هندوراس؛ ويشتمل المرفق الخامس على صور لقطع من طائرة C-47 ومن الطائرة العمودية UH 500 MP، اللتين اسقطتا على أراضي نيكاراغوية، وعلى صور لأشياء عثر عليها في الطائرتين؛ ويشتمل المرفق السادس على نسخ لمقالات صحفية سبع نشرت في صحف الولايات المتحدة. إن هذه المرفقات ليست مستنسخة في هذا الملحق. ومن الممكن الاطلاع عليها في ملفات الأمانة العامة.

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00950 85-41532—December 1987—375

SC/OR/39th year, Supplement
for July, August and September 1984